

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب حلقه‌ی الابرار

مؤلف

موضوع

شماره اختصاصی (۷۰۱) از کتب اهدائی : نیم زده



جمهوری اسلامی ایران

شماره ثبت کتاب

۲۱۹۸۵

۶۰۱
۲۱۰۵

مدینه المنیر

موت

شماره اختصاصی (ج. ۱) از کتب اهدائی : بی‌ناله



جمهوری اسلامی ایران

معارف و کتاب

1991

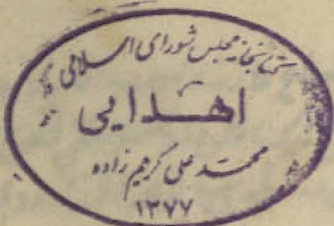
۱۲۴۴

175

175

442

7.1
21.985



۵۴
۵۳
۵۲
۵۱
۵۰
۴۹
۴۸
۴۷
۴۶
۴۵
۴۴
۴۳
۴۲
۴۱
۴۰
۳۹
۳۸
۳۷
۳۶
۳۵
۳۴

مسئله
زود کافر ع و سلم او دندند حج اولوب دنياده
ادان ايلد ايتده زود جمله او ايدير الجوبه کي سلم
تعذيب اولوب کافر کفر عمار کيف اولغور
ابراهيم و

و هاجر عذر آید است اولوب عقبنی ادرکی اول اوکوز بزم سج
جای حیدر الجویب جائز بر وقت جنتی کد که احد ریح الله
ادبی طهاره لکلا و از بر یکدیگر نظر کند قبل از رفتن

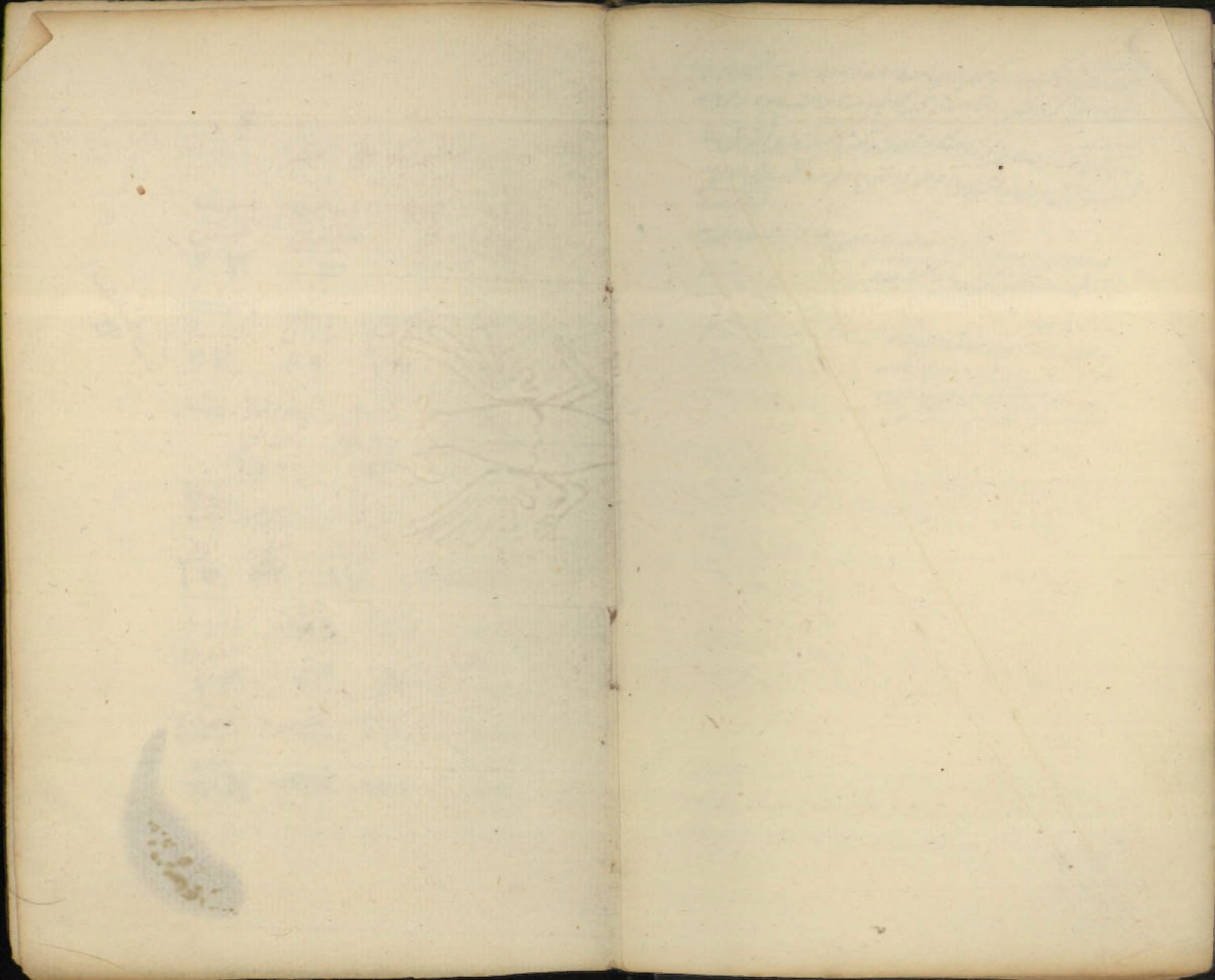
از بد صباغ غار نه واروب امام غار نه در مش اوله ز بد سنتی قلوب
فرغه تمشک ملکن اوله سنتی قلوب می اوله در جوش فرغه اقدار اقبال
اوله در الجوب فرغه اقدار اوله در اقبال

کتابخانه مجلس شورای اسلامی
اهل‌ایمی
مسئد علی کریم زاد
۱۳۷۷

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لہ
فقد سمعنا من ربنا ان
يقول ان الله يريد اخذ
من كل قوم ذرية
ولم نجعل في الشجرة
شيئا الا ذرية
فانما نحن قوم
بآيات
فانما نحن قوم
بآيات

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لہ
فقد سمعنا من ربنا ان
يقول ان الله يريد اخذ
من كل قوم ذرية
ولم نجعل في الشجرة
شيئا الا ذرية
فانما نحن قوم
بآيات
فانما نحن قوم
بآيات



ماتت في البحر

باب
تلقين
باب
تلقين
باب
تلقين

باب
تلقين
باب
تلقين

باب
تلقين
باب
تلقين
باب
تلقين

باب
تلقين
باب
تلقين
باب
تلقين

باب
تلقين
باب
تلقين
باب
تلقين

باب
تلقين
باب
تلقين
باب
تلقين

باب
تلقين
باب
تلقين
باب
تلقين

باب
تلقين
باب
تلقين
باب
تلقين

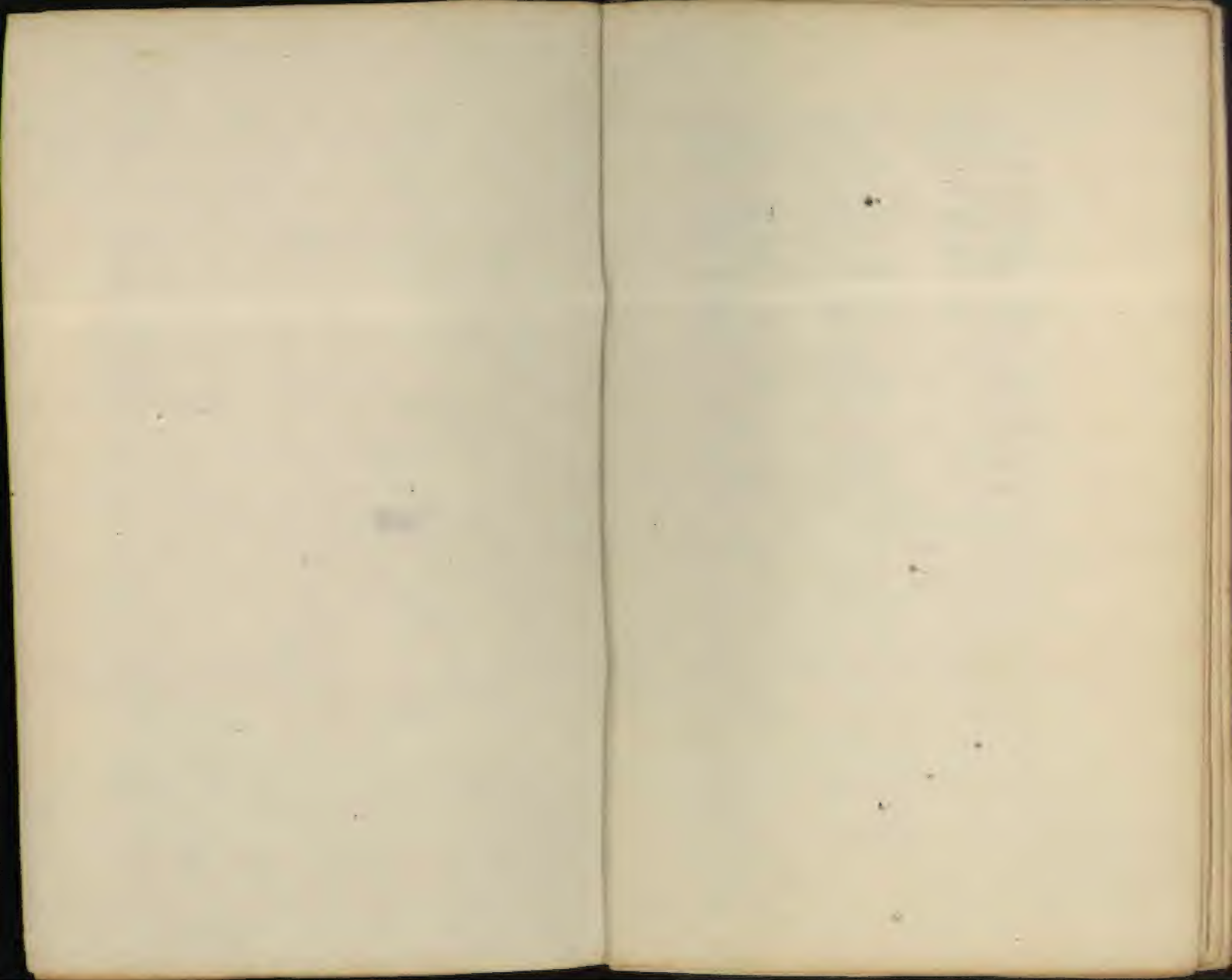


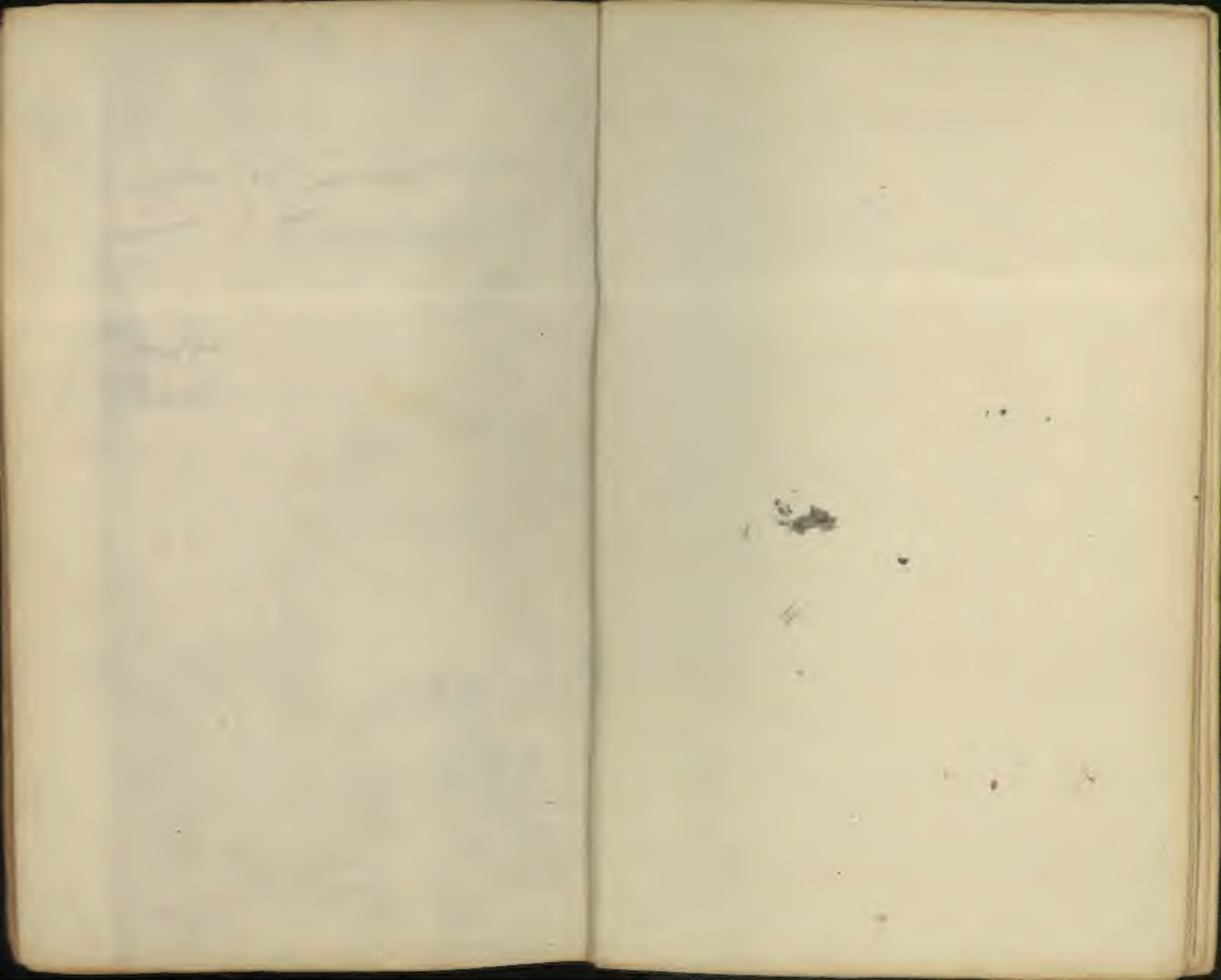
هذا فهرست ملفي الأبحر

باب التفكير	باب التفكير	باب التفكير	باب التفكير
٢	١	١	١
باب الأصناف	باب الأصناف	باب الأصناف	باب الأصناف
١٥	١٨	١٩	٢١
باب الطهارة	باب الطهارة	باب الطهارة	باب الطهارة
١٤	١٣	١٢	١١
باب الزكاة	باب الزكاة	باب الزكاة	باب الزكاة
٤٠	٤١	٤٢	٤٥
باب الصيام	باب الصيام	باب الصيام	باب الصيام
٦٦	٦٨	٦٩	٧٠
باب الحج	باب الحج	باب الحج	باب الحج
٨٤	٨٥	٨٦	٨٧

[illegible]

三
二
一





ادوار

منازل و مدد

التي يملأها بكمه حيث ان

فن لم يعرفوا بطلب ان يسكنوا

الصحي

منازل و مدد

بيك بود بطلب

١٦٥

١١٥٩

١١٥٩



هذا كتاب في بيان...
 بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله الذي وفقنا للتقصي في الدين
 الذي هو حبل المتين وفضل المبين
 ميراث الأئمة والمرسلين ووجه الدارين
 على صلوات الله وسلامه وبره على
 علي بن أبي طالب والصلوة والسلام على
 خلقه خير البشرين للعالمين وعلى آل
 وصحبه والتابعين والعلماء العاملين
 يقصو المشتغلين بآدابهم من غير
 علمي في شأني بعض طالع الاستفاد
 أن أجمع لكم ما بينت على سائل القوم
 وفهموا الكثرة والوقاية بعض سبله غير

هذا الكتاب في بيان...
 بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله الذي وفقنا للتقصي في الدين
 الذي هو حبل المتين وفضل المبين
 ميراث الأئمة والمرسلين ووجه الدارين
 على صلوات الله وسلامه وبره على
 علي بن أبي طالب والصلوة والسلام على
 خلقه خير البشرين للعالمين وعلى آل
 وصحبه والتابعين والعلماء العاملين
 يقصو المشتغلين بآدابهم من غير
 علمي في شأني بعض طالع الاستفاد
 أن أجمع لكم ما بينت على سائل القوم
 وفهموا الكثرة والوقاية بعض سبله غير

معلقة فاجتبه الى ذلك أصعب اليه
 ما يجتبه اليه من سائل جمع وندة من
 البداية وخرجه ذكر خلاف بين
 الاشتراح قدس من إفا وهدم ما هو
 وأهت فيه إلا أن يندبه بما في السراج
 وأما خلاف الواقع بين المتأخرين أو
 بين الكتب المذكورة فكل واحد بلفظه
 قبل أو قالوا وإن كان مفروفا بالاسم
 ونحوه فإنه يرجع بالنسبة الى ما ليس
 كذلك وحق ذكر لفظه البينة من غير
 قرينة يدل على رجوعه الى ما هو
 وهو وجهها الله ولم آل في هذا في البينة
 على الأصح والأجود ما هو لفظه البينة
 وبحث أجمع في الكتب المذكورة بسمته
 ملحق الأجر لوافق الاسم في الله
 استال أن يجعله خالصا لوجه الكريم
 وإن تضمن يوم لا ينفع مال ولا بنون

هذا الكتاب في بيان...

هذا الكتاب في بيان...

لا من اتى الله فليس له...
 قال الله تعالى يا ايها الذين امنوا...
 الى الصلوة فاضلوا وجوهكم وارجلكم...
 الى الرفق واسجدوا وسجدوا...
 الى العبد **فرض الوضوء** غسل الاغصان...
 الثلثة ومسح الرأس والوجه...
 الشعر واسفل الذنوب وشتمى الاذان...
 ففرض غسل بين العذار والاذن...
 خلافا للابو يوسف والمفتي...
 يدخل اليه غسل الفروض فليس...
 الرأس من الركن وقيل يجرى...
 اصابع لو لم تصبها او اصبعين لا يجوز...
 ويغرض مسح وجه الوجه في رواية...
 مسح ما يلا في البشارة **مسح**...
 البدين الى الشفتين...
 وقبل مسح الشفة والسنان...
 الغصاة والاذن بمياه...

اذا قستم اذا ارجع
 حتى تخرجتم

وجوهكم وتجعل الوجه...
 قبل مسح الوجه...
 وثبتت الغسل...
 واستحبوا...
 مستحبة...
 ومسح...
 النافقة...
 سوي...
 من البدن...
 حكم التطهر...
 او من...
 في الصلوات...
 والقبح...
 لمجد...
 نجس...
 بال...
 فاحش...

وجوهكم وتجعل الوجه...
 قبل مسح الوجه...
 وثبتت الغسل...
 واستحبوا...
 مستحبة...
 ومسح...
 النافقة...
 سوي...
 من البدن...
 حكم التطهر...
 او من...
 في الصلوات...
 والقبح...
 لمجد...
 نجس...
 بال...
 فاحش...

ما به موضع

مضطجع أو سجد أو سجد إلى ما لا يزال مضطجع
 لأنهم قائم أو قاعدا أو راكعا أو ساجدا ولا يجوز
 ذؤدة من سجود أو سجد مضطجعا من ذكر
 أو امرأة **فرض الغسل** غسل الغم والأنف
 وسائر البدن لادلك فيل ولا إدخال
 الماء على الألف **منه** غسل يديه وتحت
 وجهاه **أركان** في بدنه والوضوء الأربعة
 وثلاث الغسل **الغسل** ثم غسل الرأس
 لافي مكانه إلا أن في مستنقع الماء وليس
 على المرأة نقض ضيقها ولا ثيابها
 أصلا وفرض الأزال متى دى في حق
 شرفه كوفي يوم عند الغسل لا يجوز
 خلافا للبي يوسف كروية مستقطم
 الاحتلام بلا أو كونه باخلا قاله ولا يكره
 خشقة في قبل أو دبر من أدنى جحر وإن
 لم ينزل على الفخذ والمضغ ولا يغسل
 جفنه ونفاس لا كروية لا ودي واما

بل بالجل والجل في ربة أو مينة بلا انزال
 وتسليم اليدين والاحرام وعرفة
 وجوبه للثبوت كحائض وعلى من سلم جنباً أو
 الأذنب لا يجوز طهر من مضطجع إلا بغسل
 المفصل المتصل في الصحيح وكراهة بالركعة
 الأمامية بهم فيه سورة الأربعة وللبليل
 دخول المسجد ضرورة ولا قارة القرآن
 وكودون آية الأجل وجه الدعاء أو الشن
 ويجوز ركعة التبع والركعة والركعة
 والنفس كالجنت **فصل** في الطهارة بالماء
 المطلق كالأشياء والعين والرجل والأذن
 والجمار وأربع طاهر بغير غسل أو مسح
 لا يباح من طهر بغيره الأوراق أو
 بغيره أو بالطحل ولا بما أعصر من شجر
 أو شوك لا شربة واطل وما الورود وما
 الرافا والمرق ولا بما قليل وقع
 في نجس لم يكن غير النجس كطرفة

منه

والغسل بالطين

في موضع من الأرض
 أو من الثياب
 أو من الخشب
 أو من الحجر
 أو من المعدن
 أو من العظام
 أو من السمك
 أو من الطير
 أو من البهائم
 أو من الحشرات
 أو من الزواحف
 أو من الأسماك
 أو من الثعالب
 أو من الدواب
 أو من الحشرات
 أو من الزواحف
 أو من الأسماك
 أو من الثعالب
 أو من الدواب

المنع من طرف الاخر او لم يكن عند غفوة
 عطف الاثر الارض بالغرف فانه كالما رى
 وهو ما يذنب منه في هذه الطرارة به ما لم يزل
 الجائز وهو لون او طعم او ريح **الماء المستعمل**
 طاهر غير مطهر هو المختار من الماء النجس
 مضاف وعند ابي يوسف مخفف وهو المستعمل
 لقوة او رفع حدث خلافا لما في بعض مستحلا
 اذا انفصل عن البدن قيل اذا استنق
 في مكان ولو انقربت في البر لا يثبت
 فقييل الماء الرجل نجس عند الامام او
الاصل ان الرجل طاهر والماء مستعمل عند
 وعند ابي يوسف بما حالها وعند محمد لا
 طاهر والماء طهور ومتو ما يثبت في الماء
 في لا ينجس كالسقاء والصفير والرياحان
 وكذا انما لا ينجس لسانه كما ينجس الزنا
 والريزود والعقب وكل ما ينجس
 فقد طهر الاصل الا في المرأة وفنير

في بعض

لا ينجس ما لم يكن مذكور في
 ولا ينجس ما لم يكن مذكور في
 ولا ينجس ما لم يكن مذكور في

فان

الجائز عند الصل كالسبع وعند محمد كالماء
 قالوا او ما طهر جلده بالذباغ طهر ما كونه وكذا
 لم وان لم يزل وشعر الميتة وطهر ما كونه
 وعصيرا وحافا طاهر وكذا شعر الانسان
 وعظمه فيجوز الصلوة معه وان جاوز قدر
 الزرع وقليل ما يركل يخلط بالحمى ولا ينجس
 ولو لثنته لوي خلافا للابن ومضاف
 ينزع البزق قوم نجس لا ينحس بغيره وشي
 ما لم ينجس ولا ينجس حمام وعصفور فانه
 طاهر واذ اكل وقت الوقوع كالماء النجس
 ومن وقت الاكل يوم وليس ان ينق
 الواقع ولم ينسخ ومن ثلثة ايام ولباها
 ان ينسخ او ينسخ وقال ابن وقت الجوز
 وعشرون ذوا او سطا الى ثلثين موت
 بخفارة او عصفور او سقا ارض واذ
 يعلو الى سبعين نجس حانه او دجاجة او
 سنور وكل نجس كل او شاة او اوتى

في بعض

وقت الجمعة او وقته ولا ينقص من فضل
 الوضوء والقدرة على كافي طهارة وعلى
 استعماله ولو جرت به في الصلاة بطلت
 صلواته لان حصلت بعدا ولو كان الميافر
 في حله صلى الله عليه وسلم قال ابو يوسف
 ما دام في الوقت بعيد يستحب له ان ياتي الماء
 تاخير الصلاة الى آخر الوقت ويجوز ان
 يتركه قريب من غلته والافلا ويجوز ان
 كان له ثوب وسراويل في المشي والافلا وان
 كان مع رفيق ماء طلبة فان شرب منه وان
 يشرب قبل الطلب حازه بنم يجزى في المشي
 البعد جاز خلا فالها ولا يجزى بين الوضوء
 والبنم فان كان اكثر الاغصان جاز يجزى
 والاغسل الصالح ومسح على الجرح **باب المسح**
 على الخفين يجوز بالسنن من كل حوت وجبة
 او ثوب للرجل ويجزى غسل الرجل كما يجزى
 على طهر تمام وقت يحدث يوما وليلة للرجل

في المشي
 في المشي
 في المشي

في المشي
 في المشي

اياما او ليلتين من وقت الجمعة وقته
 قد غلب اصابع من اليد على الاطراف
 ان يبدأ من اصابع الرجل ويؤا الى ان
 من خا اصابعه سطوة طاهرة واحدة وينتفع
 في حقه الكبر هو ما يبدو منه قد غلبت اصابع
 الرجل اصابعه ويحذف تحت الاصابع بخلاف
 الحاشي واللائق في وقتنا افضل الوضوء
 هو في حقه وجب المدة ان لا يحذف تحت
 من اليد قد غلبت او يغتسل او يغتسل غسل
 رجله فقط وخرج اكثر القدم الى راس الخف
 يخرج ولا مسح يفرغ من قبله اياما وليلة
 ثم تارة السارو ولا مسح مسافرا عام تمام
 يوم وليلة ترفع والاغتسل والقدرة والرجل
 على الاغتسل فكما لصاحبه والاسم في الوقت
 لا بد من جود به ويجزى المسح على حوت في وقت
 الخف ان لبسه قبل حوته وعلى الجرح جازا
 او غسل او كذا على الخفين في الاضيق على الاضيق

فان كان جرحا

وهو قوله لا طاعية لله ولا لولاة ولا لغيره
وبجواب المسح على الخبث وهو فرق القصة وهو
وان شئت لملا وضوءه هو كما حصل فيجمع
بجمع ^{بجمع} يتوقف بجمع على كل العتاق مع وتبين ان
حين كانت تحترق جوارحه اولها وبقيت
الكرها فان ^{الكرها} حطفت عن رطلها والاولا
من غير هذا الا اذا طأها ولو وضعت في
ربطه والاصل في الحية يجوز اجزاء الماء
على ظاهر الرواية ولا يصح في سائر في مسح
الحنف والراس ^{الحنف} يجوز مسح راسه
امراة بالثوب لا اذ ارتبها وآخذتة اذ اصل
ابا عن ابي يوسف ^{ابا} وكان واكثر ان
والكنز عشرة ايام ولا تغض عن اقل اذ
على اكثره فهو كسجانه وما تراه المرأة من
الان في موته تسمى البياض الخالص
فويش ^{فويش} وكذا الطهر المحال به الموتين
فيراها ويحس الصدقة والشم وبقيت

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

وتدخل المسجود الطواف وقربان تحت
 الأزارع وعند محرق قربان الضرع فقط فيخرج
 من تحت وطرا وان لم تقطع تمام العشرة
 طواف طرا قبل الغسل وان لم تقطع لاقيل
 لا يحل حتى يغسل ويضمي عليها دوى وقت
 صلوة كاطنة وان كان دون عادتها لا
 يحل وان اغتسل وأخذ الطهر خرج من تحت
 يوما ولا خلاف أكثره الا عند نصب العادة
 في زمن الاستمرار وإذا نادى الدم على العادة
 فإن تجاوز العشرة فالزايك له استحاضة
 ولا تخفيض وإن كانت مبتدئة وزاد على ذلك
 العشرة فالعشرة حيض والزايك استحاضة
 والقاسم لم يعقب الولد وحكم حكم حيض ولا
 عدلا فلا فائدة الزيادة بوجوه ما ذكره من الحمل
 حال حمل وعند الوضع قبل خروج أكثر الولد
 استحاضة وإن زاد على أكثره وإنما عادة
 فانزايك استحاضة والآثار على الزايك

تصحيح

7

فقط السخافة والقارة بقت وبقية
 في بعض النسخ عند أبي يوسف
 وعند مالك لا بد من السخافة وقيل
 من الأول خلافه في بعض النسخ
 إما عا والسيطرة انظر بعض النسخ
 ولد نصير انه ففت والانه ام ولو بعض
 الطلاق المعلق بالولد وبعض النسخ
 ودم السخافة كرافد اليم لا يملك
 ولا صوما ولا واما فصل السخافة
 ومن سدا البول او استطلاق البطن
 انفلاتت او رقا دايم او حج لا رقا
 لو في كل صلوة ويصلون في الوقت
 من فرض فقل وبطل بخروجه فقط وقد
 قال زفر بن خله فقط وقال ابو يوسف
 بانهما كان فالسنة حتى وقت الفجر لا يصح
 بعد الطلوع الا عند زفر والمؤمن بطل
 يصلح الظهور خلافه والابن يوسف المحدث

في بعض النسخ

في بعض النسخ

من لا يرضى عليه وقد صلوته الا العذر الذي
 ابتلي به جوفه بالانحطاط في المصلي
 وثوبه من النجس كحصى بالمال او بكل ما
 من على كالحلوة والورد لا درهم وحب
 لا يطهر الا بالمال ويحذف ان نجس نجس
 بالمال كالماء ان نجس فلا يطهر وكذا
 لم يحذف عند أبي يوسف وبني وآن نجس
 جامع فلا بد من الغسل والنجس يطهر
 ان يسرع لو لم يلبس السيف ونحوه
 بالسيف مطلقا والارض نجاسة في ذات
 الاثر للصلاة لا للنجس وكذا الاثر المظاوم
 ونحوه من النجس والشجر والكلاب المظلمة
 به نجاسة والمنفصل والمقطع لا بد من غسل
 وطهارة المربي زوال عينه وبعض النسخ
 زواله وقبر المربي بالغسل ثلثا او سبعا
 والعصر كقوله ان المصلي عصره والا فليغتسل
 طهارة حتى يقطع التعاطر وقال حتى بعد

في بعض النسخ

طارة غير المنعصرا او بطاريسا ونحو
 بجري الماء عليه يوما وليلة وتوارث
 والحدرة بالحق حتى يصير رماذا عند
 هو مختار خلافا لابي يوسف كذا بطاريسا
 وقع في الماء وعفي قدر الدرهم
 كسر في الصف في الرقيق ووزن بالحد
 مشغال في الكسوف من خمس مائة
 والحد في كل من صغيره بالكل وكل من
 من بدن الادبي هو من النظم ونحو
 الرجاء ونحوه ووزن بخاروه الرنة والفا
 وكذا الرنة ونحو خلافا لهما واما
 ربع الشوب من خمسة كسول كسول
 بوزن ونحو طاريسا بوزن بوزن
 الا بوزن ووزن التكملة بوزن طاريسا
 طاريسا الا الرجاء والبطاريسا والحد
 البطل وطاريسا عند ابي يوسف خمسة
 واما وزن بطاريسا خمس كسول ووزن

فصار ملحا

لا يري
 انما لدا
 بوزن

فطاريسا بوزن

فطاريسا بوزن

ثوب طارة بطاريسا فطاريسا بوزن
 ان كان بحيث لو عصر فطاريسا والا فلا
 لو وضع طاريسا على بطاريسا بطاريسا
 ولو نحت في فنية غسل طاريسا بوزن
 حكم بطاريسا كخطبة بالثوب طاريسا
 ففصل بطاريسا او بوزن بطاريسا بطاريسا
 الميتة ولبنا طاريسا طاريسا والا فلا
 سنة فطاريسا من اسد السيلين بطاريسا
 واما من فطاريسا من مسد فطاريسا
 بوزن بطاريسا الاول بوزن بطاريسا
 في الصف بوزن بطاريسا الاول بوزن
 والناف في الشقا ووزن بطاريسا
 بطاريسا بوزن او لاسم الخ بوزن
 او اصبغ بوزن لاسم لاسم بوزن
 ان لم يكن صانعا ففصل بوزن بوزن
 ان كان بوزن بطاريسا بوزن بوزن
 ووزن بوزن بوزن بوزن بوزن

فطاريسا بوزن

فطاريسا بوزن

وافق اذنه ولا منكره وقبولنا سبحان
 بلى العظم وهو اذنه وبسبحان الزبادة
 مع الاينار لا ينقص ثم رفع الاطار فالجسم مع الله
 لم يحوه ولا يفتقره وكان الجسم البشري كالمث
 صوره وكيفي القدي بالخسدة اغفاة والمفرد
 يجمع فيها في الواجب وقيل كالمعدي ثم كبر
 وسجد فضع راسه ثم ركب ثم وجبه بين
 كفيه ضام اصابع يديه محاذية اذنيه ومضى
 شبيهاً بكافي بلطمن فخره وبوسه اصابعه
 وجعل نحو الضلوة والراء شخصه وتلون
 بطرا بفخره بها وقول سبحان ربني
 الاعلى ثناء وهو اذنه وبسبحان الله وحده
 قال فصر على احد الجاهل على كور حاميته
 ما زرع الارابه وقال لا الجاهل الاقصا
 على الانس من غير عذر وتجاوز على فاضل
 قومه وعلى شئ يحجزه ويستمر جهته على
 الاعلى لا يستقر ان سجده للزينة على ظهر

ویدر ویدر

[illegible]

والتاريخ
الذي هو
الذي هو
الذي هو

ما وضع يدك على قلبك وبعث اصابعك لترجمه في القلب

جاءوا القصة كما لا ولي والمرأة تترك
 فيها وهو ان يحل على الزنا اليسير
 كلنا جليلا من الجانب الميمن فلذا امر التزم
 فيه صلى على النبي صلى الله عليه وسلم
 بالامانة فاشبه الحافظ القرآن والامانة
 المأثورة لا بالشيء كلام الناس في السليم
 من جميع الامم فقول السلام عليه
 الله ومن يسلم كذلك ويؤمن بالامانة
 عن غيره يسلم للحفظه والناس الذين
 منه في الصلوة والتقدي كذلك ويؤمن
 الامانة جانب الذي هو فيه فليكن حاديا
 والتزم الحفظه فقل **بسم الله** بسم الله
 في الجملة والعبد لله والفرادى العبد
 اداة وقضاء وجزء المفسر في نقل اللسان
 وفي التوضيح الجري ان كان وقتة وضوء
 الجري ويحتمل اجتماعهما في ذلك ادنى
 الجهر اسم غيره وادنى الخافعة اسم

٢٧

وهذه الامانة

٢

اقسم في الصحيح وكل ما يتعلق بالنطق
 كالطلاق والعناق والاستخفاف وضرب
 لترك سورة اولي النساء فضا في الا
 ضربين مع الفاتحة وجزءها ولو ترك فاضا
 لا يقضيها وقرص المرأة آية وقال لا يات
 فضا راو ابنة طلبة واستنفا في التفرع
 الفاتحة واني سورة سنا وافية بحج البرج
 وانقذ في الفجر في الحيرة بعد آية
 او سورة واستنفا الطول المفضل
 فيها وفي الطرد واساطير العصر العوا
 وقصص في المفسر ومن طرقت الى البرج
 طول وبنها الى لم يكن واساطير سنا الى الا
 من قصار وفي الصلوة بقدر الحال والاعمال
 الاولي على الثانية في الجهر فقط وعند
 في الكل لا يمتنع شيء من القرآن صلوة
 بحيث لا يجوز فيه وكراهة التبعين والافراء
 الموقر بالسمع ونصبت ان فراء الامه

او ليس بركن ولا
مترك فاضا

اية البرقعة والزهد او حطبا وحطبا
 التي على القدره مسلمة والذلي والذلي
 سوا **فصل** في الصلاة المكتوبة واولى الناس
 بالامانة **اعلم** ان السنة ثم اقراءهم وعزوا
 يوسف العلي ثم اوزرهم ثم **اعلم** ان
 احسنهم خلقا وكذا امة العبد والاعراب وال
 عجم الفاسق والمنيع ولا رافا فان اخذ
 عازوا بركه تطول الامانة العسوة وكذا
 الشاويج من فاضل تقف الامانة
 سطون كالتراية ولا يحضرن لهما عداوة
 في العزم والمزج العشاء وجزا **اعلم**
 في الكل من صلي مع واحد اقامه خمس
 تنصم على الاثنين فصلا او يقيم الرجال
 ثم الصبي ثم الحياتي ثم النساء فان عازوا
 مشايخه في صلوة مطلقه مشتركة لم يبر
 وكذا ان في مكان محذرا جليل في صلوة
 ان قوي الامانة ولا يوصل في صلوة بلا غيبة

باب

امانة وقدره رجل بالامانة او صلي
 يحذروا وقاردي باجي ومكتب بشار وغير
 يوم يوم ومضطر من ينقل او بمضطر
 اخر وجوز **اعلم** ان غايها ما سمع ومن ينقل
 بمضطر وموم بمثله وقايم باجده وكذا
اعلم ان المؤمن بالمبسم والقائم بالثقة
 لم يخطوا وان علم ان امانة كان محذرا
 وان **اعلم** ان باجي وقاردي باجي فسد
 صلاة الكل ولا صلوة القاري فقط
 ولو استخلف الامانة القاري امتنا في
 مؤين فسدت **باب** في الصلاة **اعلم** ان
 حدث في الصلوة فوضا ونحوه لا يستتاب
 افضل امره كان امانة تراخي الى مكانه فاذا
 فوضا عادوا ثم في مكانه فيها ان كان
 لم يفرغ والافوه غير بين العذوبين
 ان اقام حبت فوضا كما لم يفرغ ولو احس
 عذرا استأنف وكذا لو سب أو اذبح طلبة

اسلم او فريدا و اسما به بجا سته مافقه
 او نتيجه او طوع انه احداثه قريح من السجده
 او جاور الصفوف خارجهم ظهر انه لم
 يحدش و لم ينج او لم يجا و ينج و كونه
 الحدش بعد الشرحه و ضا و سله و ان نعه
 في هذه الحالة او على ما بنا فريدا نعت و طيع
 عند الامام ان راى في هذه الحالة و هو نعت
 ما و او نعت مده الماسح او نعت خفيه يعمل
 قبل او نعت الامام سورة او و جلا العار و طيع
 او قدر المومنين على الامام ان نعت كرسى
 الشريفة فانيه او استخفاف القاري امينا
 او طاعت الشريفة في العجم او نعت وقت
 العصر في الجمعة او ان نعت المحذور او
 سقطت الجيرة من يده او استخفاف الامام
 مستورا صبح فاذا انتم صبح الامام نعت
 و كذا ليس لهم ثم لو فعل مناجاة بعد
 و الاول ان لم يكون فرغ و لا ينس من فرغ

مسجدنا من كماله

و لو نعت الامام عند الاستخفاف او احداث
 عوارضه صلوة من كان بسوقه خلافا لها
 لا ان نعت او نعت من السجده و نعت
 الحدش في ركوع او سجودا و جلا منها ان
 و من نعت سجدة في ركوع او سجود فنجده
 فريدا و جلا و نعت من نعت فريدا و نعت
 فان كان الماتوم رجلا نعت الاستخفاف
 و ان لم يستخف و الا فقبل نعتين ففقد
 صلواته و الا صح انه لا ينعت ففقد
 و ان الامام و لو حصر من القراءة جازله
 الاستخفاف خلافا لها **ما نعت السجدة**
و ما نعت بقصد الكلام و لو سجد او في قوم
 و كذا الزعم بما يشبه كلام الناس و هو ما يلي
 عليه نعت الامام و النافذة و النافذ
 و لو كانت نعتين خلافا لابي يوسف و الامام
 بسجدة و نعت السجدة لا ذكره او نعت
 بلا عذر و نعت طاعت و قصد جواب

راسه وبين يديه او بجذبه صورة الا ان
 صغيرة لا يندو لها نظرا ولا يرفع راسه او
 مقطوع الرأس لا يرفع راسه ولا يرفع راسه
 الا ما في المشي ساجدا في طاعة الصدوق
 ابي طاهر فانه يتحدث ابي مصنف او سيف
 ساجدا او الى شمع او سراج او على سجاد
 تصاور ان لم يسجد بغيره وكراه البول
 النجس والوطي فوق مسجد وعلق يديه
 الاصح هو ان لا يرفع راسه في صلاة
 تقبض يديه وما الزبير البول ونحوه
 فوق بيت جبر مسجد **باب الوضوء**
فصل الوضوء واجب قال الاستاذ ومرتبة
 ركعتين بسلام واحد يقرأ في كل ركعة من
 الفاتحة وسورة ويغتسل في ثلثه وايضا
 قبل الركوع بعد ما يركع يدبر ولا يركع
 في سلة يركع وينتقم الوضوء كانت الوضوء
 ولو بعد الركوع ولا يرفع كانت الوضوء

ولو كان الامام في صلاة
 فلو كان في صلاة احدى
 لم يجز منه

لاني و...

لاني يوسف بل يرفع راسه في الاظهر
 السنة قبل النهي وبعد الظلم والمغرب
 والعشاء ركعتان في كل الظلم والمغرب
 وبعد ما اربع وعند ابي يوسف بعد صلاة
 سنة وركعتين قبل العصر او ركعتان
 والسنة بعد المغرب والاربع قبل العشاء
 وبعد ما ذكره الزيادة على اربع تسليمة
 في كل الزيادة في نفل الليل الى ثمان
 طوافا لها ولا يزداد على الثمان الا افضل
 فربما رايه وقال لا في الليل المشي افضل
 وتقول القيام افضل من ركعة الركعتين
 والقرآن فرض في ركعتي الفرض وكل النفل
 والوضوء يركع تسليمة قبل شريع في قصد الوضوء
 عند الظلم والغروب لان شريع غضاية
 عليه ولو كان اربعا وافسد بعد الضيق
 الاول او قبله ففسي ركعتين وقال ابو
 يوسف ففسي اربعا لو افسد قبله وكذا غلظا

الحمد لله الذي جعلنا من عباده المخلصين

ولو حوّل الاربع من المرأة اقترافا في احد
 الاخرين نجس ولو نزل في الاولين
 او الاخرين فقط او تركا في احد الاو
 ليين او احدهما الاخرين فقط قضى
 ركعتين نكاحا ولو اقترافا في احد الاخرين
 وليين لا يفرق احد الاولين واحدا
 الاخرين قضى ربا وقال محمد بن فضال
 ولو ترك النكحة الاولى فيه لا يبطأ على
 المحرم ولو نزل صلوته في مكان فاداءه
 اذ في شرافته جاز ولو نزلت صلوته او
 صوما في غير خاصته فيه لم يربا القضاء
 ولا يصح بعد صلاته مثلهما ومع النقل
 فاعاد مع القدرة على القيام ولو لم يقد
 ما اقتصر فاجاز وكره لولا عذر وقال
 لا يجوز الا بعذر وينقل راكبا خارج
 المسعى وما الى ابي حنيفة لو خرجت دابة
 وبني فبروزة خلا فالى يوسف وركب

2

الزاوية سنة مؤكدة في كل ليلة من ليالي
 بعد الفات قبل الزوال وبعدة بمائة سنة
 كذا بعشر ليلة وبعده كل أربع بقدره
 والسنه في المدة فلا تبرك للسبل
 الغفر قبل وكذا فاعاد مع الفخرة على
 القيام ويزججاعة في رمضان فقط
 والافضل في السنه **السنه** الا يطوي
فصل يصلي امام محبة بالناس عند كذا
 السنه ركعتين في كل ركعة ركوع واحد
 ويصل الفرة ويخوض وقال بحجر ثم بعد
 بعد بها حتى يحل **السنه** ولا يحل فان
 لم يحضر صلوا افراد ركعتين او اربعا
 لحقة والقلبة والرجح الشدة والخرقة
 لا صلوا بمائة في الاستغفار في بار
 استغفارا فان صلوا افراد ركعة وقال
 يصلي امام بالناس ركعتين بحجر في الفرة
 ويطلب بعد ما خطبتين كما بعد عنده وعند

الحمد لله رب العالمين

الى بر سف خطية و اربعة ولا يقطع الفرض
 اذ ينزلهم و يقطع الايام عند غروب الشمس
 فانه انما يقطع ولا يحسنه اهل الذمة
باب اذان الغريضة من شرع في وقت
 فاقبل ان لم يسجد الا بولي يقطع و يقتدر
 ان يسجد و هو في الرابع من شهر شعبان و هو
 الثاني من شهر ربيع الاول و يقطع ما لا يفي العشر
 و لو في الغرة او المغرب يقطع و يقتدر
 ما لم يقعد الثانية بسجدة فان قعدت و لا
 يقتدر و لو كان في سنة النذر او حقة
 فاقبل او يقطع يقطع على شفع و قبل
 تبرأ و كره و هو من سجد اذ لا يقعد
 قبل ان يصلي ما اذن له الا من اقام به
 جماعة او غيره ان صلى لا يلزم الا في الظاهر
 والعش ان شرع في الاقامة و هو خلف
 فوات الجماعة ان اذ سنة تبرأ
 بل يسلوا عند باب المسجد و يقتدر و لا

ولا يقطع الا في سنة النذر
 و يقتدر ان اذ سنة تبرأ

ولا يقطع الا في سنة النذر و يقتدر
 بعد الظهور و تبرأ سنة الظهور في حاله
 و يقتصر باق وقت قبل شفع و تبرأ
 الغريضة من شرع في وقت لا يقطع الا في سنة
 اذ يرك ركعة واحدة من الظهور بجماعة
 بجماعة باذانك فاضلا و من في سجدة
 و لم يدرك جماعة يقطع قبل الغرض ما
 سنا و ما لم يقعد فونه و من اذ رك الا في
 ركعة فليكن و وقف حتى يقع و ان لم يدرك
 خلف الركعة و من ترك قبل اذ غاب و ركع
 في صوم كونه **باب الغريضة** التبرأ
 بين الثانية و الوقفة و بين الثانية
 شرط يقطع على من ضاها اذ اقامت فقه
 موقوف و عند جازي يقطع فاضلا قبل اذ
 ست بطلت فرضه ما صلى و الاصح منه
 لا عند جماعه و ان ترك الفرض عمدا فذكره
 عمدا فاضلا و لو صلى العشاء بلا وضوء فاضلا

من اذ اذ ان يقطع العشاء
 فان كان لا يقطع و جازي يقطع
 برك و قبل ذلك لا بعد الغريضة
 فاضلا و ركع

فان كان لا يقطع العشاء
 فان كان لا يقطع و جازي يقطع
 برك و قبل ذلك لا بعد الغريضة
 فاضلا و ركع

ثم صلى الله عليه وسلم بعد الصلاة
 العشاء ولا يعيد الصلوة فاما الصلاة
 التي لا تبطل اصل الصلوة خلافا لما
 بسطه الزهري فيبقى الوقت وبالنسبة
 وبصورة الفواتين من غير ان يفتي
 ولا يعود بعد ذلك الى الفلحة من تركها
 او اكثره شرع يادي الوقتان معهما
 الفواتين ثم فاته فرض بعد فصل في
 بعدة ذكر المصنف وقبلة وكذا الفتي
 تلك الفواتين الا في حين فصل في
 ذكر الاول يقتل تارك الصلوة عمدا لم
 يحرم ولا اذ تركه فرض قضاء ما فاته
 زمان الرتبة ولا قضاء ما فاته بعد الصلاة
 في دار الحرب ان جعل فرضه **بالحج**
الشرعي اذا استوى بالاداة او نقصان
 سجودين بعد التسليم وفيما بعد
 واحدة وتشرع وسلم ويأتي بالصلوة

منه الفواتين فان كانتا في وقت واحد
 لم يفتي بغيرهما وان كانتا في وقتين
 لم يفتي بغيرهما وان كانا في وقت واحد
 لم يفتي بغيرهما وان كانا في وقتين
 لم يفتي بغيرهما

صلاة ثم صلى الله عليه وسلم بعد الصلاة

على النبي صلى الله عليه وسلم والركعة
 في صلاة النبي صلى الله عليه وسلم
 في ركوع او قعود او قعودا او قعودا
 او ركعة او ركعة او ركعة او ركعة
 قبل الفواتين وانما الفواتين الى ان
 يزاد على الفواتين ركوعين والركعة
 في ركوع الفواتين الاول وقبل ذلك
 الى ترك الواجب وان تشرع في الفواتين
 او الركوع لا يجب وان من اراد الفواتين
 سجدة واحدة وركعتين المقدس بسبب ما
 سجدة واحدة والركعة في سجدة واحدة
 اما ثم يفتي من عن الفواتين الاول
 وهو الركعة او ركعة او ركعة او ركعة
 وان من اراد الركعة او ركعة او ركعة
 للركعة فان سجدة واحدة ركعة واحدة
 ثم ركعة واحدة ركعة واحدة ركعة واحدة
 صلاة خلافا لما في غيرهما

منه الفواتين فان كانتا في وقت واحد
 لم يفتي بغيرهما وان كانتا في وقتين
 لم يفتي بغيرهما وان كانا في وقت واحد
 لم يفتي بغيرهما وان كانا في وقتين
 لم يفتي بغيرهما

انما ثم يفتي من عن الفواتين الاول

وان فقد في الرابعة ثم قام عاد وسجد
 فلم يسجد وان سجد ثم قعد وسجد للسرعة
 سادته والركعتان فقل ولا غنية لو قطع
 ولا سجدان عن سنة الطلوع من مسجد
 فربما لا يها ففقط ولو افسد قضاها
 عند سجدة يصلي سجد لا فضا لو افسد
 ولو سجد للسرعة في شفع التلويح لا يفي عليه
 ولو لم يصب وسلام من طلبة السرعة فوجه
 من الصلوة فوجد فادى سجد عاد الربا وال
 لا فضا فعدا من فندى بعد سلام
 وبسجد وجهه اربعاً فبني الاقامة وبطل
 وسوءه يفوت ان سجد بعده والافلاو
 عند سجدة لا يوجه فيفت الاحكام المذكورة
 سجد اوله ولو سجد من طلبة السرعة فبني
 ان لا يسجد بطلت ثبته وان سجد وان
 شاك في صلوته لم يركل ان كان اولها
 عوض له استقبال والاخرى فبني بطلت

من سجد في صلاة فوجد في الركعة
 وبطلان الوضوء وان سجد
 او سجد قطع الصلوة او قطع لان يتبين
 ان سجد في صلاة فوجد في الركعة
 ان سجد سجد فبني ان سجد
 ان سجد سجد فبني ان سجد

قوله

ثبته فان لم يكن لظن بني على الاقل وصد
 في كل موضع احتل انه موضع القعدة
 ولو سجد في الظاهر انه انما فسلم ثم علم
 انه صلي ركعتين انما وسجد للسرعة
صلوة المريض عن غير القيام او قعود
 المريض بسبب صلاته على ركعتين وسجد
 تعذر الركوع والسجدة او يجرى برأسه
 وجعل سجده انخفض ولا يرفع الى
 وجهه شياً للسرعة وان سجد وهو مكفوف
 يرفع وان تعذر القعدة او يجرى بسجدة
 وجهه الى القبلة او مضطجاً وجهه
 اليها وان تعذر الايام اربعة اجزى
 والاربعى بعينه ولا يجزى ولا بطل
 وان تعذر على القيام ويجزى الركوع
 والسجدة يجرى قاعداً وهو افضل من
 الايام فاجابا ولو مرض في اناء الصلوة
 بني بما قدره ولو افتقر باطرافه ركعتين

بمعاد سورة وبيع اية سجدة لا عليه
 ونوب ان يقيم الى اية او اية
 واستحسن اخذها من الشاعين ونقصي الخ
باب المسافر من جاز وبيت بصره
 من جانب خروجه من بلاد السيل وسطا
 انام قصر الفرض الرباعي وصادق
 في ركعتين واعتبر في الوسط في السرا
 سبر الابل ونسب الافاء وفي الجرا
 اعتدال الربيع وفي الجبل ما يليق فلو
 انتم المسافر ان قعد في الثانية صحت
 واما والا فالتص ولا يزال على حكم
 السفر حتى يطل وطة او بنور مدة الا
 فانه بلد اخر او قرية وهي خمسة عشر
 يوما او اكثر ولو اقام بموضعين فكلما
 وبين الا يصير فيها الا ان يبيت بها
 وقصر في اقل منها او لم يبيت بها
 وبقى سنيان ولو اعسل فاما بال

لما

الحرب او حاصروا مصر فيها او حاصروا
 اهل اهل البقي في دار باقية فيه ونجم
 اهل الاجنة لو توفوا في الاصح
 لا اخذ في الميت في المقبر في الوقت
 صغ ونجم وبعده لا يصح واخذوا
 المقبر صحح فصحا ونقص هو ونجم
 المقبر بلا فراه في الاصح ويتجمل
 ان يقول انتم انتم اصلوكم فاني
 مسافر ويطلق الوطن الاصل
 بمنزلة لا السفر ووطن الاقامة ببلد
 والسفر والا صلى وفاته السفر
 يقتضي للسفر ركعتين وفاته السفر
 يقتضي ركعتين واما المقبرة ذلك
 احوال الوقت والعاصي كغيره ونجم
 الاقامة والسفر فغير من الاصل
 دون البيع كالعبد والمرأة والميت
باب المسافر الاصح الايسة شرطا

المصير أو فإوة أو السلطان أو ما به
 ووقت الظهور وخطبة قبلها في وقتها
 ولما أتوا الأذن العام والمصير كل
 موضع له أمير وقاض ينفذ الأحكام
 ويقوم كونه وقيل ما لو اجتمع أهل
 في أكبر مساجد لا يسعهم وقتاؤه
 ما انفصل بعد المصاحبة وتفتت في مصر
 في مواضع هو الصحيح عن الأمازيغ
 موضع فقط وعند أبي يوسف في
 موضعين أن حال بينهما ثم روي
 مصر في الموسم نفع الجمعة فيها
 للخطبة أو أمير الجاهل لا لاير للموسم
 ولا يعرفات وقرض الخطبة تسبحة
 أو خروا وعندهما لا بد من ذكر طهر
 يستحق خطبة واستدرا أن بخطبة
 قايما على طهارة بخطبتين ينص
 بينهما بخطبتين على بلاوة آية

والأبصار بالتقوى والصلوة على
 النبي صلى الله عليه وسلم فيرك
 ذلك وأقل مما تفتت سوى الأما
 وعند أبي يوسف اثنا عشر وقيل
 بعد فلو نذر أو قبل شروعه ونظف
 بخروج وقت الظهور وشروطه
 جوبها سنة الإقامة بمصر والذكر
 والخطبة والموت وسلامة العبد
 والرجلين فلا يجزئ إلا أن
 وجد قائما خطبا لهما وكذا الخطبة
 في الحج ومن هو خارج المصر أن كان
 يسمع النداء تجب عليه عند محمد وب
 يعني ومن لا جمعة عليه أن إذا
 اجزأته عن فرض الوقت والخطبة
 والعبد والمريض أن يؤتم فربا ونقص
 بهم ومن لا عذر له لو صلى الظهر قبلها
 بنظف ظهره وقال لا ابتطل لم يدر

فلو كان يومه دارا شافوا الظهور وقت الصلاة فقلنا لا أن نقرأه
 وكان يومه كغيره من الأيام

بالخطبة ويشترط فيها ذكره بعد وز
 والمسلمون اداء الفطر بجماعة في
 المصر يوزن بموضع اداء الفطر في السنة
 او سجود السر بيمين سجدة وقال محمد
 بن طاهر ان لم يترك اكثر الثانية
 واذا خرج الامام فلا صلوة ولا
 كلام حتى يخرج من الخطبة وقال لا
 يباح الكلام بعد خروجه ما لم يشترط
 في الخطبة وجب السعي وترك البيع
 بالاذن الاول فاذا اجلس على المنبر
 اذن بين يديه ثانيا واستقبله
 مستحيا فاذا انتم للخطبة اقيمت
بالعيد يجب صلاة العيد شرطا
 كشرائط الجمعة وجوبا وادا سوى
 الخطبة ونزب في الفطر ان ياكل ثلثا
 قبل صلوة ويساك ويغتسل ويخطب
 ويلبس احسن ثياب ويؤدي فطرته و

يوم

وينبغي ان يصلي ولا يجزئ التكبير
 طريقه خلافا لهما ولا ينقل قبلها ولا
 من ارتفاع الشمس قدر ربع ابر
 حتى يزوالها وصقرا ان يصلي
 كعتين يكبر تكبيرة الاحرام ثم يفتي ثم
 يكبر ثلثا ثم يقرأ الفاتحة وسورة ثم
 ركع ويسجد ويبدأ في الثانية بالقرآن
 ثم يكبر ثلثا ثم اخرى للركوع ويرفع
 يد يمينه الزاوية ويخطب بعد
 خطبتين يعلم الناس احكام الفطر
 ولا يقضي ان قامت مع الامام وان
 غوز عزيا في البعد الاول صلواته
 وثاني ولا يصلي بعد والا اضحى
 فطرته بسجدة خير الا لا قبلها
 ان يصلي ولا يكبر قبلها في الختان
 بالتكبير في طريق المصلي ويعلم في الخطبة
 تكبيرة التفسير والاضحية ويجوز

يا خير ما الى الله والى الله بعدد يوم
 عودوا الاجتماع يوم عرفة تشبهوا
 لو اقمتم ليس بشئ ويجتنبوا
 من فجر يوم عرفة لا يصوم يوم العدة
 على المقيم بالمصر عقيب كل فرض ادى في
 مسجده وبالأفنداء يجنب على المرأة
 والمضي وعند ما الى عصر اخر ايام
 الزينق على من يصلي الفرض وعليه
 العلم وصحة ان يقول مرة الله اكبر
 الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر
 اكبر ومنه صلا لا يشركه العظم وان ترك
باب **مسألة** **الفقه** ان اشتد الحوف
 من عدو او سبع جعل الامام طائفة
 يا ذا العدو وصلى بطائفة ركعة
 ان كان مسافرا ادى الفوركين
 ان كان مقيما ادى المغرب ومنه
 يرد الى العدو وجاءت تلك وصلى

٥٤

بهم ما يقع وسرهم ووجهه ووجهه الى
 العدو وجاءت الطائفة الاولى
 وانما بلا قولة ثم الطائفة الاخرى
 وانما بقراءة وبطلها المشي والركعة
 والمقاتلة وان اشتد الحوف وعجز
 واعز التسلوة بهذه الصفة صلوا
 خدا ان كانا يرمون الى اي جهة قولا
 فان عجزوا عن الفوج ولا يجوز
 بلا حضور عدو والوجه يوسف لا يحل
 بعد النبي صلى الله عليه وسلم **باب**
المسألة **الفقه** يومه المفضلة الاوقات
 على سنة الايمن واخبره الاشرفا وطلعت
 الشريعة فاذا مات سنة والجميع
 ومقتضى اعينيه ويستحب تحييد دفنه واداء
 الرأفة اعلاه وضع على شتر رجب
 وتراو بسره وجره ودفنه
 بلا مصفحة كشفاق وبغضائل

نزل

الميتة التي لا تليق بها طمس

فبشرطه طمس بطنه فمسحه وتقوم حذرا
العقد والربط والمرأة وبكبره بغيره
عقبها ثم ثابته يصب على النبي صلى
عليه وسلم بعد ثابته رابعة وبسمل
عقبها فان كبرتها لا تبارع ولا
قوة فيها ولا تشدد ولا رفق ولا
في الأولى ولا يستقر لحيى أو جرح
ويقول اللهم اجعل لنا فرقا واجعل
لنا ذراعا واجعل لنا اجرا واجعل
لنا شفا مشفعا يشفع لنا يوم القيمة
رحمك يا ارحم الراحمين ومن أتى
بعد تكبير الامة لا يكبر حتى يكبر الخبي
فكبره وقال ابو يوسف كبره ولا
ينظر من كان حاضرا حاله التوبة
ولا يجوز ان يستحسانا ونكروا في
مسجد جماعة ان كان الميت فيه
كان خارجا عن المشايخ

ولا يصلح

ولا تصل على عضو ولا على غيب
واستعمل بعد الوادة غسل وصلى
وصلى عليه ولا يغسل في الخمار ولا
دخ في حفرة ولا يصل عليه وكوي
صبي مع اعدا بونه لا يصل عليه الا
اسم اعدا بها او اسم هو عا فلا اثم
ليست اعدا بها معه ولو كان مسلم قتل
كافر غلته النجاسة وله في حفرة
والقاء في حفرة او دفنه الى اهل
دينه وكس في حمل جنازة اربعة
وان يدا فوضع مقدمها على يمينه ثم
مؤخرها ثم مقدمها على يساره ثم مؤخرها
ويسر عا به دون الحيف والكس فلو
افضل واذا وصلوا الى قبره كره يحلوا
فصل وضعه عن الاعناق ويجوز
القبور ويجوز دخول الميت من حيز القبلة
ويقول واضع بسم الله وعلى

موتى

الشريد فقبل
 بالحق بالصدق
 شريرون
 فافقوا لانه في
 لقمه بغيرهم
 زلوا بغيرهم
 فاجابوا
 قال الله
 فاستجاب الله
 فاستجاب الله
 فاستجاب الله

[illegible]

فهي التي طلعت في ثمانين سنة الى مائة وثمانين

وثلثين الى خمس واربعين الى سبعين
 حقة وهي التي طلعت في الخامسة و
 ست وتسعين الى اربعة وثمانين
 وسبعين الى تسعين وسبعين حقة
 وهي التي طلعت في الخامسة و
 سبعين الى تسعين بنسب لبون و
 في اخرى وتسعين حقان الى مائة
 وعشرين ثم في كل عشرة الى مائة
 وخمس واربعين فيها حقان و
 خاض الى مائة وثمانين وسبعين
 فيها ثلث حقان وثلث خاض الى
 مائة وست وثمانين فيها ثلث
 حقان وثلث لبون الى مائة وست
 وتسعين فيها اربع حقان الى
 مائتين ثم يوصل في كل خمسين كما هو
 في خمس بعد المائة وثمانين
 والثلث والارب سواها **فصل**

في كل عشرة سنة الى مائة وثمانين
 في كل عشرة سنة الى مائة وثمانين
 في كل عشرة سنة الى مائة وثمانين

في كل عشرة سنة الى مائة وثمانين
 في كل عشرة سنة الى مائة وثمانين
 في كل عشرة سنة الى مائة وثمانين

عند خلافا الى يوسف وتواش
 عند التجارة في قوس اخفط
 كونه للتجارة وتكون في الحقة لا يصير
 للتجارة بالبنية ما لم يبعه وكذا ما ورث
 وان قوس التجارة فيما ملكه بهيمة او و
 حقة او تلح او خلع او خلع او خلع عن قوس
 كان لها عند الي يوسف خلافا في
 قبل المرافقة للعسكر في كل خمسين سنة
 للنصف اليوم والدرهم والفقر
باب ذكره السلام السنة التي يكتفي
 بالحق في كل عشرة سنة الى مائة وثمانين
 من الابل في كونه فاذا كانت في
 في ثمانين سنة وفي العشرة ثمانين
 وفي عشرة ثمانين ثمانين سنة
 عشرة من اربع ثمانين وفي خمس
 عشرة من الى خمس وثلثين بنت خاض
 وهي التي طلعت في الثانية وفي ست

في كل عشرة سنة الى مائة وثمانين
 في كل عشرة سنة الى مائة وثمانين
 في كل عشرة سنة الى مائة وثمانين

في كل عشرة سنة الى مائة وثمانين
 في كل عشرة سنة الى مائة وثمانين
 في كل عشرة سنة الى مائة وثمانين

هذا هو الكتاب الذي فيه
الاسماء والصفات
والاوصاف والاعمال
والاخبار والسير
والاخبار والسير
والاخبار والسير

مع ولا تنفي في مال الصبي القليل وعلى المرأة
منهم ما على الرجل **باب العاشر** من من نصيب
الطريق لياخذ صديقات التجار ياخذ من
المسلمين العشرة من الذي يفتخر من
حجرتي غارة ان بلغ ما انصبا ولم يعلم خرو
ما ياخذ من ما وان علم اخذ من كل
ان اخذوا الكل لا تاخذ من بل نزل في
ما يلقاه من ما وان كان الا ياخذ من
لا ياخذ منهم شيئا ولا من القليل وان
اقر بان في بيته ما يملك النصارى ويقيم قول
من يملك غاما حول او الغرام من الذين
او اذ في الاداء الى الفخر انفسه للمسلم
في غير السليم او الاداء الى العاشر اخذوا
وجدا عشر اخذ مع بيته ولا يشترط اخذوا
البراقه لا يفضل ط اذ ان ينقصه ط للمسلم
ولا في السليم لونه المسمر ما قبل من
المسلم قبل من الذي لا من حرجي الا قوله

لا منه

لا منه من ام ولدي وان تر حيا ما بنا
قبل مني حول فان تر بعد عودة الى امة
عشر غايبا والا فلا ويعشر قيمة حرجي لا قيمة
حجرتي وعندي يوسف ان تر بها ما
عشرهما ولا يعشر ما في ترك في المسر ولا
بعض ولا مضارب ولا كتب دون الا
ان كان لا من عليه ومعه مولاة ومهر
بما هو في عشرة غايبا **باب الحادي عشر**
مسلم او زمني وجدته من ذبيبة او فضة
او حديد او رصاص او نحاس او حديد او
عشر او من اخذ من عشرة والباقي له
ان لم يكن الارض مملوكة والا فلا لها ولا
وجدة حرجي مملوكة وان وجدة لداره
لا يكون خلاصا لها وفي ارضه وانيان
وان وجد كثره فقيمة علامت الاسلام
فهي كاللقطه وما فيه علامت الكفر
لان كانت ارضه من مملوكة وليس كانت

او كذا
من الكثرة
او كذا

السلطنة اذ انك العرش من محط طراز عشنا كان او غير ذلك ان كان من غيرك رفق
فلا تخاف خط السلطنة وان عرفت ان خط السلطنة من غيرك رفق
على الصلوة من غيرك رفق

[illegible]

سبحانك يا ذا الجلال والإكرام
يا ذا الجلال والإكرام

[illegible]

من اذ ياتون عندنا بي يوسف وعند حمدا
بلغ خمسة اجمال من اهل القدر له يوسف فا
عشر من القدر خمسة اجمال وفي زعفران
الزاد والاسن في حب و قصب فاربي و
خمس من حب وسبعة محاسن في حب
او الذر اسنة نصف اسنة قبل
منون الزرع وفي اسن العنقل والكر
اذا اخذت حب او ارض عشرة وعشرة
اذا بلغ خمسة افراف والفرقة وتكون
او اقل وعندنا يوسف اذ بلغ عشرة فرب
ويؤخذ عشرة من ارض عشرة اسن في حب
عشر واحد ان كان عشرة فاسم
لو اشترى ثمانية في اخذت العشرة وكذا
لو اشترى ثمانية مسلم او اسلم هو مثلا فلا
بي يوسف وقيل خمسة وعلى المرأة والصبي
منه على الرجل ولو اشترى في حب عشرة فرب
ففي حب وعنده محمد بن علي حارون ان اخذ

والصالحين
الذين هم
الذين

[illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

[illegible]

نصف النهار لا يضره في الاضيق ومطلق البنية
 وبنية النفل وصوره نصف البنية واجب
 الحق للصحيح للقيم لا يضر المعين لظن نواف
 المريض او المسافر فيه ايضا ان وقع
 عما نوافه وعندنا من رخصة والتفكير
 يجوز فيه قبل نصف النهار والقضا والتد
 المطلق والكفاية لا تقضي لا بنية معينة
 الليل وحين رخصة ركوة بهلا لم يمتد
 شعبان غنيم ولا يفسد يوم السبت الا بغير
 وهو اجسدان وافق صورته او لا
 فيصاحبه في وقت ركوة بهلا نصف النهار
 وركوة بهلا من رخصة او من اجسدان
 وكذا ان يركب ان كان رخصة فنهى والافضل
 نفل ان ردد وان قال ان كان رخصة فاما
 صابم عنه والاهل لا يضر ولو كانت رخصة
 منه ولا يضر صابما اذا كان بالستة
 في ركوة بهلا رخصة جبر على ركوة بهلا

انما يضره في الاضيق ومطلق البنية
 وبنية النفل وصوره نصف البنية واجب
 الحق للصحيح للقيم لا يضر المعين لظن نواف
 المريض او المسافر فيه ايضا ان وقع
 عما نوافه وعندنا من رخصة والتفكير
 يجوز فيه قبل نصف النهار والقضا والتد
 المطلق والكفاية لا تقضي لا بنية معينة
 الليل وحين رخصة ركوة بهلا لم يمتد
 شعبان غنيم ولا يفسد يوم السبت الا بغير
 وهو اجسدان وافق صورته او لا
 فيصاحبه في وقت ركوة بهلا نصف النهار
 وركوة بهلا من رخصة او من اجسدان
 وكذا ان يركب ان كان رخصة فنهى والافضل
 نفل ان ردد وان قال ان كان رخصة فاما
 صابم عنه والاهل لا يضر ولو كانت رخصة
 منه ولا يضر صابما اذا كان بالستة
 في ركوة بهلا رخصة جبر على ركوة بهلا

او ان

او انني او محروا في قد فتاب ولا يضر
 لفظ الشهادة وفي هلال الفطر وذي
 حجة شهادة حرمين او محرومين بشرط
 الحلال واللفظ الشهادة لا الدعوى ولا
 لم يكن استملا فلا بد من الكل من بيع
 غلبه بيع العلم بغيره وفي رواية ينفق
 على اثنين وقال النخعي ينفق واحد
 على امرئ من البلاد كما لا يرفع ولو
 مسافر اثنين ولم يروه حل الفطر ان
 صاروا اربعة اثنين وان صاروا ثمانية
 واحدا لم ينفق من ابي هلال رخصة او
 الفطر ردة فلو صام وان افطر ففقط
 من سوا النخعي من الهلال في ان
 والافضل من شعبان ومن رخصة وا
 الا ان يركب من جميع الناس في كل
 باختلاف المطالع **باب** في سبيل القضاء
 والكفاية الكفاية انظر على من طمع

انما يضره في الاضيق ومطلق البنية
 وبنية النفل وصوره نصف البنية واجب
 الحق للصحيح للقيم لا يضر المعين لظن نواف
 المريض او المسافر فيه ايضا ان وقع
 عما نوافه وعندنا من رخصة والتفكير
 يجوز فيه قبل نصف النهار والقضا والتد
 المطلق والكفاية لا تقضي لا بنية معينة
 الليل وحين رخصة ركوة بهلا لم يمتد
 شعبان غنيم ولا يفسد يوم السبت الا بغير
 وهو اجسدان وافق صورته او لا
 فيصاحبه في وقت ركوة بهلا نصف النهار
 وركوة بهلا من رخصة او من اجسدان
 وكذا ان يركب ان كان رخصة فنهى والافضل
 نفل ان ردد وان قال ان كان رخصة فاما
 صابم عنه والاهل لا يضر ولو كانت رخصة
 منه ولا يضر صابما اذا كان بالستة
 في ركوة بهلا رخصة جبر على ركوة بهلا

وقال في التوراة ومن ذبح ذبحة لغيره لا يذبح
لأنه لا يذبح لغيره ولا يذبح لغيره
لأنه لا يذبح لغيره ولا يذبح لغيره

سلك فراه اقام مساقرا وطهرت
حايض في يوم من رخصته لزمه امره كبقية
يومه ولا يلزم الاولي قضاءه بخلاف
الاخير **فصل** من ذبح يومه في العيد
وانام التبرع في يومه واقله وقضى
وكذا في غيره من السنة يفتقر هذه
الايام ويقطع ولا عزيمة في سائر ايام
نوى التذرع فخط او نواه ونوى ان لا يكون
عينا او لم يوشك ان يكون فخط وقضى
نوى العيدين وان لا يكونا كان عينا
فيجب الخط كغيره اليين الا قضاء واحدا
الكفاية ان اخطر عند ذبح يوسف من
في الاول في التذرع لا يلزم انما الخط
بضم كسرة من شوال وقصر نوى ابد
عن الكراية والقبض بالنضاري
منه **فصل** من ذبح ذبحة لغيره
الذبح من ذبح ذبحة لغيره

من ذبح ذبحة لغيره
من ذبح ذبحة لغيره
من ذبح ذبحة لغيره

من ذبح ذبحة لغيره
من ذبح ذبحة لغيره
من ذبح ذبحة لغيره

من ذبح ذبحة لغيره
من ذبح ذبحة لغيره
من ذبح ذبحة لغيره

منذ اقام والكثرة عند ذبح يوسف ومن
منذ حرم القدر شرطه الا عند ذبح
وكذا في النذر رواية والمرأة تعطف
مسجد تبارك ويحرم المسكن الا الحاجة
الانسان او محضه وقت يدركها مسجدا
ولا يلزم في جميع اكثر من ذلك فان لم يمت
فلا فسخ في ذبحه ولا عزيمة في ذبحه
لا يفتقر لم يكن اكثر اليوم والكله شره
ونومه فيه ويجوز له ان يبيع ويشتري
بلا احضار السلطنة ولا يجوز لغيره
عليه الوطى ودواعيه وقصد بوطه ولو
ناسبا او في الليل وباللحم والقبض والمو
في ضمير ايضا ان ازل والا فلا عزيمة
له البقية والكلام الاخير ومن ذبح ذبحة
ايام كرامته بياها وان نذر يومين لزمانه
يلزمه خلافه لا يفسد في البقرة والا فلا
منه وان نوى التذرع حاشية صحت ويلزم

من ذبح ذبحة لغيره

التي هي وان لم يكونه ويزم بالشروع اليه
 من كل **سبع** هو زيادة مكان محض من ذلك
 فرض في العشرة على الفدر خلافا لما ينسب
 اسلا وحرية وعقل وخلق وصحة وقوة
 زاد وراجل ونفقة فيا به قايما في صلات
 عن جليل الاصلية ونفقة عياله اليه
 عود مع امن الطريق وزوج او محرم للمراة
 ان كان نبيها وبين كنه مسافة سفر ولا يجز
 بلا احدهما ونسب كون محرم عا فلا بالحق
 مجزى لا فاسق ونفقة عياله ما وجب من نفقة
 الاسلام بغير اذن زوجها فلا محرم حتى
 او عبد فليس او عتق نفقة في الجواز من نفقة
 فان جرد الصبي امرامه للزمن **سبع** نكاحا
 العبد وفرض الاحرام وهو شرط والوقوف
 بغيره وطواف الزبارة وبها ركن ووجه
 الوقوف بمنزلة الفة والسعي بين الصفا
 والمروة ورجى تحا وطواف الصدر

لما في

لما في وحلق او التقصير وكل ما يجب
 بشرك الدم وقير ما سدن واداب وكس
 شوال وادب القعدة والعشرة الاولى
 ذي الحجة يكره الاحرام له قبلها والعرة
 ستة والتعريض للمكرمين ذو الطليقة
 ولث ما بين تحفة والمكرمين ان ترف
 والمكرمين بين قرون واليمن يكره الا بها
 لمن تركها وتجرم ما جاز الاحرام عنها
 قصد دخول كنه وبازا التقديم وهو
 افضل وحلق لمن هو داخلها دخول كنه
 غير محرم وقته حلق للمكي في حج محرم
 وفي العرة حلق **فصل** وادار الا
 محرام غريب ان يحل اظفاره ويقص شانه
 ويكنى ما يتيم بنوضاء او يغسل وهو
 افضل ويكس اذا اراد رد اجددين
 ابيضين وهو افضل ولو كانا غسيلين
 او لبس في با واحد يستغفره

هذا هو يوم الجمعة
الذي هو يوم الجمعة
الذي هو يوم الجمعة

عند المقام وحش من البشر الى يومنا
اجتبا كل من سيق وهذا طواف القبر
وهو سنة لغير القبر ثم يعود وليست
وتنحى الى القفا فيصعد عليه يستقبل البيت
ويكبر ويقرأ ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم
ويكبر ويقرأ ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم
ثم يحيط بالحفرة ويحش على ممل فاذن
بطر الرادى بين المسلمين الا حفرة من سبي
سبحان من جاوزها ويصلي على المرحوم
على القفا وهذا خط وجب على كل سبعة
اشواط بعد بالقفا ويحتمل بالمرور ثم يصير
بلد حرمه ويصير بالبيت فاعلا اذ اذ
ذا كان اليوم السابع من ذي الحجة فخطب
ما خطبة يوم الناس في الناس من كذا
بخطبة الناس ثم قال في هذا يوم عشر
بني فاذن على الصلوات ثم يوم الشرب يوم الى
من فيضها الى صلوات يوم عرفه ثم يوم

هذا هو يوم الجمعة
الذي هو يوم الجمعة
الذي هو يوم الجمعة

لما

العرفات كما ذاك الشطوط المقام
شطين كالحج وعلم في هذا المناسك وصلى
بخطبة العظم والعرفات باذان والانس
قامتين وشروط جمع صلواتهم الامام خلا
قالها وكونه محمدا فيهم يقف دالكما
مع الامام يرضوا وحل وجر السنة
فرك جبل الرحمة وعرفات كل ما عرف
الابلح عثرته ويستقبل القبلة رافعا
يد يسطحها كالحجر املا جنتا ميكتا
على النبي صلى الله عليه وسلم اعساك حاجته بغيره
ويقف الناس وراء الامام بغير مستعجلين
سبحان الله ثم يقفون في الامام بغير
الى مرد القبر وينزل بغير جبل قرع
يسكن المغرب والعشاء باذان واقامة ومن
صلى المغرب والعشاء او عرفات فعليه
اعادته ما لم يطلع الفجر فلا ياتي برسف
ويستبرأ لله فاذا طلع الفجر صلى بغير

والانس

بغير

ووقف المشرك هرام وصنع كما في سورة
 وتمر ذلك كله من قبل الا وادى حجة
 فاذا اكتمت فقبل طلوع الشمس على مكة
 فيبدا فبها يرمى بحجارة التمتع من بطون
 الرماة يسبح حبسا كحصى التمتع فيلجس
 كل حصاة ويقطع التلبية بقرائها فيقف
 عنده ثم يمشي الى اجماع ثم يحلق ويصلي
 او يقصر وقل له غير النساء ثم يذبح
 من يومه او الغدا ويعد الى مكة فبقعة
 للزيارة بلا دخل وسوا ذلك قد قدمها
 والاذن فيه سبع ايام ووقفه في ايام
 ووقفه بعد طلوع فجر النحر وهو في فحل
 وكراهة فيه في ايام النحر ثم يعود الى
 منى فيرمي بحجارة التمتع في اليوم الثاني بعد
 الزوال يبدأ بالتي على المسجد فيرمي بسبع
 حبسا يلجس كل حصاة ويقف عندها
 ثم يمشي الى اجماع ثم يرمي بحجارة التمتع كزوال

والتي هي حجة التمتع في اليوم الثاني بعد الزوال
 والاذن فيه سبع ايام ووقفه في ايام
 ووقفه بعد طلوع فجر النحر وهو في فحل
 وكراهة فيه في ايام النحر ثم يعود الى
 منى فيرمي بحجارة التمتع في اليوم الثاني بعد
 الزوال يبدأ بالتي على المسجد فيرمي بسبع
 حبسا يلجس كل حصاة ويقف عندها
 ثم يمشي الى اجماع ثم يرمي بحجارة التمتع كزوال

والتي هي حجة التمتع في اليوم الثاني بعد الزوال
 والاذن فيه سبع ايام ووقفه في ايام
 ووقفه بعد طلوع فجر النحر وهو في فحل
 وكراهة فيه في ايام النحر ثم يعود الى
 منى فيرمي بحجارة التمتع في اليوم الثاني بعد
 الزوال يبدأ بالتي على المسجد فيرمي بسبع
 حبسا يلجس كل حصاة ويقف عندها
 ثم يمشي الى اجماع ثم يرمي بحجارة التمتع كزوال

التي لا يقف عندها ثم يمشي الى اجماع
 كزوال التمتع ان شئت الى مكة ويرى ذلك قبل
 طلوع فجر اليوم الرابع لا بعد حتى يرى ان
 شئت اقام فري كما تقدم وهو اجمع ان
 رمي فيه قبل الزوال جاز خلافا لما في
 راكبا وغيره اكب الفصل في غير حجة التمتع
 وحيثما الى الحج يمشي وكراهة تقدمه فيكون
 للمكة قبل نحره فاذا الى مكة زال فحجب الى
 وكراهة فاذا ادوا الطعن على حافة
 للسند بسبب ان شرطه لا يدخل ولا يخرج
 واجبة لا على المقيم مكة ثم يستحب من زعم
 ويقتصر ثم ياتي بالبيت ويقبل البيت ويضع
 صدره على بطنه وحده الايمن على المشرك بين
 الباب نحو الاسود ويثبت بالاسنارة
 ويدعو بخيرها ويصلي ويرمي الفجر حتى
 يخرج من المسجد **فصل** ان لم يدخل الحرم
 مكة ونحوه المعروفة ووقفه لا سقط

وحيثما الى الحج يمشي وكراهة تقدمه فيكون
 للمكة قبل نحره فاذا الى مكة زال فحجب الى

وحيثما الى الحج يمشي وكراهة تقدمه فيكون
 للمكة قبل نحره فاذا الى مكة زال فحجب الى

او بدنه او سلع بدنه فان بحر عندهما
 ثلثة ايام قبل يوم النحر والافضل كون
 اخر كما يوم عرفه وسبعة اذ اقرع
 ولو لم يكن فان لم يعلم الثلثة قبل يوم
 النحر صحت الذم وان وقع القمار بعرفه
 قبل طوافه الثلثة فقد قضى فعليه دم
 قضى واقتضيه وسقط عنه دم القمار
 التمتع افضل من الافراد وهو ان ياتي
 بعرفه اشهر ثم ياتي بمكة فيحرم بها
 من النساء ويطوف بها ويسعى ويحلق منها
 ان لم يسق الهدي ويقطع التلبية باقول
 الطواف ثم يحرم بالحج من يوم النحر
 وقبله افضل ويجوز الحج كالقارن فان حج
 في ذلك وجاز صحت الثلثة قبل طوافها ولو كان القارن
 شال احد الاجرام بها لا قبل فان شال في يوم النحر
 الهدي وهو افضل احرم من سعى وركعتين
 من فريضة او كان بدنه فلهما تمام زيادة او

انما هو ان ياتي بمكة فيحرم بها من النساء ويطوف بها ويسعى ويحلق منها ان لم يسق الهدي ويقطع التلبية باقول الطواف ثم يحرم بالحج من يوم النحر وقبله افضل ويجوز الحج كالقارن فان حج في ذلك وجاز صحت الثلثة قبل طوافها ولو كان القارن شال احد الاجرام بها لا قبل فان شال في يوم النحر الهدي وهو افضل احرم من سعى وركعتين من فريضة او كان بدنه فلهما تمام زيادة او

انما هو ان ياتي بمكة فيحرم بها من النساء ويطوف بها ويسعى ويحلق منها ان لم يسق الهدي ويقطع التلبية باقول الطواف ثم يحرم بالحج من يوم النحر وقبله افضل ويجوز الحج كالقارن فان حج في ذلك وجاز صحت الثلثة قبل طوافها ولو كان القارن شال احد الاجرام بها لا قبل فان شال في يوم النحر الهدي وهو افضل احرم من سعى وركعتين من فريضة او كان بدنه فلهما تمام زيادة او

فان

او نعل و هو اولى من النعل والاشعار
 جاز عنهما و هو من الثمن من الاثمن
 الا ان يشترط عليه السلام او من الاثمن
 عند الاثمن ثم يجرى فيه ولا يجزى
 بجي كانه فاذ اطلق يوم النحر حل من امره

ولا يفسخ ولا قران الا قبل فريضة وهو اهل
 المواقف فان ما من المتبع اليه اهل مكة
 ولم يكن في الحرم لم يفسخ منه ان كان قد
 لا ومن جف النحر قبل اشهر في اقل من
 اربعة ايام بعد دخوله وج كان منسما
 ان كان طافا بدنه فلا ولو اتمه كونه في
 اشهره وتخلوا اقام ببلد وج مع نفسه
 كذا الرافع بجمعة وقيل لا يقع عند ولو
 افسد عمره و اقام بجمعة وقضا فامع لا
 يقع نفسه الا ان يبعث اليه اهل مكة بانه
 عند ما يقع وان لم يبعثه وان بقي بعد الاشهر
 ببلد وقضى حج من بصره ولا يقع نفسه انما

انما هو ان ياتي بمكة فيحرم بها من النساء ويطوف بها ويسعى ويحلق منها ان لم يسق الهدي ويقطع التلبية باقول الطواف ثم يحرم بالحج من يوم النحر وقبله افضل ويجوز الحج كالقارن فان حج في ذلك وجاز صحت الثلثة قبل طوافها ولو كان القارن شال احد الاجرام بها لا قبل فان شال في يوم النحر الهدي وهو افضل احرم من سعى وركعتين من فريضة او كان بدنه فلهما تمام زيادة او

منه المتصل بالذخول والموت **بطل** قبل الذخول
 والموت **بطل** معية بجارية البصر لا ينقص عنه
 وراهم ولا يزداد على ضعفه **المتصل** هو الذي
 لا ينفك عنه **وكان** هو الذي لا ينفك عنه **وكان**
 من قبل فاداه **بطل** خلافا لها **وكان** البطل
 يبين حذرها أو يعلم المزان **وكان** في الرجوع
 لها **وكان** في قديم الحزم **وكان** في الجبرار المتصل
 في الشجرة **وكان** في زوجه **وكان** في زوجه
 أو أمه **وكان** في القدرين **وكان** في زوجه **وكان** في
 سنة **وكان** في القدرين **وكان** في زوجه **وكان** في
 زوجه **وكان** في القدرين **وكان** في زوجه **وكان** في
 لاهر المتصل **وكان** في القدرين **وكان** في زوجه **وكان** في
 ولا ينفك عنه **وكان** في القدرين **وكان** في زوجه **وكان** في
 المتصل **وكان** في القدرين **وكان** في زوجه **وكان** في
 ما فرضه **وكان** في القدرين **وكان** في زوجه **وكان** في
 بالمتصل **وكان** في القدرين **وكان** في زوجه **وكان** في
 ايضا **وكان** في القدرين **وكان** في زوجه **وكان** في
 ما فرضه من الوطى **وكان** في القدرين **وكان** في زوجه **وكان** في

وكان في القدرين
 وكونه في القدرين

الوطى

وكان في القدرين
 وكونه في القدرين

الوطى **وكان** في القدرين **وكان** في زوجه **وكان** في
 وحضه **وكان** في القدرين **وكان** في زوجه **وكان** في
 وكان الوطى **وكان** في القدرين **وكان** في زوجه **وكان** في
 في الاصح **وكان** في القدرين **وكان** في زوجه **وكان** في
 ما فرضه **وكان** في القدرين **وكان** في زوجه **وكان** في
 والمتصل **وكان** في القدرين **وكان** في زوجه **وكان** في
 والمتصل **وكان** في القدرين **وكان** في زوجه **وكان** في
 والمتصل **وكان** في القدرين **وكان** في زوجه **وكان** في
 قبله **وكان** في القدرين **وكان** في زوجه **وكان** في
 لاهر المتصل **وكان** في القدرين **وكان** في زوجه **وكان** في
 كل مكيل **وكان** في القدرين **وكان** في زوجه **وكان** في
 المتصل **وكان** في القدرين **وكان** في زوجه **وكان** في
 اجل من المتصل **وكان** في القدرين **وكان** في زوجه **وكان** في
 كما المتصل **وكان** في القدرين **وكان** في زوجه **وكان** في
 متصلا **وكان** في القدرين **وكان** في زوجه **وكان** في
 المهر **وكان** في القدرين **وكان** في زوجه **وكان** في
 بالمتصل **وكان** في القدرين **وكان** في زوجه **وكان** في
 على ما كان **وكان** في القدرين **وكان** في زوجه **وكان** في
 على النساء **وكان** في القدرين **وكان** في زوجه **وكان** في
 على الاصح **وكان** في القدرين **وكان** في زوجه **وكان** في

وكان في القدرين
 وكونه في القدرين

وكان في القدرين

عن الف و عند حالها الا لعلى ان آخرها وتوحيدها
 بهذا العبد وهذا العبد على ان كان مثل من
 مثلها او اقل والادنى ان كان مثل او اكثر ومثلها
 ان كان مثلها وعند حالها الا انى بكل حال او على
 قبل الرخول فيها نصف الادنى جماعة وان تزوجها
 بهذين العبدتين فاذا احدهما حوكلها العبد
 عند الام ان سوي عشرة فوعندى يوسف العبد
 مع قية حر لو كان عبدا وعند محمد العبد تمام الشهر
 ان هو قل منه وان تزوجها على غرسا وتوب
 بروى بالغ في وصفه ولا خير بين دفع الوسط
 او قية وكذا التزوجه على سبيل او موزون
 حصة لا صفة وان يبيع صفة ايضا وجب له حصة
 وقبل الشفعة مثل ان يبيع في وصفه واسترط
 البكارة فوجد ثانيا لزم لكل المهر وان تفادى
 على خور في الشرة اعلى فيه عند العقد والعسر
 اعلاه وعندى يوسف ما سواه ولا يجب شئ
 بلا وطى في عقد فاسد ان طلقها فان طلقها
 مهر مثل لاراد على المستمي عليها المهر او ابتداء
 من حين التفرق لامن المهرات هو الصحيح

وبين

وقيت فيه النسب عمن من حين الرخول عند قية
 يفتى ومهر مثلها بغير مهر ابدا ان قسا وبكسر
 وقا او لا وعقل ودينار وبلد او غير ذلك
 ونسبة فان لم يوجد من ضمن الاطراف فان لم
 يوجد جميع ذلك فمما يوجد منه ولا يقرب بها الا انها
 ان لم تكونا من قوم ابها ومع ضمان وكذا مهر
 ونسب اب من شات منه ومن الزوجه ورجع
 المولى على الزوجه اذا ادعى ان ضمن بمره وان
 خلا ولا تركة منع نفسه من المولى والشفعة حتى
 يوفى قدر ما بين يمينه من تركته لى او بعضا
 وانها الشفعة يخرج من المنزل ايضا والشفعة
 لو منعت ذلك فمما قبل الرخول وكذا بعد
 خلافا لما فيها لو كان الرخول برضا غير صبيحة
 ولا جنة وان ابرأ من المولى فمما قبل
 من شاة عرفا بغير عقد بربع ونحوه وكذا ذلك
 لو اجل كرها فالا لى يوسف و اذا او فاك ذلك
 فله ثلثها حيث شاة ما دون الشرة وقبل الشرة
 بها في طاهر الرواية والفتوى على الاول وان
 استطلق في عقد المهر فالقول بان كان مهرها

والا فمما قبل الرخول
 او ما كان من المهر
 او ما كان من المهر
 او ما كان من المهر

انه او مكنته بالاذن ثم عتقتها بحياها الف
 ح كان زوجها او عبدا وان تزوجت بلا اذن
 فعتقت بعد ذلك العبد ولا خيار لها والمسيكي
 للسيد ان طلق قبل العقد والها ان طلق بعده
 وخرج على امة امة فولدت فامانة بنت زينة
 ولزمت فبها لامهرها ولا قيمة ولزمت تصليها
 ولده وبجدة لامة بعد موته لا قبله وان تزوج
 امة اباه جاز وعلمه بمهرها لا قيمة فان كانت
 تصلي لم ولده وهو كالمهر امة فان لم تصليها
 اعتقت عن امة ففصل فسد النكاح ولزمت الا
 لم تصليها بالاذن او لو اياها وتبع على ما تراه لو نوتت به وان
 لم تصليها بالاذن او لو اياها خلافا لابي يوسف
 ولو تزوجا جاز عده وامته على النكاح دون
 مكنته **باب طلاق الكافر** اذا تزوج كافر فلا نفقة
 او في عدها فو ذلك جائز في دينهم ثم اسلموا
 او اسلمت خلافا لابي حنيفة ولو تزوج المسلم
 ثم اسلم او احداهما فوفى بينهما وكذا لو تزوجا
 النصارى وبمراصة احداهما لا يفرق خلافا لابي حنيفة
 مسلم ان كان احدا بويه مسلما او مسلما احدا بويه

فانما تزوجت بغير اذن السيد او عبدا او كافر
 او مسكينا او عتقا او امة او غيرها من غير اذن
 او بمهر غير ما اذن له السيد او غيره من غير اذن
 او بغير ما اذن له السيد او غيره من غير اذن

ولو تزوجت بغير اذن السيد او عبدا او كافر
 او مسكينا او عتقا او امة او غيرها من غير اذن
 او بمهر غير ما اذن له السيد او غيره من غير اذن
 او بغير ما اذن له السيد او غيره من غير اذن

فان

ان كان بين يدي عتقها ولو اسلمت زوجة الكافر
 او تزوجت بغير اذن السيد او عبدا او كافر
 او مسكينا او عتقا او امة او غيرها من غير اذن
 او بمهر غير ما اذن له السيد او غيره من غير اذن
 او بغير ما اذن له السيد او غيره من غير اذن
 مطلق خلافا لابي يوسف لان بنته لابي المهر
 لو بعد العقد ولا يفسخ لولي ولا شيء لو ايت
 ولو كان ذلك في دارهم لا تبين حتى يخلص منها
 قبل اسلم الاخر وان اسلم زوج الكنت تبين
 النكاح وتبين الدارين بسبب الفرق لا العقب
 وان اسلمت ابنا مسلما او ابنتا مسلمات
 وان اسلمت ابنا مسلما او ابنتا مسلمات
 عليها خلافا لابي حنيفة واراد احد الزوجين
 في حاله وعندهما ارتداد الرجل مطلق ولا يطلعه
 المهر ولا نفقة وان ارتدوا لا شيء لهما ان ارتد
 وان ارتدوا معا واسلمت ابنتان وان اسلمت
 متعاقبا بنت ولا نفقة تزوج المدة ولا المهر
باب القهر يجب لاعدل في يمينته لا وطأ ولا
 والنفقة جبروتة والقدية والسنة والكفاية
 فيه سنة ولا ماله ولا ماله ولا ماله ولا ماله
 نصف ماله ولا نفقة في المهر في يمينته ولا نفقة

اهل

ان شئت فقال شئت نكح الطلاق لا يقع ولا يعلق
 الشئ بعد ما وان علق بموجود وقع ولو قال ان شئت
 طالق متى شئت وميتا شئت او اذا شئت او اذا ما شئت
 فردت الامر لا يرتدوا ان يعلق واحدة متى شئت
 ولا يرتد ولو قال يا انت طالق كما شئت طلقها ان
 شئت متى شئت لا يجاوز ولا يعد زوج اخر ولو قال انت
 طالق حين شئت او ان شئت لا تطلق علم شئت في
 جملتها ولو قال انت طالق كونه شئت فان شئت
 سوا الله لينة جعيتا وبالله او شئت او لم يكن كذلك
 وان شئت ان يقع جعيتا وكذا ان شئت او عند جعيتا
 شئت وان لم يكن في شئ يقع كذا وشئت او قال انت
 طالق كذا شئت او ما شئت طلقك في شئ او ما شئت
 الجمل لا يعد ما ان قال طلق نفسك من شئت ما شئت
 قولها ان يعلق دون الثلث لا يعلق خلا فاللهما
القول انما يصح في المال كقولك شئت ان يرتد
 فان شئت او مضى قال الملك لغيره لا يفتية ان
 يعلق فان طالق فيقع ان يعلق ولو قال لا يفتية
 ان يرتد فان شئت لغيره كذا فرار لا تطلق و
 الحظ الشرط ان اذا اذاعا ولو كان متي وميتا

في

انما يصح اذا اذاعا بشرط ان شئت المعلن ان لا يعلق
 فان شئت في بعد الثلث لم يعلق على الزوج
 ولو قال ان شئت زوجت امرأة فطلق يعلق
 تزوج ولو بعد زوج اخر وان قال كما دخلت
 فان شئت لا تطلق بعد الثلث وزوج اخر وزوج
 الملك لا يبطل المعلن والمطل شرط لو وقع الطلاق
 الا انكحل المعلن فان بعد الشرط في ثلث المعلن
 ووقع الطلاق الا انكحل ولا يقع وان انكحل
 في وجود الشرط في القول لا اذا ابرمت وفيه لا
 لا يعلم الا من قال القول ان شئت في شئ او جعيتا
 فلو قال ان شئت فان طالق وطلانه فعلى شئت
 جعيتا في الاطلاق لو قال ان شئت في شئ بعد
 ان شئت فان شئت بعد شئت ان شئت طلقك
 ولا يعلق ولا يقع ان شئت علم بشرط انكحل
 اذا كسرت وقع من انكح ولو قال ان شئت جعيتا
 يقع اذا طهرت ولو قال ان وارتد ذكر انكح
 طالق واحدة وان وارتد شئ فان طالق شئ
 قوله انما وبقدر الاول تطلق واحدة قضى وشئ
 نكحاً وتنفق العدة ولو علق بشرط ان شئت لم يزوج

وجود الملك على انهما في وجوده او انهما في غير
وان جردا او انهما لا في الوجود **و** بطلان خبر الثالث
لأنه لا يوافق خبره في غير ما قبل وجوده ثم يرد
بعض تحليل في وجوده لا في غير ما قبل وجوده
بالطريق التي لا يعبر بها البت بعد الوجود **و** لا يصح
مراسلة الرجوع إلى ما قبل وجوده في غير ما قبل وجوده
و لا في غير ما قبل وجوده في غير ما قبل وجوده
لا في غير ما قبل وجوده في غير ما قبل وجوده
ان لم يكن الله او في غير ما قبل وجوده
ان لم يكن الله لا في غير ما قبل وجوده
وان لم يكن موجود في غير ما قبل وجوده
ثلاث في غير ما قبل وجوده واحدة في غير ما قبل وجوده
باب في قولهم ان الله لا يغيره
ولا يغيره في غير ما قبل وجوده
لأن خبره في غير ما قبل وجوده
وقد قيل في غير ما قبل وجوده
بأنه لا يغيره في غير ما قبل وجوده
ورثه **و** لا يغيره في غير ما قبل وجوده
ان يغيره في غير ما قبل وجوده

44

[illegible]

وكانت الولى بقدرها ولا بد لها
منها في مرضه صحيح

واحدة مرارا في مجلسي ومجاورة في مجلسي
 وهي متفرقة في مجلسي والكل في الذكر والآن
 والصغيرة والكبرى والأخيرة والأصغر الذي أصبح
 يسمع ومطعم أحدهما يدين وأحد الرجلين من خلاف
 ومكة بدم في شيا ولا يجوز إلا على الأصغر الذي لا يسمع
 احتلا والأخضر ومطعم يدين وأنها من غير احتلا
 أو يدور رجل من جانب واحد في مجلس مطبق وطريق
 ولو دخلت أدي بصفا ومحق بعضه ولو كثر تركه
 بغيره ما صح وكذا لو جرت نصف جده في بقية قبله
 من خلفه منها ولو جرت نصف جده من كذا ومنه بقية لا
 يجوز خلافا لها وكذا لو جرت نصف جده ثم جامع المكان
 منها ثم جرت بقية فإن لم يجز ما يقتضي صح الشكرين
 لغيره من مكان ولا شئ من الأيام الممنوعة فإن دخلها
 فيها لملاها ولو أنها رانما سببا استنفذ خلافا لا يسمع
 فإن قطع بعد ذلك أو غير ذلك من أفعالها فإن لم يسمع
 الصغر الطعم هو لو نائية شين سببا في مسكن كغيره في غير
 ذلك ويصح احتلا من رجع من غير شرا وتروى في الأصغر
 في المكانات والقدر دون الصدقات والعشر فله
 عذابه وحشها وعذابه عذابه من أوتى به من عذابه

والشكر

والشكر من ذواته على الكفر ولا بد من ذلك في غير
 الشكر دون محظوظ ولو اعطى غير واحد من شين
 إقراره وان اعطى مطعم الشكرين في يوم لا يكون
 الأصغر يوم واحد فإن جاء موافقا لاحتكام لا
 يشاك ولو اعطى شين في غير ذلك في غير صفا في غير
 الأصغر الأصغر واحد ولو دخلها في وقتها صح من غير
 وكذا لو جرت عشرين من غير شين أو صفا منها أو
 أقيم أو اعطى مائة وعشرين في غير شين أو ان يسمع
 وان جرت منها رتبة واحدة أو صفا شين ثم جرت
 من أحد ما صح ولو دخلها في وقتها لا وان دخلها بعد
 لا يجوز إلا الصغر وان تنق حذبه أو اعطى باب المكان
 من غير ذلك أو شكره بالاجازة من قروته في المكان
 هذا العذر في حق الزوج وصفا حذرا في حقها
 فلو قد رد وجهه بالزنى أو دخل منها أهل الشبهة
 وهي ممن تحذفها أو نزلت ولها وطأه رتبة
 وجب عليه اللعان فان لم يسمع حتى بلغه أو لم يسمع
 نفسه فله أن لا يزوج اللعان عليها فان رأت حش
 حتى تخلص أو تصدق فله أن يكون الزوج من أهل الشبهة
 بان كل واحد أو كفو أو نحو ذلك في قرف وهي من أهلها

والشكر

جربشوت

فقد الوفاة او ما عرفت في سر وبنها وبن مصر
 اقل من عترة رجعت وان كانت رشت من كل جانب
 ومها ورا او لاد العدا ورا ان كان في مصر
 يخرج علم نفسه ثم يخرج ان كان لها حرم وقال ان كان
 مها حرم طاز يخرج منه قبل الاخذ اربا عشر ثوب
 اقوة على سنة الشهر والكرت سنة ورا قال ان
 فلا تفرق على فكلها فقلت سنة اشهر من طاز
 سنة ورا واذا اوتى مطلقا باقتضا البدة ثم
 ولدت لا فخر سنة اشهر من وقت الاقرار غيبته
 وان سنة الاوان لم يفر غيبته ان ولدت لا فخر سنة
 وستين او اكثر الا في الرجعي ويكون سنة بخلاف
 البائن الا ان عيب غيبته فيه ايضا ويكره الوطئ
 بشهر في العدة وان كانت بمسنة حرامه فان
 لا فخر سنة اشهر غيبته والا فلا وعندني كره
 غيبته بخلاف دور ستين ورا مات عنها ان انت
 لا فخر سنة ستين وان كانت مرايعة فلا فخر عشرة
 اشهر وعشرة ايام ولا فلا ولا ثبوت ولادة للعنة
 الا بشهادة رجلين او رجل وامرأتين وعندني كره
 شهادة امرأة واحدة وان كان جليل فله او اخر

ف

الزوج

الزوج بد غيبته بخلافها وعندني كره لا بد من شهادة
 امرأة وان ادعت بعد موتها لا فخر سنة ستين
 فصدقة العترة تصح في حق الارث والزوج يورث
 ويرث من فاته بول سنة اشهر فصاعدا اثبت منه
 ان اقربا لولادة او سكت وان تجد فشرية امرة
 فادعت للاحق والاحق من سنة اشهر لا ثبت فان
 ادعت للاحق من سنة اشهر وادعى الاخ لا فخر
 للاحق البين عند الامام لا يبين وان علق طاز
 بالولادة فشرية امرة لا تطلق طاز لها ولا
 احقر بغير طلي بخلاف قولنا وعندني كره لا بد من شهادة
 امرأة ومن طلي امه فطلقها فاشهر انا فقلت لا فخر
 سنة اشهر من سنة اشهر لغيره والا فلا ومن قال لا
 ان لا ينفك له فموت فشرية امرة بالولادة
 فموت ام ولده ومن قال لعلم جوازي وقت فقات امه
 انا امرة ورا بانه بركانه فان جهلت حرمها وقات
 العترة انت ام ولده فلا ميراث لها
 الامة احقر بخصانته ولو قبل العترة وبعد ثم امها
 وان عتقت ثم الاب ثم اخن لولد لا يورث ثم لام ثم
 لا بتم حاتمة كذا لم يتم عترة لولد وبنات الاخت

لا بد من شهادة

أم

اولا بركات الاغ وبعث اولي في القلوب في حياهم
 مستطاعه الا ان على حكمهم على جوده طبعه
 ويومد حتى يزوال الحاج مستطاعه والقول في اياه حتى
 المزاج ويحكم العظام عند من حتى يستغنى بان تامل
 ويزيد ويولد في سبجي وحده وقدره في سبجي
 الاب على اخذ وحيارته عند الام ومجده حتى يتجف
 وعند من حتى تستغنى كما عند من حاد وبعث في الغنى
 الرغبات ورحمها لخصاته ليوم طرا فان لم تكن ام امة
 فالحق العصفاء على زبدهم لان في حبيبه الى عصبه
 غير حرم كان الموملى العياقة ولا الى فاسقا حبيبه
 وان استغنى في درجه فاعرفه من اولى ثم استغنى
 لانه وام ولد في خصاته قبل العنق والذنيه حتى
 بولده المسلم لم يحفظ عليه الف المذول ليل ليل
 ربح بولده حتى يبلغ هذا السنه ولا الام الا ليله
 وطرا وقد تزوجها في ان لم يكن دار حرمه ليس
 ذل لغير الام وان كان بين محرمين او قريبين
 ما يكن الاب الى طلق عليه ويبيته من غير طلاق
 وكذا النكاح القربة لما هم بخلاف العنق والذنيه
 المولد باب حجب النكاح والكره والى للزوجه

في النكاح

في النكاح

في النكاح

على زوجها ولو صير مسك لكانت او كافه لغيره
 وقيل اذا استغنى الزوج في منزله او لم يستغنى
 او لم يملك طهره فحق النكاح كل من وقيل ان النكاح
 على من استغنى عنه كجارية بلا اسراف ولا فساد
 طرا على من هو من حال اليسر وفي محرمين حال
 اليسر وكذا في اعلى في حق النكاح واليه ان
 على نكاح حاد واحد لها لومرسة او عند من
 حاد في المومر لا تترد نكاح حاد في الاصح ولو
 فرضت لثمة ان يغني حرمها نكاحه نكاح اليسار
 وبالحكم على نكاح اليسار ولا نكاح لثمة حاد
 في نكاحه حتى ومجده بين ودرجته لم يترد
 وصير في لا طرا وحاجة لا مع ولو حجت مع طرا
 لثمة لا لثمة ولا لثمة او لو حجت مع طرا لثمة
 لا لثمة في طرا ورفعت حريضة ولا يفرق لغيره
 النكاح ولو لم يالكس لثمة لثمة طرا لا يوجب نكاح
 حاد مست لا ان يحرم قضى بها او تراضا على طرا
 ولو لم يالكس او طلق بعد النكاح او التراضي قبل
 قبضه سقطت الا ان يكون استغنى بامر حاد ولو لم يالكس
 لها النكاح او اللقطة لثمة حاد حاد في طرا

في النكاح

فلا يرجع خلافا له واذا تزوج العبد بالاذن لم يفسخ
 دين عليه سماع فيه مرة بعد اخرى في الابعاد دين
 غرض المرأة وعلى الزوج ان يسكنها في بيت خالها
 واهلها ولو ولد له من غير طاعة الارض لم يفسخ
 مفرد من دار اذا كان له على امرها ولو
 لو كان من غير طاعة الدخول عليها لغير النظر اليها والكل
 سواها متى شئت واداء المصنف ان لا ينسبها من خروجها الى
 المواليين ودخولها عليها في عدة مرة وفي غيرها
 في الستة مرة وتفرق نفقة زوجة العاصية طهر
 والبرية مال لم يفسخ حقهم عند موته او مضارته
 او طردون بغيره وبالزوجة او يعلم القاضي ذلك
 ويحكم بان لم يفسخ النفقة وبما خسر من النكاح حكم
 بالزوجة لم يعلم القاضي بها فامتنع من النفقة
 وكذا لو لم يفسخ الا فاقامت البينة على الزوج فيفسخ
 لها النفقة وانما بالعدة على امرها لا يسمع منها وعند
 زفر يسمع من النفقة لاثبتت الزوجة وهو المولى
 به اليوم فكذا نفقة السكنى لعدة الطلاق
 ولو بانها ونفقة بلا معصية كجاء الحق والبلط
 والنزول لعدم الكفاية للمعدة صوت ومفرقة

نفقة

بمعصية كالعدة وتقبل من الزوج ولو ابرت
 مطلقه الفتن سقط نفقته لا لو كانت ابنته **فصل**
 ونفقة البطل المقيم على ابنته لا يفسخ احد النفقة
 الابوين والزوجة ولا يكره ان على الارض اذا
 قضيت وبساجين ترسبه عند ما ولو ساجين
 زوجته او معدته من زوجي لرفع ولو لا يكره
 ونفقة البطلان من ايمان وبعد العقد يجوز
 احتوان لم يفسخ لعدة على الغير ولو ساجين
 زوجته لا يفسخ ولده من غير طاعة ونفقة البنت
 بالعدة والابوين من طاعة الابن فانه ينفق وقيل
 على الاب فاما وعلى الام غنما وعلى حمليها ساجين
 يحرم الصدقة بغير اذن الفقة ولو بالعدة بين الابوين
 الفقة وبغير طاعة الغنم وبغير طاعة الارث فلو كان له
 بنت وابن فنفقة على البنت مع ان ارثها لها ولو كانت
 له بنت وبنت فنفقة على بنت مع ان كل ارثه للاث
 وفيه نفقة على ابنتهم حرم من ان كان غير صبي او
 ابنته او زنا او اعمى او لا يحسن الحديث او الكون من
 ذوي البيوت او طاب علم وكبر عيا وقد روي ان
 رث حوا لو كان اخوات متفرقات فنفقة عليهم ان كان

ابنت

كبر من من وحيث فيها اية الارث لا حقيقة فتعق
 من زوال الابن على حاله ونفقة زوجة الاب على ابيه
 ونفقة زوجة الابن على ابيه ان كان صغيرا او زنا ولا
 نفقة للغير على غير المال الزوجية والولد ولا مع اخلا
 الدين لا للزوج وقرابة الولاد اعلى واسفل ولا
 مع من يرضى به النفقة لا يبيع عقاره ولا يبيع الميراث
 لغير الابن كسكنا ولا لغيره مع ما لم يشرع وعندنا لا
 للاب ايضا ولا لغيره طريقا لو انفق من مال الابن على
 ولو انفق من مال الابن على غيره لم يضمن
 ولا يزوج طريقا ولو قضى نفقة غير الزوج ومنعت
 طاعة بلا اتفاق سقطت الا ان يكون القاضي امر بالانفا
 طاعة على مولى نفقة دقية فان ابى التسليم وانفقت
 لم يكن له كسب اجر عليه من نفقة غيره من غير ان يكون
لا يلاشاق فهو ايات النفقة الزمنية في حكم
 انما يقع من مال من يتكفل به غيره وان لم يتكفل
 وحجرا وعقدا وعقدا او حرجا رثا او اعتقدا او غير
 مولاي او هذه مولاي او يام او يا عتق ان لم يحل
 ذلك كسكنا وكذا لو اضاف عمرته الى ما يجزيه بطلاقه
 ان نوى التملك لي عليه او لا سبيل ولا راق او غير

في الميراث ان كان له ميراث من ميراثه

من على او غلبت سبيل او قال الماتة اطلاق لا يفتق
 نوى كذا انما اراد الخط صريح الطلاق ولكن به وكذا قال
 ان الله لا يفتق خلافا لهما وكذا قال ابو ابي بن
 بلاتيه وكذا يهذه انى وعندنا لا يفتق ان لم يصح
 انما ارادوا با او انا وكذا قال لصغير هذا جدي لا يفتق
 في نفقة وكذا قال ابو ابي بن بلاتيه وكذا
 يفتق بلا سبيل ان يملكه ان نوى ولا يلاشاق
 او انت من غيري قبل يفتق وكذا قال ان لا يفتق
 عتق ورجل دارم حرم من عتقه يده وكذا قال
 صغيرا او غيرهما وكذا استلجبت عليه قرابة الولاد
 خلافا لهما ورجل عتق لوجه الله عتق وكذا لو يفتق
 لا يفتق او لغيره وان مسمى وكذا لو عتق مولا او كان
 وكذا اضاف العتق الى عتق غيره طامع ولو خرج عتق
 الى غير يفتق ورجل يفتق الله ورجل عتق وعنه
 ولا يفتق الله به والى لغيره انما عتق الله والى لغيره
 والميراث والى لغيره الماتة وكذا لامة بغيره
 حرجا ورجلها ملكا لغيره وكذا لغيره بغيره
عتق البنت ورجل عتق بغيره مع وسعي في غير
 وهو كالماتة لامة لا يرد في الرق لغيره وكذا لا يفتق

لولا اني اذ اعقب شريك نصيبه خللا خوان لم يعقب
او بربا و بكتبا و يستحق الاولا بها او المنفق
لوموسا او يرجع به المعقب على العبد و الاولا و قال
ليس للاح الا الانفاق مع اليك و الساعة مع الاست و
يرجع المعقب على العبد و يرجع الاولا على الاح و لو
شهد كل منها باعتقا في شتر كلم سعي لها في خطبه و لو
لا غيره كيف كلاما و قال اليس للمسكين لا للمسكين
و احد هما موسرا و الا غير سعي للمسكين فقط و
الاولا موقوف على الاحوال حتى يتصادم او يلحق اسد
بما عقب بغير او الا غير في قضي و لم يلحق
نصفه و سعي بأنفسه لها مطلقا و عند الحاكم ان كان محررا
فلا ساعة و ان كان معتبرا في نصفه عندي اليك سعي
و في لعمدة و ان تختلف سعي للمسكين فقط و ان
عندي اليك نصفه و عند محمد و لو عقب اليك المعقب
عبد و مستطاع على اليك المعقب و احد و على ان
مع أخ ابن او صدقة او هبة او وصية عقب نصفه
ولا يضمن شتر كلم ان يعقب او يستحق موا علم الشرك
ان ان اولا و قال لعمد الأيام كان موسرا و عند
اصحاب سعي الابن و كلام و خلاف على سعي محمد

[illegible]

لا تحفظوا في البشير بل بوجوه لا يحسن بشير من ههنا
 عالمكم خلاصا لهم وان طلقوا من جوارحهم من جوارح
 النفاق وكذا في جميع البروق الالهية وبينهم والملك
 مشروط حتى تحلف خلافا للذي يوسع في حلف البشير
 ما هذا الكوز اليوم ولا ما دية او كان فبعد قبل البشير
 لا يحسن خلوا فلو كذا ان لم يسل اليوم الا ان لا يحسن
 فانه يحسن بالانفاق وفي بعض السامو ليس له
 في الهوا او ليس له من هذا الجوارح او يفسد زيد
 لما يتر انفسه وحسن الحيا وان لم يعلم غيره خلاصا
 للذي يوسع في لا يعلم فقر القرآن اوسع او يسل
 او لم لا يحسن سوا في السعة او عارها من تحت
 وفي لا يسل تحت يسوع يوم حشر ان يسل وفي
 ولو لم يعلم فقهه كذا لا يحسن ولو سلم على حشر يوم
 حشر وان فاهم ذو نورا لا يحسن ولو كان الا فانه
 ولم يعلم فقه حشر خلافا للذي يوسع في لا يسل
 فهو من حشر يوم الله على الوقت وتوسع
 الهه رفضه ويسد على اليسوع في زمان الحشر
 ان يوسع زيدا وحتى يقدم او الا ان يوسع فقه قبل
 ذلك حشر وان ثمة زيد سقط حلف وفي الا لعل

7

هو المجدد العبد والدار
وفي المتجدد لا يحس

[illegible]

عَلَا يَا كَافِرَةٌ

و لولا قتاله و نصره اقل من نصف الالاحام و علمه و ما هو كذا انما في ٣

في علمه ودر لاسر و علمه او بلا قرار عاقل بالغا
 اربع مرات في اربعة جالس الى اربعة حتى يفتب
 عي. بصره ثم سئل كما مر سوى الزمان فينبه ويزب
 تفتبه ليرجع بعينه فينبه اولست او وطب بشرة
 فان يصح قبل هذا وفي ان ذك وهدد للمحسن
 قصاص حتى يموت بدهاء به الشهوة فان ابوا فاعلوا
 او ما في اسقط من الامام ثم الناس وفي غير هذا
 الامام ثم الناس في سئل ويصلي عليه وغيره من جمل
 مائة وللجسد نصفه بسطة لا تفرق في غير ما وسطه فاعل
 بدنه الا الراس والوجه والفرج وعذلي يوسف
 يضرب الراس حتى يضر بغير الرجل فالحال في كل هذا
 هو تزني خباية سوى الازار وحرارة جالسه ولا يشتر
 شيئا الا بالزنا وحرارة في الرجل لا بد ولا
 يكسبه علمه بل اذن الامام واحسان الرجل في حرمة
 والتكليف والاسلام والوطي بخلق صحيح حال وجود
 الصفات المذكورة فيها ولا يحكم بين جلد ورجم ولا
 بين جلد ونفي الا كسبائرية وحرمة بين رجم ولا يكمل
 بغيره واما ان ثبت زنا ما بالينة فليس من عقود
 تزني ادا وصفت ولا يكمل بغيره فاسرها وانما

يل

يلس هو من تزني لا تزني حتى يستغفر عنها **بالوطي**
الذي يوجب جلد والذى لا يوجب البشرة واربعة
 للحد وهي في كل من يشبه في النسل وهي من غير الدليل
 دليل عاقل فربما ان طعن لكل والا يكمل لوطي معتد به
 في ثلث ادم طلاق على مال او ادم ولا اعتقها او آ
 احصاه وان طلاق او ادم زوجه او سيرة وكذا لوطي
 حر توبن حر سيرة في النسل ونبه في محله في قيام
 دليل في حرمة في زناه فلا يكمل فيها وان علم حرمة
 لوطي ادم ولده وان سئل او منتهى كذا معتد به
 بالكتابية وان التفت او الباطع حبيبة او الزوج
 قبل تسليها والتفت في هذا الموضع لاني الا
 ولي وان ادعاه ويكذب لوطي انه اخيه او غيره وان طعن
 حيا وكذا لوطي امرأة وحرمة على فرائض وان كان
 اتى الا ان دعا فاقولت اما زوجه لك لا لوطي حبيبة
 زفت اليه وقل يني زوجه لك وعلمه لوطي
 برهنة وزي في دار حيا ويني ولا لوطي غرم
 تزنيها ادم باسما بوجك ليزني بها خلا فاعلمه و
 طي اجنبية فيها ودم الزنا يزني وكذا لوطي في
 الدبر او على قوم لوط وعتيقها فعد وان زني في

مباحث بين مرحلا لفر تواريخ بين الجسد مرفا على مرفا
 في الزمان وان قوا وتعد عليه بعد زوال ركبها لا يكون
 خلافا لغيره ولا يكون من وجوده لا يكون من اوقافها او
 قوتهم رجوع او اقرسل ان والسر موجب للحران لا يبر
 الركن من المرأة والارض من السخا وعند هذا ان يكون
 ويحفظ كلامه جوبه يعني ولو اردت السك ان لا يتبين
 امراته **باب في القذف** هو كذا في القليلة وشرقا في
 قذف محض او محضه بصرح الزنه حد بطلت في قذف
 متفرقا ولا ينعى عنه غير الزنه حد بطلت في قذف
 بملكها من امسلى حيفا من الزنه ولو نفاه عمه ابيته ان
 قال ست لا يملك اولت بابن فلان ان في غضب حد
 الا فلا ولا يحد لو نفاه عمه او زنه اليه ولا يحد
 او خاله او رايه او قال يا ابن عمك او قال يا ابن
 يا بطنى او قلت بغيره ويحد بقذف بيت الحصن ان
 طالت او الراد او الراد او ولد له ولو حر ومار بال
 رث وكذا ولد الفت خلافا لغيره ولا يطالب ولد بال
 وعبد سبه بقذف امه ويصل بموت المحقوق لا بال
 لرجوع عن الاقرار ولا يصح الصدق ولا الاعتصام عنه
 ولو قال زنا في جيب وعينه الصدق حد محلا فالجور

المحقوق

وان

وان قال يا زاني وعكس حد او لو قال لامرأته
 عكست حدت ولا يحد ولو قال زنت حد بطل
 كذا ايضا وان اقر بولده سبها بياض من انكاح حسن
 والولد يحد في الزوجين ولا يحد في ان قال بياض
 ولا يحد في الاحد بقذف امرأة لها ولد لا يحد له
 او لا يحد في الولد بقذف من لا يحد بغيره ولا يحد
 رجل بغيره الا ما لم يحد في غيره عليه من كل وجه
 او من جوارحه او من غير شتر له او من كل وجه متساويا
 كامة التي هي امته رضاعا ولا يحد في مسلم زني
 في كفره او ملابث وان مات عمه او عمته بقذف من
 وطلى من امه بغيره كوطلى امه بغيره او امراته وهي
 حائض وكذا وطلى ملابثه خلافا لابي يوسف ويحد
 من قذف مسلم كان قد طلق حره في كفره خلافا لغيره
 مستحرفة دارنا ويحد بغيره بياض جوارحه لان
 اختلف **فصل في القذف** يعز من قذف مملوكا او كافرا
 بالزنا او قذف مسلم بياض قاسن بالكافر يا جنيث
 يا نصيب يا فاجر يا منافق يا كاذب يا مدعي يا بليغ الصديق
 يا اكل الربا يا شارب الخمر يا ديوث يا مخنث يا خائن
 يا ابن الفجرة يا ابن الفاجرة يا زنديقا يا قاطعان

لأنه قد يحفظ كل هو سند ما له ولو ما وفي حرز
 بالمكان لا يثبت حافض ولا قطع بسرقه ما لم يثبتها
 قرابة ولا بد ولا بسرقه حيث دى رجم محرم ولو
 ما لم يثبت ويقطع بسرقه ما لم يثبت غيره وكذا
 من حيث محرم رضا ما خلا لا يثبت بسرقه إلا ما ولا
 قطع بسرقه ما لم يثبتها ولو محرم حرز و خاص وكذا
 لو سرق من سنده أو زوجة سنده أو من سنده
 أو ملكه أو بنته أو صهره خلافا لما فيها أو من
 منتم أو عام لها أو كان له عند أو من بيت
 اذن في دخول أو مضيقه وقطع لو سرق من مقام
 ليلا أو من سبيلها أو ربه عند أو ادخله
 في صندوق غيره أو كره أو جرب أو سرق جوارحه
 منام و ربه يحفظ أو نائم عليه أو سرق من جرح
 البيت حيث هو خلافا لما لو سرقه شيئا ولم
 يجره من الدار لا يقطع بخلافه لو اخبره من جرحه
 إلى الدار أو سرق بعض أهل دار من جرحه
 فيها أو اخبر شيئا من حرزها في الطريق لم يقطع
 فاختاره أو على جوارحه فأنجره حرز ولو كان
 بيتا فاختاره أو ناول من جوارحه لا يقطع وكذا

لردن

قطع و انقطاع التبع

لو ادخل خارج يده فتناول وقال انه يمسك
 الداخل في الأول و يقطعان في الثاني ولو كان
 يقطع لو نسب شيئا و ادخل يده فيه واخذ شيئا أو
 طرقة حرجة من كرمه خلافا لما كان حرجا و اخذ
 من داخل لم يقطع انما هو لو سرق من قفا زكلا
 أو حلا لا يقطع وان شق حبل واخذ منه شيئا **باب**
الملك القطع بين السارق من زنه و محرم سابقا
 و رجل اليسرى ان عاد فان سرق ثاقل لا يقطع بل
 يحد حتى يتوب و طلب سرقة منه شرط القطع و
 لو موردها أو فاضلها أو صاحب الربا أو سقيم
 أو مناجا أو مضاربا أو مستغصا أو عا بضا
 محرم الشراء أو مربيها و يقطع بطلب المال ايضا
 في السرقة من بلاد لا يقطع السارق أو حاكم
 لو سرق من السارق بعد القطع بخلافه لو سرقه
 منه قبل القطع أو بعد راحته شيئا وان لم يقطع
 احدا لا يقطع وان اقرب يورثها ولا بد من حضوره
 عند الاقرار والشهادة و القطع ولو كانت يده
 اليسرى أو اربها سقطت أو شتمها أو اصابها
 سوى الأيدي كذا لا يقطع منه شيء بل يحد

سابقا يقطع

لو كانت رجل اليمن متطعة او شدا ولا يضمن
 يقطع اليمنى لو قطع اليسرى وعندنا يضمن الماتعة
 وهو سرق شيئا وردة قبل خضعة او ما لا يقطع
 وكذا لو نقصت قيمته من النصف قبل القطع او ملكه
 بعد القضا او اذنى له ملكه وان لم يثبت وكذا لو
 ادعاه احد السارقين ولو سرقا فغاب احدهما
 وشهد على سرقته قطع الاخر ولو اقر العبد بغير
 بسرقة قطع وردت وكذا المحرم عند الامام وعنده
 يوسد يقطع ولا ترد وعند غيره لا يقطع ولا ترد
 قطع بسرقة والعين فائنة رد ما وان لم تكن فائنة
 فلا ضمان عليه وان شربها وان سرق سركات
 قطع بطلها او بعضها لا يضمن شيئا منها ولا يضمن
 عالم يقطع به ولو سرق ثوبا فشق في الارض ثم اخرج
 قطع لا ان سرق كراة قد نجسها ثم اخرجها ولو ضرب
 المسروق دارهم او دابة يقطع ورد ما وعنده
 لا بردا ولو صبته احر لا يرد منه ولا يضمنه وعند
 غيره يرد منه ويطلق ما زاد الصبي وان صبته اسيرة
 احر منه ولا يقطع شيئا وحكما فيه حكمه في الامم
باب قطع الطريق قصد قطع الطريق من مسلم

تأكله بابل

او ذني

او ذني فاقطع قبل حبس حتى يتوب وان اشد ما لا
 وحصل لكل واحد نصيب السرقه قطع يده اليمنى
 ورجل اليسرى وان قتل فقط ولو بعضا او جرح
 حدا فلا يغير عنه لوقي وان قتل واخذ ما لا قطع
 وقتل وحيدا وقتل او صلبه وحده فحرقه يقطع
 ويصلب جبا ويصحب بطنه بريح حتى يموت ونزل ثمنه
 ايام فقط ويؤخذ ما اخذ اليه الملك ان باقيا والا فلا
 ضمان ولو باشر الفضل بعضهم حد وكلهم وان احر
 وجرح قطع في خلافه جرح بدروان جرح فقط
 او قتل فاقطع قبل ان يؤخذ حدا وهو الحيواني
 ان شاعقا وان شاعقا اخذ مجرم مجازاة وكذا
 لو كان فيهم صبي او جند او ذور حرم حرم يقطع
 عليه او قطع بعض العاقلة على بعض او قطع الطريق
 ليسا او زارا بمصر او بين مصرين ومن سجن فاقطع
 غير مرة قتل به والا فلا لقتل بالمتصل **كتاب السرقة**
 الجاهل بلا امانة قرض امانة اذا قام به بعض سبيط
 عن الكل وان ترك الكل اثمه او لا يجزيه صبي وان
 وعبد وامر متعمدا قطع فان اجمع العبد وقهره
 عين فخرم امرأة والعبد بلا اذن الزوج وهو يورثه

سبيط خبير لو يورثه

فيقول ان كان في الاقلام اذا حصرناهم فيهم
 الى الاسلام فان سلكوا الاقلام في حيزه ان كانوا
 اهلها وبعينهم قدرة في حيزه فان سلكوا فيهم
 وعليهم ما علينا وهم قال من لم يسلط الدعوة قبل
 ان يرضى في غيب دعوة من غيبه فان بوا السنين
 بالقدرة فيهم نصب في حيزه والحق فيهم والحق فيهم
 وقطع الاقلام وافساد الرزق ودمر بينهم وان
 تترسوا بارساء المسلمين وتصد بهم وبلغوا في
 الشك والاضطراب في سيرة لا يرون بها في سيرة
 عليه ولا دخول سيرة فيهم في حيزه في حيزه
 العبد في حيزه العبد في حيزه في حيزه في حيزه
 او غير مطلقا في حيزه او حيزه او حيزه او حيزه
 الا ان يكون احدهم قادرا على القتل او ذراعي
 في حيزه او ذراعي حيزه او حيزه او حيزه او حيزه
 بل ياتي الاثنان ليقتله في حيزه الا ان قصد الاب يقتل
 لا يمكنه فقه الا بالقتل ويجوز قبله ان كان مصحفا
 لنا واختارنا لا جاز ان كان له حيزه او حيزه في حيزه
 ان كان قبل الشك في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه
 ودفع المال من حيزه في حيزه في حيزه في حيزه

والمسلم

ويصلح من يدور برون اختارنا وان اخذ
 لا يردنا ان نرجع الشك في حيزه في حيزه في حيزه
 بخاتمة قولنا في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه
 قولنا في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه
 ولا حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه
 حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه
 وناجوا عندهم وكذا ان كان من اسلم ولم يهاجروا
 او حيزه او حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه
 اما حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه
 ما في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه
 عليه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه
 الاساري او حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه
 و اسلامهم لا يمنع من حيزه في حيزه في حيزه في حيزه
 يجوز رددهم الى دارهم ولا المن ولا العبد بالمال
 وقبل لا باس به عند حجة اليه ويجوز بالكراري
 عند حجة وتلج مواضع شق نعمها ويحق ولا تقص
 ويجوز قسلا شق نعمها ولا تقسم غنيمته في دار الحرب
 الا لا يوافق ثم تزد ولا يباع قبل القسمة ومما قل
 والرد في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه

كافرا او جماعة او اهل
 حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه

والمسلم

والمسلم

والمسلم

بدارتها ولا حرج فيها لست لم يزل ولا لست في دار
 حرج قبل الا حاز بدارتها ولو بعد الا حاز بدارت
 نصيبه وينتفع فيها بلا فدية بالسكك والركوب والبس
 ان تخرج باليد والخطبة الدهن والحب مطبوخة
 قبل ان يبيع لا بالسكك اصله ولا القتل ولا يبيع
 بل يرد ما فضل الى الغنم وان استعجز به رد فدية
 ان قسمت قبل الرد تصدق به لو فشا وجاز ان يبيع
 قبل ان يرد ما فضل الى الغنم وان استعجز به رد فدية
 وبيع عند مسلم او زني وعيانه في وقت فدية
 نحو والي يوفى فدية الاول وذكوره اليه وذكوره
 وذكوره وبعده مما تار وما لم يجرى نصيبه وذكوره
 في نو كذا ما لم يجرى او زني بغير خطبة له وقبل
 ابو يوسف مع الامام **فدية** وتقسيم الفدية للزاني
 وللزانية كل واحد منهما ثلثه لزوجته او لغيره
 ولا يسهل الا كثره لا فدية يوفى يوسف لزوجته
 والبراديين كالغنائق ولا يسهل لزوجته ولا يسهل
 لغيره ما زنا او زنا جلا عند مجاوزة فدية الامام
 ان يجرى فدية عند فدية او يجرى لغيره ما زنا
 في الزنا جلا عند فدية او يجرى لغيره ما زنا

بالماء

راجل ورجل ورجل ورجل ورجل ورجل ورجل ورجل
 ولو يبيع قبل القتال او يبيع او يبيع او يبيع
 فدية راجل في خطبة الرقبة وذكوره لغيره
 او يبيع لغيره ولا يسهل لغيره ولا يسهل
 او يبيع او يبيع او يبيع او يبيع او يبيع او يبيع
 ان يبيع او يبيع او يبيع او يبيع او يبيع او يبيع
 على عورته وعلى الطريق وعلى المني والماء
 واما ان يبيع يبيع منهم ذبحه والي يبيع او يبيع
 فدية لغيره وذكوره ثلثه لغيره ولا يسهل
 السكك سقط يوفى له الصبي وان دخل داره ربح
 لا يسهل لغيره الا ان الامام لا يسهل ما اخذوه وان
 يذنه او يبيع منه فدية ولا يسهل ان يبيع قبل
 البينة وقبل ان يبيع حرج او زنا فدية حرج
 فدية لغيره سبيل او ذبحه ثلثه لغيره او يبيع
 لغيره جعلت لهم الرجوع بعد فدية ولا يسهل لغيره
 ولا يسهل الا حاز الا فدية السبيل لغيره
 وهو كغيره ما عليه فدية وسلاسه وما يسهل
 فدية على رايه او يبيع والتفصيل لقطع حتى الغلبة
 للكل خلافه فدية فدية فدية فدية فدية فدية

كفن

يحل لمن اصحابها الوطني ولا يسع قبل الاخذ
 خلافا له **باب استئصال الله** اذا سبي الشتر المملوك
 واخذوا امره المملوك فاعطوا له ماله وملكه وجوزوا له ذلك
 اذا غلبوا عليه وان سلبوا امره المملوك واخذوا له
 بدارهم مملوكا وكذا لو سبوا اليهم مملوكا فاعطوا له
 عليه من وجوه ماله اخذوا قبل القسمة بما كان عليه
 او سلبوا له ما اخذوا وان سلبوا اخذوا بالقيمة وان
 اشتراه منهم بوجه واخبروه وهو مملوك باخذوا بالثمن
 ان اشتراه به وان اشتراه بعض فقهاء العرض
 ان وبيع بفقيرة ومنه المشتري في اشتراك اثنين
 او عرض وان اشتراه بغيره او بغيره لا ياخذوا
 وان كان عبدا فاقسمت بينه وبين صاحبه واخذوا
 ارشها ياخذوا بثلث الثمن ان شاء وان سرقه جازى
 الناجي في شتره او ما اخذوا من شتره الاول منه
 بنصفه ثم المالك منه بالتأمين وليس له اخذوا الا
 من شتره الاخذوا لا يملكون من ثمنه ولا ثمنه ولو سلبوا
 ومطاعته وغلب عليه لم يكن ذلك ولا يملكون عبدا
 اليهم في اخذوا ماله بعد القسمة بما كان عليه
 بعد من عنده بيت المال وعندهما هو كالمسور

وان

وان ابقى لنفسه ومنعه فاشترى رجل ذلك ماله
 واخبره اخذوا له ماله سوي اليهم بالتأمين والعبد
 بما كانا وعندهما بالتأمين ايضا وان شتره مستأجر
 مسلما واخذوا له من عتق خلافا لهما وان سلبوا
 له من ثمنه بما كانا او سلبوا عليه من اخرج اليه ماله
باب استئصال اذا دخل جونا اليهم بملكه لا يحل له
 ان يشرى بشيء من اهلهم او دمه فان اخذوا شيئا
 واخبره عليه فاعطوا له قيمته وان اخذوا ماله
 واخذوا له او جازوا له فاعطوا له قيمته بملكه
 كالاكيد وان اذانه ثم حرق او اذانه حرقا او
 احدهما الآخر وجازا له ان يفتني لشيء وكذا لو
 اخذوا له من جازا له من اثنين وان جازا كلين
 قضى بالذين لا ياخذوا له من قسم حرقا بعد ما غصب
 مسلم ثم جازا يفتني بالرد بانه وان قتل احد
 لست منين الاخذوا فاعطوا له قيمته ماله والكفاية
 ايضا في خطأ وان كان سبي من فلا شئ الا الكفاية
 في خطأ وعندهما كالمستامين ولا شئ في قتل
 مسلم ثم مسلما لم يهاج سوى الكفاية في خطأ
 اتفاقا **فصل** لا يملكون مستأجر ان يقيم دارا مستورة

بما ان اقامت سنة تقص عليه جزية فان اقام
صار دينا ولا يلزم العود الى داره وكذا لو
قبل له ان اقام شهر او نحو ذلك فاقام او اشترى
ارضاً ووضع عليه جزاءها وعليه جزية سنة من
حين وضع الجزاء او طلق المستأمنه ذمياً لا
لأنه هو ذميه فان رجع الى داره حل منه وان
كان له دين عند مسلم او ذمي ودين عليه
فاسروا ظهر عليه ثم سقط دينه وصارت ذمته
فيما وان قتل ولم يظهر عليهم او شفعوا له ورثته
فان جاء جري بامان وكذا زوجة هناك ولد
ومال عند مسلم او ذمي او جري فاسلم بها
ثم ظهر عليهم فالجاني وان اسلم ثم جاني
ظلم عليهم فظلمهم مسلم ودينه عند مسلم او ذمي
او غير ذلك في اذ افسد مسلم لا ولي له خطا
او سائر اسلم بها فلا كما اخذ الدين من حاقلة
القائمه وفي العهد ان يقتضيه ياخذ الدين
وليس له العفو عما تابا **باب الجزية** ارض
بالجزية عشرية وهي ما بين العذبة الى أقصى
بحر باليمن ثمرة الى حوالها وكذا البصرة وقرىها

فصل

بسم الله

الحمد

اسلم اهلها او فتح عنده وقسم بين الغانمين ارض
الستار حوت وهي ما بين العذبة الى عتقة طول
ومن العذبة الى العتق الى حسان وكذا كل ما فتح
عنده واقر اهلها عليه وصحوا له بركة وارضى
الستار طولاً لا يملكها جزية بغيرها وانصرهم فيها
ان احبوا وان بغير قربة عبد الى يوسف وعائشة
عقروا خراج نوعان خراج مخاضة تقتل بالمالين كما
لشتر وخراج منطقة ولا يراد على ما وضعه عمر بن
الخطاب الستار للمالك بن حبيب صالح للزينة صالح بن ابراهيم
شعر ودرهم وحبوب الرطبة تحت دراهم وحبوب
الكرم او النخل الفضة عشرة دراهم ولسان كزبرة
وبسائر ما يطبخ ونصف خراج عاتبة الطائفة وان لم
تطبخ ما دلف نصفه لا يراد وان اطلق عن ذمي
يوسف خراجاً لم يرد لا خراج ان انقطع من ارضه مما
او عليه غيرها او ارضه الزينة آفة ويجب ان يملكها
لها ولا يتغير ان اسلم او اشترى ما مسلم ولا يشترى
خارج ارض الخراج ولا يكر خراج المنطقة بغير خراج
بخلاف العترة وخراج العترة حصص الجزية اوصفت
تبرأ من جميع لا يشتر وان فتح بلدة عنده واقر اهلها

عليه فوضع على الظاهر التبريد في السنة فاستوازيه
 ووجهها على المتوسط نصفها وعلى الغير المتساوي
 الكلب بها وتوضع على الجاني وجوبية ووجهها
 لا عرق ولا على ترخا قبل منتهى ان لا تسلك او
 السنة تترقنا ثانيا وتطهرها ولا جنة على صبي
 وامرأة ومخلوك ومكاتب وشيوخ الجوز والجم
 متغير وغيره لا يكتسب ولا يمسك بها ولا يمسك في اول
 ويوجد في سطره في شهر فيه ولا تسقط بالاسلام او
 وتبطل بالاسلام بخلاف ما في الارض
 ولا يجوز احداث سبب او كنية او صومعة في دارها
 منهدة من غير اذن في رتبة ومركبة
 ولا يركب خيل ولا يحمل سلاح ولا يمشي في
 سرجها لانه لا خلاف الا ان لا يركب الا يركب
 الا الضرورة في غير اهل الجمع ولا يلبس ما يخص
 اهل العلم والهدى والشرف ويقتصر انما في الطريق
 واما ويجعل على داره علامة لا يستغفر له ولا يمسك
 بسلاح ولا يفتن على الطريق ويؤذي غيره فانها
 خذفها بعد ووجهه بتكليفه في حال زواله من يادى
 او ياعدو الله ولا ينقص عهده بالانبا من جنة او

ناهية

ناهية بسطة وقد سلكا وسبب النبي صلى الله عليه وسلم
 بالحق بل اخرج العترة على موضع جاريها وصبر
 كالمركب على كسر لسانه والمركب قبله ووجهه
 بنى تليفه في ارض اهلها عترة او جهاد اهل
 الحرب او اخذ منهم بل اقل في مصالح المسلمين
 التسوية في القاطن والمساكنة في العترة والهدى
 والمفتين والتفاحة والتمال والمفاعة وذواتهم
 وذواته نصف السنة من العترة **باب الميراث**
ارث العباد بالعترة من غير عترة الاسلام وتلفته
 ان كانت فان يتركها قبل عترة ايام فان تاجر الا
 قتل وتولية بالعترة من قبل من سوى الاسلام
 او على اقل اليد وقيل العترة تركت لا
 ضمان فيه ويؤول ملكه على الموقوف فان كان
 عاد وان مات او قتل او طعن بدار الحرب وحكم
 عترة طبره واهله ولاده وحلف رونه ولب
 اسلامه لو ارثه المسلم ولب رونه في او يقتضي دين
 اسلامه في كسبه ودين رونه في كسبه ووقف
 بغير رونه واجارته وعبته ورهنه وعترة وتو
 بيرة وكنيته وصيته فان كسبه صح وان مات

ووجهه ونسائه
 خفيف الزكاة لانه ياتهم
 بطلان حذو مالهم للجنة والظلم
 كمالا قريش ويصرف الخراج وما اخذ من بين
 تغليب اموالهم

او قتل او حكم عليه بقطع فقال لا يزال عليه من
 ماله ويقضي بغيره مطلقا وكل الكسب وكل ما كان له
 المسلم وهو اعتبر كونه وارثا عند القاق وابو يوسف
 عند حكمه ويصح تصرفاته ولا يقضي من المفاضة التي
 اكتسبها الصحيح عند ابى يوسف وكثير فمريض عنك
 ويصح انما في استلاده وطلاقه وتعليل الطلاق وحجبه
 ويوقف ماله وصفته ورثته امرأته المسلم ان مات
 او قتل ويصح العدة وان عاد مسلم بعد طلاق
 اخره ما وجبه باقيا في بدو رثته ولا ينقص عتق
 عتقه وام ولد له وان عاد قبل طلاقه لم يرتد
 لا تقبل على حبس حتى يتوب وتضرب كل ايام ولا
 يحكم بمولها وتغيب في ماله وجميع كسبه ماله
 رثته المسلم اذا مات ويرثها زوجها وان ارتدت
 من رثته لان ارتدت صحته فانها يبرز فقط و
 سائر احكامها كالرجل فان ولدت منه فاجاه
 ثقت نسبه واموريتها والولد يرثه مطلقا ان كانت
 مسلمة وكذا ان كانت نصرانية الا ان ولدت لغير
 من نصف حول منذ ارتد وان طلق بماله فظهر عليه فهو
 في فان طلق ثم رجع فزويت فظهر عليه فهو لوارثته قبل

المسنة

وان طلق فقتل بعد لا ينفذ فكتبت له الابن فجادعته
 مسلما فقتل الحائنه والاولاد من قبله من خطا
 فقتل على رثته او طلق فذمت في كسب مسلما وخال
 في كسب مطلقا ومن قطعت يده عدا رتدوا العباد
 ومات منه او طلق ثم جاء مسلما ومات منه فقتل منه
 لورثته في مال الطلاق وان كسبه بدون طلاق
 فمات منه او رثته ومنه فقتل مسلما رتدوا طلق
 بآل او قتل فقتل الكفاية لماله والباقي لورثته رتدوا
 ارتدوا طلقا فقتل منه رتدوا لماله فقتل مسلم
 خاله لوان في طهر المولود على الاسلام لا لوله
 اسلام البيت اطلق صحح كذا ارتدوا خلا لابي
 ويحكم على الاسلام ولا يبرأ ان ياتي **باب العتق**
 فممن سكر من خلافة الامام وتعلق به على طهره
 الى المرد وكنت شهيدهم وبارك الله ان يحسنوا
 بجمعهم وقبول ما لم يسدوا فان كان لهم شهيد
 على وجههم وانبع موثروهم والا فلا يبرأ من شهيد
 ولا ينقسم ما لهم من عتق حتى يتوبوا في طهره
 رتدوا وان طلق على مصر فقتل بكنج فقتل مسلم
 بعض اهل امة منه عدا فقتل به اذا طهر على مصر وان قتل

مما لا يبرأ من شهيد
 فممن سكر من خلافة
 الامام وتعلق به
 على طهره الى
 المرد وكنت
 شهيدهم وبارك
 الله ان يحسنوا
 بجمعهم وقبول
 ما لم يسدوا
 فان كان لهم
 شهيد على وجههم
 وانبع موثروهم
 والا فلا يبرأ
 من شهيد ولا
 ينقسم ما لهم
 من عتق حتى
 يتوبوا في طهره
 رتدوا وان طلق
 على مصر فقتل
 بكنج فقتل مسلم
 بعض اهل امة منه
 عدا فقتل به اذا
 طهر على مصر وان
 قتل

عادل مودته اليافى برته ولو بالملك لارثه الباقي الا
انه ادعى انه كان على الحق وعندى يوسف لارثه مطلقا
وكذا بيع السبق من علم انه تر اهل القصة وان لم يعلم
كتاب القسط القسط منسوب الى ابن حنبل
فراجه كذا القسط ويومح الا ان قلت قد يحتمل
في بيت المال وكذا استير وارثه لو ان القسط عليه
المحقق فهو منوع الا ان ياذن الحاكم بشرط الرجوع
او يصفى القسط اذا بلغ ولا يؤخذ من قسطه وان
ادعاه واستدعت استبد منه ولو عبدا وهو تروا
وهو مسلم ان لم يكن في مخرجهم ودينى ان كان قديرا
عاه انما يصفى منها وان كان صفا احدتها طاعة
فيه او يصفى فيها ولي ويحق له ان يمسك او يبيع العبد
الذي قى وان شئ عليه مال او طاعة فهو له في ماله
منه عليه ما لم يرض وقيل بدو شايضا ولا شر بال
بذلك منه في حكام وكسوة وقضيه بته وتسلية
حوقه لا تزويج ونصره في ماله لغيره ما ذكر ولا اجارة
في الاصح وقيل له اجارة **كتاب القسط** في امانة
ان شئها ان اخذ ليرة على صاحبها والا تصحت
والقول للمالك ان اكل اخذ ليرة وعندى يوسف

القسط ص

للقسط

للقسط وكفى في الاستعداد قوله من سمعته لقسده
او اقام القسط فلو لم يبق في مكان اخذ ما يوجب
مادة يعلل على غلة عدم طلب صاحبها بعد ما هو صحيح
فيل ان كانت عشرة دراهم او اكثر فلو لا وان كانت
اقارب ما ولا يسبق بغيره الى ان يحالف فساد
ثم يصدق بها ان شاء فان كان بها بعد اجازة
ان شاء وواجه له او منعه للقسط او القسط لو
لزم وايرضا ضمن لا يرجع على الاخذ ماخذ من ان
باقية وقسطه لزم لم يمسك او يجوز القسط بالبرية
وهو منيع في افعاله على ما اذن الحاكم وان ياذن
بشرط الرجوع فحينئذ على بركة ان يحبس ما منعه
ياخذ وان امتنع ببيت في القصة فان حصلت بعد
مجلس قسط وان قبله لا يوجب القاضى ما لم يصفى
ينقض منها وما لا منفعته ياذن بالانفاق ان
اذا اقام البينة انها قسطه وان قال لا بينة فيقول
له الحق على ما ان كنت صادقا والابايعه وامر القسط
تخذه للقسط ان يقع بالقسط بعد الشرع فيكون
او اعياها تصدق بها ولو على ابويه او له او زوج
لو قهر او ان كان تحت حقة كالنوى وقهر الزمان

بمقتضى مطلب
والله اعلم بالصواب

و بالفتح و صبح و الين صبيحان او صبح و الحاتين
و لا يترك لفظ المعافاة او بيان جميع مقتضياتها
لا يشترط تسليم المال و لا الخطوة و لا اشتراط
سوى كلامهم و كذا في غير هذا و كل من كرم
احدا بما فيه نفع و انشره كالحب و نشره و سبغ و لزم
الاخر و ان كرم بكذا بما كرمه الا ان خلافا لها
و كذا ان كرم بنصب خلافا لابي يوسف و في الخاتمة
بلا امر لا يلزم في الصحيح و ان ورت احد ما يفتح
بداية الشكر او ورت ورت صارت عنانا و كذا
ان فقد فيها شرط لا يشترط في الغناء و ان ورت
عرضا او غيرا رقت معافاة و لا نفع لها و قد
لا تحل الا بالكرام و الا كرم او بالكرام من العاقبة
عند حذو او بالكرام و ان كرم او بالكرام من العاقبة
لا تحل الا بالكرام و ان كرم او بالكرام من العاقبة
عرض الاخر بمقتضى الشكر و لا بالليل او الحزن
و الحمد كعقاب قبل الخط و ان خطا جف
و احد ان يشره لا يشترط في غير هذا و كل من كرم
يوسف و ان خطا جف لا يشترط في غير هذا و ان كرم
عن ان يشره كالمس و بين في هذا و ان كرم

مفتوحین

[illegible]

[illegible]

المواقف

الروح ان وجوده لا يقتضي ان لا توجد الصانع
في نفس متعين ولا في غير المتعينة ولا في
ما هو المثل في ذاته متعينة وان راد ان الامور
وليس للمثل خوف من ان يكون الامور او لانه
بما هو ولا يربطه وان غيب محاذ في راد وجوده
الصانع او كونه على الحلاية لغته وكان غائبا في
منه وان شئ طمان لا يخرج **كتاب** **البيع** **المع** **المع**
على ان لا يتعدى بالبيع وبغيره بل يقتضي ان لا يتعدى
والشئ من ذلك على سبيلها وبالسبيل في بيعه
والشئ هو الصانع والروح لا يتعدى بل يقتضي ان لا يتعدى
او يقتضي مع وان اوجب احدها فلا يخرج ان يقتضي
البيع بل يقتضي الشئ في الجلسه بل لا يتعدى في بعض
الاذا بين بين لكون ربح المرحوب او قائم احدها
من الجلسه بل يقتضي البيع او اذا وجد في
والقبول لم البيع بل يقتضي البيع في بعض
الشئ رايد بل مقتضى قدره ومنه لا يقتضي
حال ومنه على معلوم ولو اشترى اجل سنة
البيع البيع مقتضى تسليمه على اجل سنة او على
خالها وان اطلقه فقد خالها مستوحى بالية الشئ ر

۱۵۵۴

لا تصدق بغيره وانما هو المستحق للثمن في وقت الاداء
 بطايع التجارة وعلقت الثمن بانه لو استمر الاداء
 لشرك الثمن في وقت ولا تطبق المراجعة ولو اشترت
 ثمنه من قبل القبض فليس البيع بعد القبض في كل
 والعلاقة قدر ما دلت على ثمنه ولو كان ثمنه
 واستثنى منها ارجاؤه معلوم مع قبض البعز
 بيع البعز بسداد مع بغيره وكذا الباقى لا يشتر
 والارز والسير وكذا القرض والمضيق وهو
 في قسمة الاول اجرة الكيل وقدر البيع وقدر
 ودر على البايع واجرة ثمنه في وقت ولو اشترى
 المشتري في وقت مع سلفة ثمنه بقرينة لا ان
 يكن مؤجلا في وقت مع سلفة او ثمنه في وقت
باب غنائه في وقت المشتري على كل حال في المفاوضة
 ولها مع غنائه اياهم لا اكثر الا ان اجازة الغنائه
 وعندهما يجوز ان يمين ثمنه معلوم في وقت الغنائه
 وان اشترى على ان لم ينفذ الثمن في وقت الغنائه
 ايام فلا يصح والاربعه الا ان ينفذ في وقت الغنائه
 وعندكم يجوز ان يربعة او اكثر او ثمنه في وقت البايع
 نجح خروج البيع في ملكه فان قبضه المشتري

فلا

فذلك لانه قبضه وخيار المشتري لا يمنع فان ملك
 في يده لزم الثمن وكذا لو تعيب المنة لا يدخل
 في ثمن المشتري خلافا لما ذهبوا اليه في وقت
 بالخيار لا بعد النكاح وان وطئها فلا رده الا
 بالنكاح المانع اليك ولو ولدته في وقت
 لا يضر ثمن ولده ولو اشترى قريبه او عبدا
 بعد قوله ان ملكت عبدا فهو صحيح لا يقيدان
 في وقت ولا بعد قبض المشتري به في وقت من
 الاستبراء ولا استبراء على البايع ان ردت به
 ولو قبض المشتري به المبيع باذن البايع ثم
 اودعه عنده فذلك فهو على البايع لا رده
 القبض بالرد لعدم الملك ولو اشترى المالك
 شيئا به فبذاته بائنه من ثمنه متى خيره
 ودر المنة لانه على عدم التملك ولو اشترى
 ثمنه في وقت ثمنه بائنه فاسد في وقت بطل ثمنه
 كذا يملك بائنه بالاجازة خلافا لما في
 ويجوز له الخيار بحضرة صاحبه وغيبة
 ولا يفسخ الا بحضرة خلافا لما في يوسف فان
 فيه وعلم به في المدة الفسخ والا تم العقد

يشققت منه
بما لا يشق منه
صكوكه بغيره
بما لا يشق منه
بما لا يشق منه

العقد ايضا يثبت من غير خيار ولو كان بعضه
وبالاجرة يشققت بسبب البيع وبكل ما يدل على
الرضا كما ان الركن من غير الاختيار والوطى والا
عناق وتوابعه ولو شرط خمسة في خيار لغيره
جاءوا بها اجازوا فسخ صح وان اجازوا
وفسخ اتم اعتبر التيق وان كانا معا فسخ
ولو باع عشرين باختياره احدكما كان مبيعا ففسخ
فمن لم يفسخ والا فلا ويجوز خيار التعيين ببيع
احد شيئين وثلاثة على ان ياخذ عشرة في ثلث
ولا يجوز في اكثر من ثلثه وتفيد بغيره بغيره خيارا
على الاختلاف ببيع احد البتة امانة فلو قبضت المالك
فهلك احداهما تعيب المبيع وتعين البتة لتمام
وان هلك المثل لزم نصف ثمنه ولو ثلثه وليس
رد المثل الا ان يتم الاختيار بشرطه ويرد خيار
التعيين والعيب الشرطه الزمنية ولو كسره باعلى
انها بالخيار ففسخ احداهما لا يرد الا ان خلافا لهما
وعلى هذا خيار المبيع الزمنية ولو كسره باعلى
انها بالخيار كما تبين بطلان خلافه فلو بطل العقد
لو ترك **فصل** من اشترى مال له جاز له رده

اذا اراد

اذا اراد ان يرد ما يملكه وان رضى قبله ولا خيار
من يملكه بغيره وبطل خيار الزمنية وبطل خيار
الشرطه تعيب في يده وتفسد رده بغيره
لا يفسخ كما لا يخاف في قوله بغيره ويجب حق الفسخ
كما لا يخاف في الرهن والاجارة قبل الزمنية وبطل
وما لا يوجب حق الفسخ كما لا يخاف في الرهن والهبه
بالا يملك بطل بعده لا قبله وكنت زمنية وجد
السريين والذات وكنتا في ثلثه فله لا يرد
في ثلثه لا يرد في ثلثه في ثلثه في ثلثه
عالمه الثوب العلم بغيره في ثلثه في ثلثه
ان كان معلوما في ثلثه في ثلثه في ثلثه
بيوتها وعند رده لا يرد في ثلثه في ثلثه
وعليه التمسك في اليوم وان رضى بعض البيع فله
خيارا اذا رضى باقية ما يعرفه بالانواع والمطهر
والمزول في ثلثه في ثلثه في ثلثه في ثلثه
لا يرد في ثلثه في ثلثه في ثلثه في ثلثه
كاف في ثلثه في ثلثه في ثلثه في ثلثه
الا في ثلثه في ثلثه في ثلثه في ثلثه
بغيره في ثلثه في ثلثه في ثلثه في ثلثه

السقا له ورجى رأى احد الثوبين فشرى ما لم يري
 الا ثم خله فخرها او روجها لا ورا حيا ورجى رأى
 شيئا ثم شره فوجوه من غير الجبر والافلا وان خلتها
 في غيره فالتقول الباع وانما المروية فليشرى على
 ان يشرى ما لم يري او ورجى سقم فله ان يشرى
 الجبر الجبار روية او شرط **فصل** في بيع
 يتقضى بسلطة البيع فله وجدي بشرط ردة
 او اخذه بكل ثمنه لا اسما كره فله ثمنه الا يرضى
 بالرد على او جبر يتقضى الثمن عند الثمن او غير
 فالبيع ولو لم يرد سكره صغير بعضه عيب وكذا
 الشتر والبول في الماشية ويحق في الجبر عيبه فله
 ان يرد او يسحق او ياله صفة ثم عاوده عند الشتر
 فيه روية وان عاوده عند بعد البيع لا يملكه
 عيبه فله ثمنه في بيعه وعادده عند الشتر
 فيه روية او يرد او يخرجه الزهر والروية
 والشتر من عيب الجبار لا يرد الا في السلام الا ان يرد
 ما دام والاشترى منه عيبه كذا عدم جبره فله
 في شتره ثمنه الا ان يرد فله ثمنه الا ان يرد
 فله اذا انضم اليه كذا ان يرد فله ثمنه

روية عيب
 في الجبر

او

بما لا يرد

او

هو الصحيح والمزج فيه كذا البيت والذين
 الشتر المذموم والشتر والمال في العيب فان ظهر
 عيبه ثم بعد ما احدث عند الشتر فاحرجه بالثمن
 كشره شره فله ثمنه على عيبه ولو لم يرد الا
 يرضى الباع ياخذة فله ثمنه حتى لو باع المشرى
 سقم روجوه فان خالف الشتر او عيبه
 او ثمن الشترين يمين ثم ظهر عيبه رجع بغير ثمنه
 الجارية او اخذه حتى ولو لم يرد روية عيبه لا يسلط
 الرجوع ولو احتق بالمال او قبرا او استولى
 ثم ظهر العيب رجع على كل واحد من كل الطعنه
 بعضه او ليس الشتر فله الرجوع على كل واحد
 شتره يمينه او جبره او بطي او ثمنه او خيار
 فله فوجوه فاسد فان كان يتقضى برجوعه
 والا فليحل ثمنه ولو وجد البعض فاسدا فهو
 لما واحد والاشترى في الماشية مع البيع والافلا
 ورجع بغير ثمنه وما باع ما شره فله ثمنه عيب
 يتقضى باقراره او كره او غيبة ردة على بائعه ولو
 قبله رضاه لارده عليه من ثمنه فله ثمنه ثم
 او عاه عيبا لا يجبر على دفع ثمنه ولو لم يرد او

كذلك

وكذا ان كان المشرى في الماشية او في غيرها
 او في غيرها لا يرجع بغير ثمنه

او يخلط ما بينه فان قال شيوخه جيب دفعان مخلص
 بايده وازم العبد ان يخلط مع ادي ابا في مشرك
 يبرهن او لا ان ابا في عنده ثم يخلط بايده
 بالقدرة بايده واما ان يخلط بايده ما لم يخلط
 عليه في الوجه الذي يري او بايده ما لم يخلط
 قطلا بايده لغير بايده واما هذا العبد لغير بايده
 واما في هذا العبد في ابا في المير يخلط
 بايده ما لم يخلط مخلص الوجه لغير بايده
 في المير في ابا في عنده يخلط ابا في عنده
 انما يخلط ابا في عنده واختلف على قول لا
 فان يخلط على قول يخلط فانما لم يخلط
 بعد اتفاق بينك هذا مع اخوه قال المير في
 بل ووجه في القول له وكذا هو اتفاق في قول المير
 واختلف في المير في قول المير في قول المير
 وقيل هو بايده ووجه في المير في قول المير
 ووجه او اخذوا لغير المير ووجه الا ان يخلط
 المير في قول المير ووجه في المير في قول المير
 مخلص بعد القبض بغير بايده ووجه في قول المير
 ان لم يخلط واما في قول المير في قول المير

بعضه

بعضه بعد القبض ان لم يخلط في قول المير
 ووجه او المير في قول المير في قول المير
 ولو لم يخلط او لم يخلط او لم يخلط
 منه فلا او لم يخلط المير بعد قبضه او قبل
 عنده المير في قول المير ووجه في قول المير
 ما بين كونه في قول المير في قول المير
 ان لم يخلط المير في قول المير ووجه في قول المير
 وكذا في قول المير في قول المير ووجه في قول المير
 بعضه على بعضه كما في الاستحقاق ووجه في قول المير
 الا في قول المير في قول المير ووجه في قول المير
 المير في قول المير ووجه في قول المير
 في المير في قول المير ووجه في قول المير
 كذا في قول المير في قول المير ووجه في قول المير
 وكذا في قول المير في قول المير ووجه في قول المير
 مستقيم كذا في قول المير في قول المير ووجه في قول المير
 وكذا في قول المير في قول المير ووجه في قول المير
 يصح في العبد في قول المير في قول المير ووجه في قول المير
 ضم اليه او المير في قول المير في قول المير ووجه في قول المير

والمشتري

ولو امر سكر من يد بيع غير المشتري بالبيع خلافا لما لو
 امر المخرج ببيع مبيعه ولو اشتريه في وقت سكر
 او مضى وقت بيعه ويكره ان يبيعه في وقت سكر
 العقد على شرط الملك المشتري ولو كان بشرط لا يقتضيه
 ولا يقع فيه كشرط صحة ان لا يبلغ الدابة البيعة
 ولو شرط لا يقتضيه العقد فيه تقع لاجل المتعاقدين
 او لا يقع فيها فهو فاسد كبيع سكر على ان يقتضيه المشتري
 او يترده او يكاتبه او اتم على ان يسترد له فله عقبة
 المشتري على البيع صحته فيلزم الثمن عند البيع لا
 يعود فيلزم الثمن وكذا شرط ان يسترد المبيع
 المبيعه او لا يسترد الى راسه المشتري او يترده
 درهما او يركب له حذيرة او يقطع الحاج فله عقبة
 قبل او قبضا او كذا الفعل او بشرطه وبيع في النكاح
 نسخا ما لا يجوز بيعه لانه لا يحل بيع المبيع
 والمهران ومسمى النصارى فطر اليهود ان لم يعلم
 المأخوذان ذلك ولا البيع للمجهول والقبول
 والقبول في المهران في وقت سكر وبيع الملقنة
 الى امه الا اذا كانت حرة سقطت الاصل قبل سكر
 صح ولو كان مطلقا لم يجل الى هذه الاوقات

في طاعت البائع فاشترى المصنف بطلان العقد

وتم بيع نصيبه من دار يجوز ان يملك المتعاقدين
 للبيوع سكر وكذا علم المشتري عند بيعه **فصل**
 المشتري في البيع بغيره بالخلأ باذن بايعة لا يملك
 هو امانة في يده عند البعض مضمون عند البعض
 وقيل الاول قول الامام الثاني قولنا انما
 امرنا الاستقلال في بيعه لو بيع بغير امان ولو لم
 فات في يده بشرط حيث لا يضمن عنده خلافا لما
 ولو قبض المبيع بغيره كسواذن بايعة كالمجوز
 كقبضه على عقده ولو لم يرضه على ملكه او لم يرضه
 مشقة حقيقة او مضمون القيمة في البيع والمثل منه فله
 قبل التيقن بعده ما دام على المشتري ان كان
 الثمن في يده عند البيع ارجح من ايجاب وان كان
 بشرطه اذ بشرطه ان يرضى له حذيرة فله اقول
 البعض ما بعده فالنسخ للمثل لا بشرطه للمثل عليه
 الشرط ولا يافذه البائع حتى يرد منه وطالب
 للبائع ربحه بشرطه البعض لا المشتري للمثل
 بغيره فله ربحه كذا قال في مال اذ كان فله
 لم تصادقا على عود فله ربحه ربح غير المولى
 باع المشتري ما رثه او شره او فاسده وكذا الموصى

في فوهة من قنطرة على طرف الرية في كيلة في قنطرة البراء
 كما يجر الشبر والتم والماء على طرفه من قنطرة
 وزيتا البراء كما في الذهب في القنطرة ولو تصرف في كيلة
 وما لا تصف فيه على العرف كغيره من المذكرة
 خلا يجوز بيع البيت بالبرء ما عدا زنا ولا الذهب
 مثلا كيلة وجاز بيع ^{في كيلة} القنطرة بعينها
 خلا فالحكم ويجوز بيع الميراث بالبرء ما عدا القنطرة
 والميراث بالبرء وعندهم لا يجوز بيعه بحيلون
 حتى يجر القنطرة كغيره من الحيوان من اللحم ويجوز
 بيع الدقيق بالبرء في كيلة لا بالسروين
 أصلا خلا فالبرء ويجوز بيع الرطب منها خلا وكذا
 بيع الرطب بالبرء منها وكذا بيع الرطب بالبرء
 بالبرء من غير خلا فالبرء وكذا بيع البرء
 أو مملوك لا يملكه بالبرء من القنطرة والذهب
 مستثناة منها وبا خلا فالبرء ويجوز بيع الميراث
 بالبرء من غير جنس مستثناة وكذا الميراث
 مع البرء من جنس واحد وكذا الميراث من القنطرة
 مع العراة يجوز بيعه من العنبر بخل الدقيق مثلا
 وكذا من البطون بالبرء أو بالبرء بخل الدقيق
 وكذا من البطون بالبرء أو بالبرء بخل الدقيق

أو الدقيق

أو بالسويق

أو السويق أو كذا من جنس آخر به ففقه لا يجوز بيع
 جندية لردى من جنس الرية أو الميراث أو ما ذكره
 بالبرء ولا يبيع البرء بالبرء أو بالبرء مطلقا ولا
 الرية بغير البرء أو بالبرء من جنس آخر
 أو الشبر كغيره من الرية من الجنس الزيادة
 بالبرء ولا يبيع من جنس آخر أصلا وعندهم لا
 يجوز زنا ولا يبيع من جنس آخر أصلا وعندهم لا
 يبيع من جنس آخر وعندهم لا يبيع من جنس آخر
باب في بيع الرية لا يبيع الرية إلا بذكر كل حق
 فيها من الرية إلا بذكر كل حق فيها من الرية
 عندنا يبيعها أو بكل قنطرة كغيره من الرية
 عندنا يبيعها من كل من مضمونها في الرية ولا يبيع
 العنبر في شرا من الرية إلا بذكر كل حق ولا
 في شرا من الرية إلا بذكر كل حق ولا للبطون
 والشرب لا يبيع من جنس آخر ولا يبيع من جنس آخر
 برون ذكره **فصل** في بيعه مستثناة ولا قرار
 جهة قاصرة والتساقط يبيع دعوى الملك لا غيره
 والطلاق والنسابة ولدت أمه جندية فاستخفت
 بغيره يبيعها ولدت أمه جندية فاستخفت

أو الدقيق

المال ان كان كسبا او زنا او عدويا فلا يجوز
 في حنين بل ايمان وان كان كل منهما ولا ينفق
 بل ايمان حقيقة كل منهما من السلم فيه ولا ينفق
 ان كان له حقه مؤنة وعنده لا يشترط معرفة
 قدر رأس المال ذلك الحقة معية ولا ملكه الا ان
 ولو فيه مكان حقه ومثل الشئ والابرة والحق
 وقال اصله في حقه شراخ الاصح انما
 وقبض رأس المال قبل التفرغ منه فله
 فلو سلم مائة نقد او مائة دينار على المسلم
 كسرا بطريق حقه المدين فقط ولا يجوز ان
 في رأس المال والمسلم فيه قبل القبض
 او توليه ولا يشترط ان يكون المسلم اليه رأس المال
 بعد التقابل قبل قبضه ولو استمرى كراه ام
 السلم بقبضه فله لا يبيع وامر من غيره فلا يبيع
 وكذا لو امر برب سلم قبضه لم ينفق فله
 لا يبيع السلم اليه ثم يفسد بيعه ولو كان المال المستعمل
 في ظهره قد بدل المال السلم بامره وهو غايه
 قبضا ولو كان المال ان يبيع كذا فله قبضا بخلاف
 ما لو كان في ظهره نفسه او في ناحية غيره ولو كان

لا ي

والصالح في ظهره المسمى ان يدا بالعين
 قبضا وان يدا بالدين قبضا وعنده قبضا
 العين فان شرا رضى بانه كذا او شرا فله
 ولو سلمه امة في كره وقبضت ثم تباع فاشت
 قبل رد ما بقي الثمن بل ويجب قبضه يوم قبضه ولو
 ماتت ثم تباع صحيح وكذا المعاقبة في الوهابين
 بخلاف الشرا بالدين فله ولو ادعى اذ
 قرض السلم بيان الاصل واشترط الرضا
 والملازمة فله في حقه مطلقا وقال
 المذنب ان كان السلم الاول والمسلم اليه
 في الثانية والا فله قبضه ببيع السلم قبضا
 قبضه حقه وقدره تصرف او لا ولا يبيع
 فيها تصرف لحقه وطقت وقبضه ويبيع بولا
 في الصانع على عمله ولا يرجع المستضع عنه المبيع
 هو العين الا على ما في جاحضه او فسد
 حرقه العقد فانه صحيح ولا يبيع المستضع
 بلا اختياره فبيع مع الصانع في قبل رولته
 ولم اخذه وتركه ولا يبيع فيما لم يوافق له
مسألة يبيع سرج الخشب والعهد بغير القصاص طلت
 الا ان يفرده ذلك كغيره

وطشت

المستضع

اولا والزم في البيع الحاصل الا في غير ما يحتاج
 كالمحل وغيره من جهة كانه ومن زوج المشتري
 قبل قبضه جاز فان وطئت كان قبضا والا قبل
 ومن اشترى شيئا فباعه عليه معوقه لا يباع في
 دين باعده وان لم تكن معوقه يباع فيه اذا كان
 انه باعه منه اذا لم يكن قبضه وان غاب احد
 المشترين فلا يلزم دفع كل الثمن وقبض المبيع
 اذا حضر الغائب حتى يتقدم قبضه وان اشترى
 بالثمن فقال له ب وقبضه فباعها لغيره ان
 قال له ب من الذهب والفضة فبذل الذهب
 ما لم يمتثل له من الفضة فبذل درهم وزك
 ومن قبضه فباعه بول غير عالم به فافقه او بملك
 فهو قضا وقال لا يبي بوسع ومثل الرينة
 للبدن وان شتر طير او باض او ثكن فباعه
 اخذه وكذا حديد على شكله مضوية للفضة
 او دخل اراهم او سكر شتر وقع على ثوب فانه
 عود صاحب كذا وكذا او كذا بعد سقوط اموال
 بالدار بعد الدار بعد الدار على وليه
 اخذه كما لو سئل الخراف ارضه او بنت فيها شرا

واجتمع تراب يربى ان الماء لا يبيع تعلين بالشرط
 ويبيط الشرط الفاسد البيع والابارة والقبض
 والابارة والرجعة والبيع والابارة والرجعة
 وعسر الا لو كسب واشتد المضاربة والمعاينة
 والاقراء والوقف وكذا التحكيم عند ابي يوسف خلافا
 لغيره ولا يبيط الشرط الفاسد الموقوف والارث
 والطلاق والطلاق وقطع العتق والرجوع والارث
 والوصية والشركة والمضاربة والفضا والامارة
 والمطالبة والحوائط والحكامة والامانة والكفاية
 واذن العبد في التجارة وجمود الولد والصحة
 دم العهر وجره وحقه وحقه وحقه وحقه
 او يجره بشرطه وحقه العاصي **كتاب المصنف** يبيع
 شئ بثلثي كذا او لا بشرطه فانه يبيع قبل
 التزويج ومنع بيع مجلس بغيره بجازة وبفضل
 لا يبيع مجلس الا بثلثي او بثلثي او بثلثي
 ساعة فان بيع جازة لم يعلم التزويج والتزويج
 جازة ولا يجوز التزويج في بل التزويج قبل قبضه ولو
 باع ابيها بفضله او بثلثي يافق با قبل قبضه فانه
 بيع التزويج لو اشترى امة تساهى بها المصنف طوف

قيسه الف بالعين وتعد الف من الطوق الموشى
 بالعين الموشى فالطوق الموشى يسمى
 حلية خمره بانه وفوقه من فيه حلية وان
 وقال يحيى بن خنجره وان عرفه بالقبض في السيف
 ووزنه ان يخلص بلا ضرر ولا يبل قرحها وانما
 مشركه طبعها وان احسن بعضه الموشى بالعين
 بقطعة او زده ولو احسن بعض قطعه فانه
 الباقى بقطعة بلا ضرر ووزنه ربع درهم ودينار ودينار
 وربع كرويه كروي بوزن كرويه وربع احسنه ربعها
 بعشرة دراهم ودينار وربع درهم موشى ودرهمين
 خالصين بوزن درهمين موشين ودرهم موش ودينار موش
 موشين على او عشرة موشة ان وقع الدينار ودينار
 الموشة بالمشقة وما قبل المشقة او الذهب فانه
 حلي فلا يجوز بيع الحلي الا بالبيع بعينه بعينه الا ان
 وزنه ولا يستعمل الا وزنه او ما قبل عليه الموشة
 فانه حلي الموشة بغيره بالحق الموشة ووزنه حلية السيف
 وبيع بعينه بغيره بغيره بالحق الموشة بالحق
 والبائع والاشترى ان يزوج منه وزنه او موشة
 او وزنه ولا يبيع بالعين كونه موشا ولو اشترى

فنه وقيس بعضه
 واكثره صحيح
 فقط ولا كاد

و

فانه حلي السيف وقال لا يبيع حلي السيف
 موشا بغيره موشا بغيره موشا بغيره موشا
 والمثوب الموش الموش في التبايع الموش
 وكذا في العرفه وقيس له كذا بوزن السيف بالفلوس
 ان فقه وانما اشترى فان كسرت فلانها في
 كسرت الموشة ولو اشترى فلانها فانه
 الموشة بغيره بغيره موشا بغيره موشا
 السيف بغيره بغيره موشا بغيره موشا
 فلوس او دينار فلوس بغيره موشا بغيره موشا
 ما يبيع بعينه بغيره موشا بغيره موشا
 الى موشة بغيره موشا بغيره موشا
 نصفه الاجتهاد في البيع في الحلي وعند جامع في الفلوس
 ولو كسرت اعطى موشا بغيره موشا بغيره موشا
 بغيره موشا بغيره موشا بغيره موشا
 الاجتهاد في البيع في الحلي وعند جامع في الفلوس
 فانه لا يبيع في المبالاة في الدين وهو الاصح والاصح
 الا ان يملك البائع او اشترى بالانفس بالمال
 فالاولى في نقد مختلف بقية او بقرعة ونحوها
 بغيره موشا بغيره موشا بغيره موشا

برهنه

22

فان سمعت من قلب
صم ولا تراك من غير
والفهم هو

في قوله بالكثر على نفسه حاشية فان كسر بلا امره
 عليه ما ادعى عنه وان اجازة المفضل عنه وان كسر
 رجع ولا يطله قبل الاداء فان لم يزل فله راحة
 وان كسر في حقه وبطل المفضل او بالاصل
 وان اراد الطالب المصيل فان اراد ما قد يربك
 المفضل في نفسه وانما عند لا يبرأ الاصل ولا يبرأ
 عنه فان كسر بالذين حال فربما الى وقت فربما
 عن الاصل ايضا لو صالح المفضل عن المصلحة
 برضا ورجع المفضل ففقط ان كسر فله راحة
 على الاصل في نفسه انما رجع المفضل ففقط
 بالالف وان صالح عن رجب المفضل فله راحة
 الاصل وان قال الطالب للمفضل بالامر ردت الى
 من المال رجع على اصله كذا في ردت هذا في
 خلافا في ردت في ردت لا رجع وان كان الطالب
 حاشية رجع اليه في البيان في المال ولا يبع تطبيق
 البراءة عن الكفاية بالشرط كذا في البراءة
 الصفة ولا يجوز الكفاية بما تعدد استفاوه في
 كذا حد ودو القصاص لا بالاعين المضمومة
 المبيع والمهر يوزن لا بالامانة كما لو ديت والمتعاقب
 والمساخر ومال المضاربة والشركة ولا يبرهن عن

وانه امر المفضل
 او امر عنه

صحيح كذا في الكتاب كذا كسر بلا امره
 الاستحسان عند الامام ولا يلحق على دية معينة
 او بحد عند معين بخلاف غير المتعين ولا عن
 متينة مثل غلظ كذا لا يلقا قبول الطالب في غلظ
 وقال ابو يوسف يجوز مع غيبة اذ يملكه كذا
 قال المصنف لو ردت غلظ عن غلظ ففصل في غيبة
 الرضا كذا انما كذا ولو كان لا يفتي اخلف فيه
 المصنف ويجوز بالاعانة المضمومة في المصلحة
 على سائر الشهود والمضمومة والمبيع سائر
 المبيع في المصلحة والمهر يوزن الى الامن والمساخر الى
 المصنف وبالفصل **فصل** في ردت الاصل فاما الى
 المصنف قبل ردت المصنف الى الطالب لا يبرهن ردت
 فيه المصنف لا يصدق به ورتد الى المصنف
 ان كان المصنف ردتا معين كذا يبرهن ردتا ولو
 اصل كذا ان يبرهن عليه فربما فصل في ردت المصنف
 وارجع عليه في كذا الاخر كذا ردت على المصنف
 يبرهن ولو برهن ان له على ردتا المصنف فربما
 قضى بطريقه ولو لم يبرهن ففصل في المصنف
 المورك المصنف في المصنف تسليم غلظ دعوى المصنف

فيما قضى له به عليه
 ففان الغريم في ردت
 الطالب على المصنف ان الغريم

تعد بشي في المطالبه ولا تبطل المطالبه يا فتى يا فتى
 محال عليه وعنده واذا حال محال عليه
 اما حال به فقال احلت برين على عليك لا يقبل
 بلا حجة ولو طالب بمحيل المحال محال محال محال
 برين على عليك لا يقبل بلا حجة ويكون السخفه
 الا قراض مستوط العلقين **كتاب النفقة** النفقة
 على الزوج من الزايف والفضل المصادق او المصدق
 هو اهل الشهادة ونشرط اهله شرط اهله والنفقة
 اهلها هو اهل الشهادة وهو يصح تقيده ويجب
 ان لا يفتقر الى بيع قول شهادة ويجوز ان لا يقبل
 ولو فسق العدل يستحق العزل ولا يفتقر الى طهر
 المفهومة عليه من ثمنها ولو اخذ القضاة اربعة
 لا يصرفوا في اهلها يصح من غير قس ولا
 لا يفتقر الى بركة القاضي نفقا غليظا جارا احدا
 وينبغي ان يكون موثقا في دينه وعفا عنه عقله
 وصلاحه فانه عليه السنة والانا ذو وجوه النفقة
 وكذا المفق والابترها بشرط المولد فيصح تقيده
 محال محال الا قرض الاول وكسره التكاليف
 خاف لم ينفقه المهر من القيام به ولا بالاسرار

نحو

شقي من نفسه باء او غيره ومن نفسه من له فرض عليه
 ولا يلزم القضا ولا يسئل ويجوز تقيده من السلطان
 الجار ومن اهل البقي الا اذا كان لا يمكن من القضا
 يجوز واذا انعكس الحال فيوان قاض قبده فمهر الخط
 التي فيها التكاليف والمخاطر وغيرها وبنت اهل
 يتبين انها تحضر المهر من او امه ليس الا في نفقة
 ويحل ان يقر في حق غيره على زوجة ويمنع من حال
 على غيره من اهلها من نفقة غيره الزوجه لا يعمل قول
 المهر من الا ان ينادي عليه ثم ينفى بسبب بعد التظلم
 في امواله ويأخذ منه كنفه فينفق في المهر والمهر
 المهر في نفقة او باقرار ذي السبب لا يقبل المهر من
 الا اذا اقر ذو السبب منه ويجوز الحكم بحل
 لها من نفقة المهر او نفقة المهر من نفقة المهر
 واذا نفي المهر من نفقة المهر ولا ينفق المهر من
 قهر او من جهته من نفقة المهر من نفقة المهر
 من نفقة المهر من نفقة المهر من نفقة المهر
 لا ينفق المهر من نفقة المهر من نفقة المهر
 ويعود المهر من نفقة المهر من نفقة المهر
 بين المهر من نفقة المهر من نفقة المهر

نحو

ولا يبرأ اليه ولا يصفى ولا يفرج ولا يخلص اليه
 يفرج صوره لا يفرج قوه وكرهه غلبه انما هو موقوف على
 كبره واستغنى به عن غيره من موضع النزول ولا يفرج
 في جلاله ولا يفرج في عظمته بل هو في عظمته
 او جرم او عظمته او جلاله كلفه من الغنى والافاق
 اليه لظهوره في شئ قال له ما طما وان شئت
 واذا نظرت احدكم اسكن الاله **فصل** واذا شئت
 صرح لعدو في طلبه من خصمه فان غلبته بالادب والظفر
 الا اذا امد به بالادب فاني وان غلبته باليد من خصمه
 الام بالفرق وقيل لما كان ادنى من خصمه في القوة
 يبرأ الى الخصم والفرق اولى من ان يبرأ اليه من الخصم
 والمخالفة ما عدا ذلك الا اذا برهن خصمه ان له
 وجهه في طلبه لظهوره انه لو كان له ما لا يظهر به
 الصحيح وقيل من يبرأ او غلبه فان لم يظهر له ما لا يظهر
 سبيل الا اذا برهن خصمه على اساره فيمنه من خصمه
 ولا يبرأ اليه على عسا وقيل وجهه على عا لا يفرج
 ويخلص اليه لظهوره في وجهه لا والرفق به ولده
 الا ان ياتي في الافاق في طيره ولو من موقفه لظهوره
 له في جلاله وفيه الا في ولا يخلص اليه من الشغل

فيهم

فيه هو الصحيح ويخلص من طبعه بان ياتي ان كان فيه
 خلقه واذا غلبته القوة ولم يظهر له على سبيله لا يفرج
 حيله وبين طبعه بل لا يفرج ولا يفرج من الشغل
 والسر في اخذ من فضل كبره فيمنه من خصمه
 ان يورد رده حيله وان كان رده حيله
 على ارب ولو كان الدين لرجل على امره لا يفرج
 بل يثبت امره فلا يفرج ولا يفرج الا اذا ظهر له
 فيه وبين طبعه الى ان يبرأ ان له ما لا **فصل**
 اذا شئت واخذت من خصمه من خصمه حكمه وان
 بالحكم هو السجل وان شئت واطاعه لا يخلص
 بل يثبت على الحكم المكتوب اليه ويحكم بالخاص
 الى القاضي والكتاب للحكم وهو نفس الشك في
 وقيل في كل ما لا يسطر به الشبهة للدين والعقل
 والانتاج والنسب الفصحة والاعانة والمصارفة
 الجورين وعند من يبرأ في كل ما يتصل عليه الشك
 ويرتفع لا يبرأ ان يكون الى معلوم بان يكون
 فلا ان يبرأ من غيره فان شئت فان يبرأ الى كل
 من يبرأ اليه من خصمه المسجل ومنه على من يبرأ
 ويخلص من طبعه فيكون اسما بهم واخره فيمنه من خصمه

وخطها لا يرد بسبب اليهم واما لو كانت لا يرد بسبب
 خذ ذلك معنى انهما دهم انهما لا يرد بسبب
 واختار السرخسي قوله وليس الجواب ان
 وحصل الى الكتاب ان الخط لا يقبل الا
 بحضرة محققه بشهادة رجلين او رجل واحد
 ان ذلك في سلكين القاضيين في اية عينه وسلم
 الشافعي في كتابه وصلى الله عليه وسلم ان كتابه كان
 وعنه ان الخط لا يقبل الا بشهادة رجلين او رجل واحد
 على الخطم والزمنا فيه بطلان الحكم بجهت المحدث
 بوجه ان قبل وصول الكتاب وبعثه الى الكتاب
 ان كتب بعد ايام الى المصنف ليصل اليه في كتابه
 لا يجوز للخطم ان يتقدم على المصنف واما في علم القاضيين
 بشي من مقتضى في دعواه لا يرد بسبب ما جاز له ان
 بنفسه **فصل** في جواز قضاء المرافعة في حدوده وقدر
 ولا يختلف قاض الا ان يقدح في اية ذلك بخلاف
 المأمور بالقبض واما في اختلاف الموقوف اليه فلا
 ينزل بمزله ولا يرد عليه بل هو ثابتا لا يميل في حق القاضيين
 اليه ان قضى بشي من مقتضى او يثبت ما جاز له في الحكم
 واما في حق القاضي حكم قاض المرافعة في امر مختلف

المصاد

والقاضي اذا كان قاضيا في الحدود فله ان يقضي في الحدود
 ولا يقضي في غيرها ولا يقضي في الحدود الا في حدوده وقدر
 ولا يقضي في الحدود الا في حدوده وقدر ولا يقضي في الحدود
 الا في حدوده وقدر ولا يقضي في الحدود الا في حدوده وقدر

في

في الحدود الاول امضاء ان لم يخاف الله ولا الناس
 المشهورة والامعاء واما اجمع عليه جمهور لا يثبت
 فيه خلاف لبعض النسخة بحسب او حصة ينفذها
 وبالحسب او حصة ينفذها الزور اذا اتى سبب معين
 وحدهما لا ينفذ باطلا بشهادة الزور فلو كانت
 يثبت دعواه ان زوجه او حكمه بحسب قوله فلا يثبت
 الاطلاق لم يثبت لا ينفذ باطلا في النسخة
 بغيره في خلاف ثمة غاشيا او طاعة لا ينفذ عند
 ويرتفع عند الامانة يثبت ثمة غاشيا او طاعة لا ينفذ عند
 ولا ينفذ على غاشية لا يثبت ثمة غاشية او طاعة لا ينفذ عند
 لم يثبت ثمة غاشية او طاعة لا يثبت ثمة غاشية او طاعة لا ينفذ عند
 ليس له ان يثبت على الماخذ فان كان شرعا لا يثبت
 على ان يثبت في ذلك فلا يجوز ذلك للمصنف ولا
 الا بانه الاصح **فصل** في حكم خصمان في التمسك
 ليحكم بينهما في حق وتقدم عليه في حقه او اقرا او حقه
 او اجناده باقرا او حقه في حق وبعده ان يثبت
 حال ولا يثبت الحكم من جهة ان يجمع قبل حكمه لا يثبت
 وقع حكمه في قاض امضاء ان وافق بوجهه والامضاء
 ولا يصح التمسك في حدوده وقدره بغيره في سبب المصاد

احد كسب من له جود او قال ان كان ما جود
 انفسه الا من جود وضع عند اعيان وفي المقتول
 منه لا تاتى في قسيل في خلافه اذا حضر القريب
 و وضع عليه في جود لا عادته اليه و من اوصى بملك
 ما و فيه على اهل له ولو قال في امواله اطلق
 فهو على اهل الزكوة و يدخر في ارض الموت عند
 الجود و من جود في امواله في ارض الموت عند
 من قوته فاذا اصاب ما لا تصدق به اهل
 و من اوصى اليه لم يعلم فهو و من جود في خلافه التوكيل
 و قسيل في الاجابة التوكيل خير فودان فاستح
 لاقى المثل منه الاجابة عدل او سوزين و عندهما
 هو كالا لانه في الخلاف في اجابة التوكيل في جود
 و التوكيل في البيع و البكر في التوكيل و من جود
 في التوكيل و لو باع القاضى او ابنته جود القرض و اخذ
 المالى انصاع ما استحق البعد لا يفسد و يرجع المشتري
 على القرض و لو باع الوصى لاجلهم بالامر القاضى
 استحق الوصية في جود و من جود المالى رجع المشتري
 على الوصى و لو باع القرض و لو قال في امواله اطلق
 ما تم قضيت على جود بالزكوة او اطلق او القرض

الزكوة

و سبيل جود و كذا في العدل غير العالم ان يستحق
 حسن نصيبه و الا فلا ولا يملك جود في المولى
 علم بينه من جود العلم و لو قال في امواله اطلق
 ملك القرض و جود في امواله اطلق في جود
 قضيت بقطع في حق قاضى في امواله او قطعت
 او اقرق بكونه ذلك حال و لا يملك جود في امواله
 ولا يجوز جود في امواله في جود في امواله
 قرض و اقرق القاضى في جود في امواله
 هو البيع و اطلق او الاخذان كانت دعواه كذا
 القاضى في جود في امواله الاول **كتاب التوكيل**
 في اجابة رجب في الجود في امواله لا يملك
 قضيت في جود في امواله في جود في امواله
 التوكيل اذا اطلب منه الا ان يقيم الحق بينه و شره
 في جود و افسد و يترك التسوية افسد لا سرق
 و شره لا تترك افسد و يترك التسوية افسد لا سرق
 و جود في امواله و لا يملك جود في امواله
 جود لا يملك جود في امواله و كذا في امواله
 المولى و من جود في امواله لا يملك جود في امواله
 الارش ايضا و ليس ذلك جود في امواله

علا لكان او غير عال كالمطعم والبرص والعلاق
والولادة والموته وشبهه لخلق حرة والاسلام
والعدالة والنظر الشهادة فلا يقع لو قال اعلم
ولا يسأل فليس هو شهادته بل هو على الحق لا يصدق
وقد وعده على يمينه بيمين الحق في سرائر وعنه
يقين في زمانه ويجوز ان لا يسمع بالسراويل التي يلبسها
علا لكان الاصح وقيس عليه من قوله عدل على ان يصدق
ولا يقع قبوله على نفسه بغيره هو عدل على ان يصدق
فان قال هو عدل صدق فثبت الحق على الواحد
الشريعة والشرعية والامر لا الملة في الانسان
اموط وعنه لا يميز الا بينه وبين غيره
تلك الحيلة في دور السر **فصل** يشهد بك يا مسلم
او ذاه كالبيع والاقراء وسلم المالك والخصم
وان يشهد عليه يقول كاشد لا اشهد في ولا يشهد
على شهادته غيره اذا اسمع او اذاع او اقرها او اقرها
علم يشهد به غيرها ولا يعمل شاهد الا في حقه لا في حق
يخط علم يشهد به غيره عند ما يجوز ان كان عطفه في يده
ولا يشهد بغيره الا ان يسمع او يسمع او يسمع
واقترانه ولا يشهد على غيره اصل الوقت اذا

اخره

اخره به من شق بيمينه عدل او عدل وعده ليعين
وفي الموثق على العدل ولو انشأ هو الخشاع ويشهد
راجله على جملته في حق غيره المصنف انما هو من
ذات جلاله وانما يمكن ان يصدق بيمينه انما هو
انما هو جلاله ومن انشأ يشهد على غيره في يده
في يده فله المالك انما هو في يده في يده في يده
ان علمه قد امكن من غير ان يصدق بيمينه في يده
لما يصدق ان يشهد بالسراويل او بيمينه اليد لا يصدق
شهادة من غيره في يده او يصدق بيمينه في يده
باب في تبيين شهادة من لا يقبل شهادته
حمله على من لا يقبل شهادته او لا يقبل شهادته
في البصير الا ان يصدق في الحق والعصر او ان يصدق
والبيع ولا يشهد في الحدود في حقه وان يصدق
حمله على من لا يقبل شهادته لا يصدق ان يصدق
ولان مسلم وعنه وملكته ومن احد الوهابين المالك
والشريك في شهادته بيمينه ولا يشهد في يده
الذي يصدق في يده في يده في يده في يده
على حقه في يده في يده في يده في يده
وبالطهور او يصدق في يده في يده في يده

ن
شأنه بالحق

في كونها قطع وان استلحق في الزكوة وهو الاخر لا
 وعندها لا يقطع خبره في الخصية انما قالوا
 واحد بالشرع اما المكتوبة بالحق كانت روت وكذا
 النسخ على ما في الصحيح عن قور الرمن والطحاوي
 البصري العتاق والرازي والبراءة وان ادعى الملام
 كوجوب الدرس والاجارة كما في عندنا المروية
 العتاق بعبد الله في النسخ انفس بالشرع انما هو
 فوق فيه جاز دعوى الاقل والكسر والارادة في
 ايضا ولا بد من خبر في شهادة الارث بان يقول الشاهد
 مات وترك ميراثا للهوي او مات وهو اعلم او في غيره
 خلافا للابن يوسف فان قال كان هذا الشيء الارب
 المروي باعادة مروي السواء او دعواه ياء فيلطف
 وان شهدوا ان هذا الشيء كان في يد المروي
 كذا روت وان شهدوا انه لم يكن عليه قبلت ولو اقر
 المروي عليه انه لم يكن في يد المروي لم يبال في ذلك ولو شهد
 باقراره بذلك **باب في الشهادة** قبل
 في خبره وقور ان تكثره وشرطها انفس
 حضور الماصلي يوم من او سمعوا ان يشهدوا
 على اصل انما لانهم في الشهادة

ن
قوله

انما شهدوا الاصل في الشهادة في ان يشهدوا
 يقول الغرض عند الاداء شهد ان طلاق اشهد في
 بلزاد وقال في الشهادة في يد ويصح انفس بل في
 اصل واحد الشاهد من الاخر فان سكت عنه جاز في
 في حاله عندنا يوسف بن عبد الله قال في زينة
 وشهد في شهادة الزعم بالحق الاصل الشهادة وان
 على شهادة اثنين على طاعة بنت العلاءة وقال في
 انما يوجبها وجه المروي باعادة ولم يدر بانها
 بها يام لا قبلت في شهادته من انما هي ولو انفس
 الشهادة فانها لا يوجبها التمسك بالزعم فيبطل
 فقهه واستمر به ثم جاز في الشهادة او في طاعة
 والشهادة الى المصير او الحجة الكبيرة والى السكنا
 الصغيرة طاعة **باب في الرجوع من الشهادة** لا يصح
 الرجوع عنها الا عند فاضل فادعى المشهود عليه
 عند غيره لا يخلط من لا يفسد به في طاعة فانه
 ادعى في نفسه عند فاضل ونفسه اياها كان رجعا
 الحكم لا يلزم وان بسده لا ينقص صفاته
 بها اذا قضى المروي من طاعة فانه رجعا فان
 رجعا بعد فاضل كان رجعا ام صفاته ان رجعا

ن

ضمنه صفاته والعقبة له يعني اللين رجعا فان
 شهده في طاعة رجعا واخبره

وان رجح اخو عتقا نصفه وان شهد رجل وامرأتان
فرجحت واحدة نصف البعاه وان رجحت نصف نصف
وان شهد رجل وعشر نسوة فرجح فان لا يضمن شيئا فان
رجحت اخو يضمن النسخ ربعا وان رجح العشر يضمن
نصفها فان رجح الكل فغنى الرسل سدس وعليه يضمن
نصفه اسداس وعنده ما يضمن نصفه وعليه يضمن نصفه وان
شهد رجلان وامرأة ورجعوا لعزم على الرجلين
ولا يضمن راجع شهد بطلان بغيره يضمن عليه ولو عدل الا
عازا على مهر المهر ولا يشهد بطلاق قبل الدخول
ويضمن في الطلاق قبل الدخول نصف المهر وان
البيع ما فقه من قبله البيع وفي النسخ القيمة ورجح
القصاص الدية فقط ويضمن الفرج ان رجح الا قبل
ان قال ان شهدته على شهادتي ولو قال ان شهدته
وقطعت يميني عند محمد لا صدقها وان رجح الاصل
والفرع ضمن الفرع فقط وعنده يضمن المهر ومهر
ابن المهرين شاة او قول الفرع كذب احبني او غلط
ليس بشيء وان رجح المهرين عن الزانية يضمن خلافها
انها ولا يضمن شاة الا احصاهن برجمه ولو رجح
شاهدين ومن شهد الجاهل فاحقه ولو رجح من شهد

اندر ضمیمه

الشرط و هو اخذ الشئ في حكم ان لا يذوقه
والا يذوقه عند ما يرجع جرحه وجرحه
الغاية التي من غرضه في التصرف وشرطه ان لا يكون
يملك التصرف والوكيل يعني العبد ويصدق فيمن
توكيل من الجاهل او المذنون من الجاهل او غافرا
او غيبا غافرا وعبد الجرح من الجاهل يقتل بغير
وبقاء الجرح وبانقضاء الالف سنة وقود غيبه
الوكيل بالخدمة من الجاهل بشرطه من الجاهل
الان يحل المولى ان يملك خدمه الجاهل او غافرا
مسافة سنة او غافرا غير مسافة من الجاهل
وعندما لا يتعدى من الجاهل مطلق عند نصيبه
الوكيل من الجاهل كسب عبادة وصالحه انما يتعدى
من ان يكون جرحه في الجاهل بغير نصيبه من
ويطارد بغير الاستحقاق ويحجم في عبادة
ويزد بره من الجاهل او مولا ويصدق ان لا يذوقه
ويحجم في عبادة وفي نفسه ان كان في جرحه وكذا
شقة من الجاهل ثبت المولى انما يتعدى
قريب وكذا من اذ وصق عند نصيبه من الجاهل
بالجرح والحق وصق من الجاهل ومولا من

١٢٤

وعلق على كل جنة وصدق وصادق وصادق وصادق
 ووافق وشارك وشارك وشارك وشارك وشارك
 بالهم ولا وكيلا لغيره ولا يبدل في الشئ
 منع التمس من المولى فان دفعه ايسر من ولايته لغيره
 فانما وان كان المشتري على المولى من دفعه لغيره
 به وكونه ان لم يكن المولى من خلافه لاني لو دفعه
 المولى لغيره وان كان دفعه لغيره فلهما منه دين
 المولى وان المولى **عنه المولى بالبيع والشر**
 لا يبيع المولى لغيره ان يبيع لغيره فلهما منه دين
 لا الشرب والوايه ما به لا يبيع لغيره وان
 يبيع التمس فان يبيع في الشرب له دينه وكونه
 ان يبيع في الشرب الوايه لغيره او يبيع في الشرب
 وحقه ان يبيع في الشرب لغيره فلهما منه دين
 او يبيع في الشرب لغيره فلهما منه دين
 وكله يبيع لغيره وبيع على البصر وقيده فيس
 على البصر كغيره لغيره وبيع على البصر وقيده فيس
 في وسطها وفيه من المولى على البصر وقيده فيس
 المولى لغيره وبيع على البصر وقيده فيس
 البصر ان يبيع لغيره وبيع على البصر وقيده فيس

فورا

فورا

وقال لا ازم للمولى ان يبيع ولا يبيع ولا يبيع
 وعلى هذا اذا امره ان يبيع ولا يبيع ولا يبيع
 عبد المشتري نفسه لغيره سيدة فان قال يبيع نفسه
 في بيعه فله وان لم يبيع لغيره فله وان لم يبيع
 في بيعه لغيره سيدة فان قال المولى لغيره
 لنفسه فله من دفعه لغيره ولا يبيع لغيره
 في بيعه لغيره وبيع لغيره فلهما منه دين
 واذا قال المولى لمن وكله بغيره عبد المشتري
 عبد فلهما منه دين وقال المولى لغيره بغيره
 المولى ان لم يبيع في البيع والافضل لغيره المولى
 في المولى وان لم يبيع في البيع والافضل لغيره
 فان يبيع في البيع لغيره فلهما منه دين
 وان يبيع في البيع لغيره فلهما منه دين
 المولى لغيره وبيع لغيره فلهما منه دين
 ما سمي في البيع لغيره فلهما منه دين
 في بيعه لغيره وان يبيع في البيع لغيره
 المولى لغيره ان يبيع في البيع لغيره
 ونوبى لغيره بغيره السلم والمصرف فلهما منه دين
 لا المولى وكونه ان يبيع في البيع لغيره

الخير

على الاصل في البيع النكاح بالثمن كما في البيع
 فابعد المال في المطلق كما في من مثل الان في البيع
 بالثمن عليه كذا في وفي اودعها له في البيع
 في يوك ودية ولا في من لاد قبله حتى لا في البيع
 بالثمن خلا في لا في بوسه فان كان في المثل في
 مثل النظر للمعنى على البت كما في كروى في البيعة
 بالثمن ودية المنة والخصم لا رايها وكذا في البيع
 كيدس لم يوك المعنى بخلافه في الاثمة ودية
 شيئا فانما في الفقه في العلم وان شذوه وجب
 في البيع البتة ولو ائتمت المنة وادعاه على عتبه
 على شئ من ولا يفتد بفسد **باب في البيع** ولو ائتمت
 في فقه المني او البيع او فقه حكم من ومن وان شذوه
 فليت في الزبارة وان جرحه في البيعة في البيع
 احد في بيعه في الاقوى والافضل في البيع فان لم يوك
 احد بالبيع في الاقوى فليت في البيعة في المنة
 في المنة بانهما من ومن فلي في البيعة
 وان جرح في المنة في البيع بطلت احد في البيعة
 لو ائتمت في الاقوى او شرط في البيعة في المنة

2

وحلف المظفر والابعد بملاك البيع وحلف المشتري ومنعه
 بغيره فان بيعه ونظم القيمة وكذا الخلاف لو عذر
 الزد وهو قائم ولا بعد بملاك بعض الاذن
 بوضعه بالبيع بغير حصة الزد كما عند جماعة فان
 وزد الباقي والقول المشتري في حصة الزد لا يفسد
 ابي يوسف وعزم فيه عند قوله وتغير خبره قالوا
 يورث البيع وان اختلفا في حصة الزد فله القول
 للباقي وان اختلفا في حصة الباقي فله القول للمشتري
 بعد حلف البيع بخلاف احوال البيع ان لم يفسد
 البيع المبيع وان فسد فلا يخالف خلافاً في قوله
 قدور راسل المال بعد حلف السليم لقول المظفر
 فيه لا بعد السليم ولو اختلف في قدور الاجرة فله
 او قيمته في حصة السليم فانه اذا وزد او جرد ^{في}
 المستأجر ان اختلف في الاجرة وبين المورج لو في
 حلفه على المورج لو عوى الا وهو انهما يبرهن قبل
 وان يبرهنه المستأجر في الحصة وجه المورج
 الاجرة وبعد كيفية الحصة لا يجازي القول للمشتري
 وبغيره بشئ البعوض فما اختلف في حصة الباقي والقول
 للمشتري هو مما يفتوا به في حصة قدور الزد ان اختلفا

وادخل على الصدقة والقبض من رايه فمعه مائة
 بر من خارج على مائة مائة وادخل على مائة مائة
 خلاطه خروايد وكذا الخراف لو كانت اليد
 بر من خارج وادخل على مائة مائة وقت
 كالمخرج اولى عند ابي يوسف في وقت اولى
 المخرج في ايامها او في وقتها المستقر لها
 وعند ابي يوسف في وقت اولى وعند غيره في وقت
 اولى وان بر من خارج وادخل على مائة مائة
 اولى وكذا الخراف لو كانت اليد
 المستقر عند ولو لم يكن احد على الملك المطلق
 على المخرج فهو اولى وكذا لو كان خارجين ولو قضى
 بالمخرج في اليد فمعه مائة مائة على المخرج
 الا لا يبعد ذلك اليد فمعه مائة مائة على الملك
 المطلق على المخرج قبيل ويقتضى القضاء ولو لم
 لا يكثر فمعه مائة مائة لا يقتضى الاقرة
 كالمخرج والذين في المخرج والمستقر في المخرج
 وما يتكرر في المخرج المخرج المستقر في المخرج
 المخرج في المخرج المستقر في المخرج
 في المخرج المستقر في المخرج المستقر في المخرج

الشيخ بمعنى

بر من خارج على مائة مائة وادخل على مائة مائة
 فهو اولى وان بر من خارج على مائة مائة
 ولا تخرج تخرج تخرج تخرج تخرج تخرج
 قضى المخرج وان اراد في القضاء على مائة مائة
 وتخرج المخرج ايسر قضى في اليد وعند غيره المخرج
 وان اراد في القضاء قضى في اليد ايسر وان كان
 في اليد ايسر قضى المخرج في المخرج وان كان
 المستقر وان اذ في احد خارجين نصف دار والا
 كالمخرج المخرج المخرج المخرج المخرج
 كانت في المخرج المخرج المخرج المخرج
 قضى وان بر من خارج على مائة مائة
 وان في المخرج المخرج وان في المخرج المخرج
 وان بر من احد خارجين على مائة مائة
 المستقر في المخرج المخرج المخرج المخرج
 المستقر في المخرج المخرج المخرج المخرج
 المستقر في المخرج المخرج المخرج المخرج
 المستقر في المخرج المخرج المخرج المخرج

الشيخ

الشيخ

بل الجازان فيه سواء وان كان الحق جرحه غرضه من قوله
 ولا ترجع بالانكسار منها وان كان لا حسمها غرضه من قوله
 اقل فهو لما جاء في قوله لا ترجع من غرضه في قوله لا حسمها
 من قوله ولا ترجع اقل غرضه في الاتصال ولا لزم من قوله لا حسمها
 وقيل في الجرح وذهبت من ادراكه في عبوديته
 في حق سائرهما ولو ادعى ارضاء الحق فيهما في قوله ولا ترجع
 قضى بينهما فان برهن احدهما ان كان بينه وبين
 او بيني واحضر قضى بيسوده في قوله لا ترجع من غرضه
 قال لا ترجع فان لم يكن له ان قال لا حسمها فلا فاقه
 عبوديته في قوله لا ترجع من غرضه في قوله لا حسمها
 عند كبره لا يقبله في قوله لا ترجع من غرضه في قوله لا حسمها
 لا قل من انفسه من غرضه في قوله لا حسمها
 ووجه انه لو ادعى البيع او رد الشراء او اذاعه
 المشتري مع رده او اذاعه او اذاعه او اذاعه
 الام او عقده او رد حقه من الشراء في العقد وكل
 الشراء في الموت وقال لا حقه فيها ولو ادعى بعبوديته
 او عقده ردت ولو ادعت لا الشراء في انفسه من غرضه
 في سنين او حقه المشتري في حكمه قال لا اقل لا حقه
 وان كان لا حقه من سنين لا يثبت في قوله لا حقه من غرضه

المستوفى

المشتري في ان كان له من ثمنه على المتكفل ولا زاد
 البيع ولا يفسد المولد وان قام بعدد ولا فسخه ثم ان
 بعد بيع المشتري بعت غيره وادبغ مشترى بكونه
 لو باع المشتري اوله بعت باه او بغيره او بغيره
 ثم كانت القرى صحت ونقضت بعت القرى المتكفل
 او بغيره ولا فسخه فاعتقه مشترى ادعى البيع الا ان
 يشترطه على عطف المشتري ونفي بعه من قبله
 هو ابن زوج من قال هو ابني لا يكون ابني وان جدد
 بنوته وعتد بالبيع ان جدد ولو كان في يوم واحد
 فادعى الميراث ردوا الكافر بنوته فهو متبرع الكافر
 ولو كان في يومين فزعم انه ابنه من غير ما ادعى
 انه ابني فزعمه فهو له كما ولو استولى مشترى ثم فسخ
 فادعى له على الابن في يوم الفسخ كان ثمن المولد
 فله ان يرد له ولو لم يرد وان فسده الابن من قبله
 كذا ان فسده من غيره وبتدبيره بعت بغيره على
 باع لا بالمشترى **باب الميراث** هو ان جدد من الاصل
 ولا يبيع الا للعلم وكله ظهر اليه من لاشئ وبيع
 الا لقرابة الميراث ولا فسخه وانما فسخه وانما فسخه
 ملك من مسلم او غير المسلمين حتى مات ولم يمان

فإنه أوضح قصدتهم بعد موت المقر الأول القصد إلى الزيادة
بعد موتها وعند ما أصبح الضياء وإن اقترن به الولاد
لأنه وعلم الغيب ورزق أن لم يكن له وارث معروفه
والجسد وحرقات اليه فاقترن في شرا كذا الأرض
والغيب فليد لولاه لا يذنبها الميتة من غير حاف
أحد بها بقصد أبدا بقصد نصف البقاء لا آخر ولا شغل
المقر **في البدل** هو قدر من الشتر ويجوز مع المقر
وشركت أو أكثر كالاول لا يجوز أن وقع من أن يملك
فثبت فيه الشتر والرد بالبيع خيار الزمته والشرط
ويستعمله البدل الإجماع المصلحة أو بشرط العقد
على تسليم البدل وإن استحق بعض المصالح عنه أو لم يرجع
بكل البدل وبعضه أو استحق بعض البدل ولا يرجع
المصالح عنه أو بعض وإن وقع من أن يملك شتره الزمته
فشرط في الموقوف في كل موت أحد بهما في المرة
والاستمرار معاً شتره حتى الذي وفدا البيوع وقطع
الماضي حتى تمت الأثر فلا شتره في دار صول لم يشرط
أحد أن يملك في دار صول عليه أو كما سبق في الموقوف
أو بعضها في الموقوف حتى البدل يرجع بالمقتضى
وإذا استحق البدل أيضاً أو كما يرجع الذي إلى دار صول

في قعره ووجدنا البودل فبذلنا له ما كنا نحتاجه من القطن
والصالح من بعض اوراقه والياض وبقية ان نرعى البودل
شيئا او من ثمنه وخرجوا اليه **مسألة** تجوز الصلوة في قعر
اللاجر اذا كان مستويا ويجوز ان يركع في المال والكتف
والخفاف في الكتف وعلوه انما هو اذا احتج بالركوع في
الركعة فاحتج بالركعة الاولى والاعية وهو في الركعة الاولى
وكان في ركعة واحدة عليه ان يركع في ركعة واحدة
بحال الصلوة في التلج بازو اللاجر وان ادخله الارض في
الركعة والاعية وهو في الركعة فاحتج بالركعة في ركعة واحدة
فكذلك وان حاله في ركعة واحدة فاحتج بالركعة في ركعة واحدة
فيصل الصلوة في الركعة بالاعية في ركعة واحدة في ركعة واحدة
انما قالوا ان الصلوة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة
بالركعة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة
الركعة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة
ومعنا ان الصلوة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة
انما قالوا ان الصلوة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة
ومعنا ان الصلوة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة
انما قالوا ان الصلوة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة
ومعنا ان الصلوة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة

المضاربة من غير حصة انتم تطرحون في قوله لا فائدة
 لنفسه لو شري في مضاربة بالنصف فان المضاربة من غير
 بالبيع واشترى بها عبد نصفه عاقبة قبل ان يبيع
 المضاربة بينهما والمالك الباقى ربع العبد المضاربة بينهما
 المضاربة ورأس المال المأخوذ من حصة المالك لا يبيع من المدة
 الا على العين فلو بيع بأربعة آلاف ففقدت المضاربة ففقدت
 الا على البيع منها حصة منتهى ما لو اشترى من رأس المال
 عبد انجسناه وباعه من المضاربة بالنصف لا يبيع من المدة الا على
 حصة ما لو اشترى من مضاربة بالنصف فان المضاربة من غير
 بدل العبد ففقدت ربعا خطا فخرج العبد على ما بقية
 على المالك ما اذا فوجى من المضاربة وتقدم المضاربة
 بغيره والمالك ففقدت ايامه ولو اشترى من المضاربة من غير
 ففقدت الا على قبل ففقدت دفع المالك المخرج ثم وفهم
 ما دفع رأس المال ولو كان مع مضاربة المالك ففقدت
 وضعت الى العاقبة ربح العبد وقال المالك بل ربحت
 اليك الا المبيع فان القول للمضاربة ولو ففقدت
 في قول المالك ففقدت ذلك ولو كان من ماله ففقدت من غير
 مضاربة من غير وقال في قول المضاربة فان كان
 لو كان ذو اليد من فرض وقال في قول المضاربة او ودية

او مضاربة

او مضاربة ولو قال للمضاربة ان يبيع من المدة
 ففقدت فان القول للمضاربة ولو اشترى من المالك ففقدت
 المدة الا على قبل ففقدت دفع المالك المخرج ثم وفهم
 ما دفع رأس المال ولو كان مع مضاربة المالك ففقدت
 وضعت الى العاقبة ربح العبد وقال المالك بل ربحت
 اليك الا المبيع فان القول للمضاربة ولو ففقدت
 في قول المالك ففقدت ذلك ولو كان من ماله ففقدت من غير
 مضاربة من غير وقال في قول المضاربة فان كان
 لو كان ذو اليد من فرض وقال في قول المضاربة او ودية

منه انفق فخطه ان ردت من خطه بالبحر من البحر
 و لو تصرف فيها في غير تصديق به وعنداني يوسف بطيب
 له وان اودع انتم من البحر شيئا لا يرفع الي احد بها
 حصة انتم الا في طاعة الله وان اودع انتم من البحر
 و احد شيئا لا يرفع الي احد بها حصة انتم من خطه
 لو حصة فان دفع احد بها الي الاخر من البحر لا اقل
 و عندنا لكل خطه الحظ من الاخر وانما لا يتم
 حفظ احد بها فان الاخر لا يملكه وان كان في
 الاخر لا يرفع الي من يرفع الي من لا يرفع الي من
 والذات الا عند من خطه انتم الا في طاعة الله
 وان امر خطه في بيت من من امر خطه في غيره
 لا يضمن الا ان كان فيه خطه على امر خطه
 و امر خطه في غيره من امر خطه في امر خطه
 الا في خطه عند من خطه انتم وان من خطه
 ربح على الا بالبحر لو اودع صاحب من
 اي شيء اياها لو اودع عند غير شيا فخطه
 بعد حصة وان عند من خطه فلا ضمان اصلا او قال
 امر من خطه ان كان دفع البعد لودية الي
 فخطه من الا في بعد العتق وعنداني يوسف بطيب

البحر

البحر

ايضا شيا على ان عند من خطه انتم الا في طاعة الله
 من خطه انتم على ان يور مد الف في البحر من البحر
 عند من خطه انتم من البحر شيئا لا يرفع الي احد بها
 حصة انتم الا في طاعة الله وان اودع انتم من البحر
 و احد شيئا لا يرفع الي احد بها حصة انتم من خطه
 لو حصة فان دفع احد بها الي الاخر من البحر لا اقل
 و عندنا لكل خطه الحظ من الاخر وانما لا يتم
 حفظ احد بها فان الاخر لا يملكه وان كان في
 الاخر لا يرفع الي من يرفع الي من لا يرفع الي من
 والذات الا عند من خطه انتم الا في طاعة الله
 وان امر خطه في بيت من من امر خطه في غيره
 لا يضمن الا ان كان فيه خطه على امر خطه
 و امر خطه في غيره من امر خطه في امر خطه
 الا في خطه عند من خطه انتم وان من خطه
 ربح على الا بالبحر لو اودع صاحب من
 اي شيء اياها لو اودع عند غير شيا فخطه
 بعد حصة وان عند من خطه فلا ضمان اصلا او قال
 امر من خطه ان كان دفع البعد لودية الي
 فخطه من الا في بعد العتق وعنداني يوسف بطيب

البحر

على ذاك حال من غير وعرضه ولو قال له فبني وارثي
 والافاقه على شرفه كذا فليكن من قبلي المستحق فانه
 وارثه على اولي كذا قال لا ارى في الامر خلافه وان
 على من يصدق به من امر ما كنت اجمعه بالكثر بصدق
 الفصل في ايجاز معاذة وكذا في غيرها من المرافعة
 والمعاذاة والمضاربة والظهار والكنانة والايضا
 الوصية والغنى والاعارة والطلاق والعتق وقيل
 للابيع واجازة وقسمة والشفعة والشركة والربذة
 النكاح والرجعة والصوم على ان يكون الدين **كتاب**
المطالبة المطالبة بغير المهر لغير المال ودرقته في المال
 في حق طاعت لم يزل ولا وصية ايضاً على حال او غير حال
 او مستقيم فليكن من كذا قال جعلت طاعتك الفلانة
 او فلانة كذا او اخر كذا كذا اذا اذنت فانت من طاعتك
 جعلت فليكن من كذا قال اذا اذنت الى الفلانة فليكن
 مائة فانت من طاعتك فليكن وقيل ما كنت اذنت
 والكنانة يخرج من المهر او من طاعتك فليكن مائة
 وكذا ان وطى المطالبة او حتى عليها او طهرها وان
 لم يزل فليكن فليكن فان اذنت فليكن وكذا ان
 طاعتك من طاعتك بالتمتع او طاعتك من طاعتك

من طاعتك من طاعتك بغير طاعتك المائة على طاعتك
 على وسط فليكن طاعتك العبد والباقي على طاعتك
 وان كانت المسئلة بغير طاعتك فان اذنت فليكن
 فليكن من طاعتك بغير طاعتك او من طاعتك على طاعتك
 المستحق بغير طاعتك في العتق والايضا من المهر
 وصحة طاعتك بغير طاعتك او من طاعتك على طاعتك
 او فليكن من طاعتك بغير طاعتك او من طاعتك على طاعتك
 فليكن من طاعتك بغير طاعتك او من طاعتك على طاعتك
 ان يبيع بغير طاعتك او من طاعتك على طاعتك
 وبطاعتك بغير طاعتك او من طاعتك على طاعتك
 من طاعتك بغير طاعتك او من طاعتك على طاعتك
 بغير طاعتك بغير طاعتك او من طاعتك على طاعتك
 ولا يبيع بغير طاعتك او من طاعتك على طاعتك
 والاب والوصية في طاعتك الصغيرة والمطالبة والايضا
 المأذون بغير طاعتك او من طاعتك على طاعتك
 وطاعتك بغير طاعتك او من طاعتك على طاعتك
 المطالبة بغير طاعتك او من طاعتك على طاعتك
 طاعتك بغير طاعتك او من طاعتك على طاعتك
 ولده مع ولده دخل الولد في الكفاية ولا يباع الام

[illegible][illegible]

ذل للصبي الجارة ابره او جده عند عد او وصي
 احد هما العاض على حكم العبد المذون بشرط ان يعقل
 كونه البصير سالبا للملك والشرا جالسا له فورا
 فخره كسبا او ارثه مع المستوفى من العبد وصي
 اذن الوصي او العاض العبد **باب الخصم**
 هو الذي له الحق بالثمن او المصلحة في العبد
 وحمل الواية خصم العبد على العبد وحمل الاثم
 لمن علم وجوبه وعينه في مكانه خصم اذا كانت
 باقية والاشارة لو جعلت في المثل كالمكي والرومي
 والعدي المتعارفين من فاعل المثل في خصمه
 يوم خصمه وعنه في يوم الخصم عند عهده
 الا انقطاع وفي العبد في المتعاقب والرجوع
 بالشرط في يوم الخصم كما كان في احدى العقول
 حتى تعلم انه لو كان في قبلا لا ظهر في مضي عليه بالبدل
 والخصم كما هو في المثل فلو خصم حقا را فله ان يرد
 الا بغير خلا فله وما نقص منه بفعل كسبه وورثه
 منه وما قدر اسما له فيصدق بالفضل وعند العبد
 لا يصدق به وكذا لو استعمل العبد في مضمون
 او ابره المستعار ونقص بعض النقصان وما فضل

المثل والامارة يصدق به خلا فله ان يرد
 او الورثة فخرج بهما نصيبا في التبعين يصدق بالرجوع
 ايضا في اية ما لا يتبعين فان اشرا اليهما ونقصهما
 فذلك وان اشرا اليه فخرج بهما ونقصهما او اشرا اليهما
 ونقصهما او اطلق ونقصهما طالب الرجوع انما فله
 وبه يفتي ونقصا وانه لا يطيب مطلقا ولو شترى بالثمن
 المضمون او لم يدره حاربه فله ان يرد العبد فورا او
 فالحال لا يصدق بشي **فصل** وان عثره فبغيره المثل
 وعظم من فاعله وعلمه لا يلحق انما به قبل
 الضمان كشاة وبها وطعها او يرد لها او قطعها او يرد
 طعها او يرد عود فبغيره وعنه او يرد عود فبغيره
 وقطع عود وغزال السجود حردا جاعلا سبعا وصور
 اية وسادة او يرد حتى يطرحها او يرد النقص او المثل
 وراهم او دناهم او اينة لا يملكه ويهدا له بالانجيل
 تملكه انما يتبع عليه من فاعله في الرجوع فالحال كذا
 طرحها عليه عنده فبها او اخذها منه ففقدانها كذا
 لو قطع يردا او قطع طرفه او يرد يردا كذا او عثره او يرد
 حرقا حاشا فرب بعض العبد ونقص بعضه في بعض
 ولم يتعد شرا في النقص بعض النقصان في بعض

غير ان من امره ان يطعم الرزق وان كانت نقصت
 على كماله فيمنعها ما هو راغب اليه ويقتصر على
 ما يشرب او يبا وتقوم مع احداهما مستحق العلم فيحصل
 وان شبع الغنى او اوجدها او ان شبع من العلم
 قالوا لك ان شبعته فحقه ثوابه ايسر من شبع
 او اخذها ومنه ما زاد العلم والدين وان جسد اسود
 لغيره فحقه ايضا واخذه بلا رضى لانه نقص من علمه
 الاسود كغيره وهو اخلافه فان **نقص** وانقص
 من حقته علمه مستند الى وقت الغنى وسلم الى
 كسبه ووجع الاولاد والعقول في الغنى للناقص مع
 بينه ان لم يبرهن كماله الزيادة فان ظهر وقدره اكثر
 وقد خضع بقول المالك او بغيره انما هو بالكلية في العلم
 ولا جوارح المالك وان خضع بقول قالوا لك ان شبع
 الضمان واخذه ورد عهده ولو لم يبرهن كماله المالك
 على انما لك عند الاخر فبينة العاصم في العلم فانما
 ومنه عيب جدا انما قد خضع لغيره وان اعنته فحقه
 لا ينقص منه زواجر المقصود من خضعه علمه مستند فيها
 او يتوهم بعد طلب المالك انما لا سواد كانت متصلا لمست
 والسمع او متصلا كالورق والفرقة وان نقصت اليه في العلم

لا بد

لا بد ان يد العاصم من نقص العلم وكبره في العلم والدين
 ان وقت ولو شاع به فحقه ثوابه ما هو راغب اليه
 بها صحت فيمنعها يوم علمه في العلم والدين
 في الالة ايضا ولو لم يبرهن كماله في العلم والدين
 عند قدرة كماله في العلم والدين فان شبعه لا ينقص من علمه
 سكونه او عطفه الى الوقت والحق المسلم او خضعه في العلم
 ومنه الغنى في العلم والدين وان انقص من علمه في العلم
 من علمه في العلم والدين وانما في العلم والدين
 من ركة الغنى في العلم والدين وانما في العلم والدين
 بها لا حق له اخذ المالك في العلم والدين
 خضعه في العلم والدين وانما في العلم والدين
 وعندهما باخوة المالك ان شبعه في العلم والدين
 من العلم والدين وانما في العلم والدين
 بالعلم والدين وانما في العلم والدين
 ان تخلص من علمه في العلم والدين
 غنى من علمه في العلم والدين
 علمه في العلم والدين وانما في العلم والدين
 وانما في العلم والدين وانما في العلم والدين
 بان شبعه في العلم والدين وانما في العلم والدين

التي هي من جملة ما خلا من خلل ولو خللت عالج ولا يخلو
 في الدنيا وحسنه وكرمه والغير وغيره شره رديه ونقصه
 به ولا يخفى ان به لا يجوز الانتفاع بما فيه من غير ان يبرأ
 بالوجه ولا بد منه ولا يستحق اذ في ذلك صفة للذات ولا
 الاثر. وحيث لا يخلو من ان كان في حيزه فلا بأس به
 في الاستمتاع به ولا في ما يقع في اليد في النقص من كماله
 اليه دون ذلك **في الاستمتاع** هو الاستمتاع به وهو جائز
 المعية والمحد من سببه وغيره لما يؤول الى ذلك وما لا يؤول
 وشبهه ولا بد منه من وجه ويكون كونه احوال كما لو كان
 وان لا يبرأ من الاستمتاع به كذا في احوال كونه المستفيد
 متعافا وان لا يتعدى عليه بعد التوارى عن بصره وان لا يترك
 التحكم فيه لعدم احواله ولا يخلو من ان لا يتناول وقتا بعد
 احواله لغيره ان كان للصيد يجوز له ان يخرج من ارضه
 ويثبت التحكم به لغيره ان اصابه من اهل الجدة وعند جهل
 روايته عن الامام ثبت في ذي الباب بترك الاكل غشا في ذي
 الخلق بالاجابة اذ اذعي بعد الاكل فلو كان منه البازي اكل لا يخلو
 منه اكله او لم يخلو فان اكله او ترك الاجابة بعد اكله
 ما صاده بعده حتى يعلم ان ما صاده فله وما يبقه فملكه
 خلافا لما في بعض النسخ من انه لو نزل فقتل منه لقتله
 واجبه اكله وان اكله ملكه ليعطيه بعد صيده وكذا لو كان له
 صاحبه في الصيد اكله هو بنفسه منه بعد ان اصابه بغيره ما لا يخلو

الطائفة

المتعد قبل اخذ الصيد واليخفق ولم يبرأ من كونه كذا
 كذا في علمه او كذا في حيزه او كذا في كونه الصيد عند اكله
 كذا في حيزه من غير ان يبرأ من كونه كذا في حيزه وان لم يبرأ
 او غير ذلك فاجابة لا يخلو من كونه كذا في حيزه وان لم يبرأ
 الاثر وان اكله على صيد فاحذر من حله ما دام على كونه كذا
 كذا في علمه على مقتضى حيزه واجبة فاحذر من حله وان لم يبرأ
 فكل حيزه استلزم في اخذ كذا وكذا اكله اذا اعتاد ذلك في كونه كذا
 مستفاد من اخذ كذا في كونه كذا في حيزه فان لم يبرأ من كونه كذا
 كذا في علمه ما اكله ان يبرأ من كونه كذا في حيزه وان لم يبرأ
 وفاعله لم يبرأ من كونه كذا في حيزه وان لم يبرأ من كونه كذا
 المستفيد ولا يخلو من كونه كذا في حيزه وان لم يبرأ من كونه كذا
 فيما لا يبرأ من كونه كذا في حيزه وان لم يبرأ من كونه كذا
 او اوجه في كونه كذا في حيزه وان لم يبرأ من كونه كذا
 قايمة او في اوجه في حيزه وان لم يبرأ من كونه كذا
 لوقوعه على حيزه او اوجه في حيزه وان لم يبرأ من كونه كذا
 وان كان اليه ما في حيزه فان اقتضى حيزه يومه والاصل
 ويبرأ من كونه كذا في حيزه او اوجه في حيزه وان لم يبرأ
 ووجه حيزه فاحذر من كونه كذا في حيزه وان لم يبرأ من كونه كذا
 مطلقا ولو رماه بسيف كمين فاصابه بطله او مقتضى حيزه لا يخلو
 بشرطه في كونه كذا في حيزه او اوجه في حيزه وان لم يبرأ من كونه كذا
 بشرطه وان اصابه بطله او قوته فان ارماه حبل والا فلا والي

بالبيع مطلقا ملكا يبيع بالنقد والنسيئة فلو كانا بعدة غير نسيئة
 لا تعتبر نسيئة ولا يبيع الراهن ولا المرتهن الراهن بل يبيع للاف
 فان حل الاجل والراهن غايب اجبر الوكيل على بيعه كما يجبر الوكيل
 بالبيع ولو قبله عند عيبه موكلا وكذا يجبر لو شرط بيعه عند
 الرهن في الامم فان باع العدل ففقه مقامه وملاكه كماله فان
 افادته المرتهن فاشق الرهن وكان ياكلها فليس بان يصح
 ويصح بيعه والعقود او العدل ان شاء من الراهن ويصح ان المرتهن
 تخلفه ويؤمل ويحل العقب في بيع المرتهن على الراهن بدينه
 ان كان الراهن قايما اخذ النسيئة ورجع المشتري على الصانع
 ثم يوعا المرتهن ببيع العقب وعلى المرتهن بتمتع كماله
 على الراهن بدينه وان لم يكن التوكيل مشروطا بالراهن ببيع
 العدل على الراهن فقط فيبقى كمرتهن لكنه اولى بقبضه وان كان
 المرتهن عند المرتهن ثم استحق فليس ان يصح ان الراهن يفتيه
 ويبيع كمرتهن مستوفيا وان يبيع المرتهن ويرجع المرتهن لا
 ويرد على الراهن **في المستعق في الراهن وبنائه على البيع**
 بيع الراهن الراهن موقوف على اجارة كمرتهن او قضاء دينه
 فان اجار صار رهنه رهنه مكانه وان لم يجر فليس له ان يفتيه في
 الايج فان شاء المشتري حبط ان ياكل الراهن ورجع الام الى المشتري
 ليعتقه ويصح عقد الراهن وتبديره والا ابتلاؤه فان كان موكلا
 فلو لم يدينه ان حلا واخذت قيمة الراهن فحبط رهنه مكانه
 او موكلا وان كان مفسرا بيع المشتري في الاقل في قيمة ودينه

ورج ببيع نسيئة والمودع وام الولد في كل الدرع بلارحج وكافة
 كما حقه موكرا وان اقله ايجع منه المرتهن ففقه كماله
 رهنه مكانه ولو اعار المرتهن الراهن في رهنه ففقه كماله
 ويرجع موكلا وضمنه ولا يرجع منه شيء ولو اعاره احد بها
 بان الا اذ ايجع ففقه كماله رهنه مكانه ايضا فلو ملكه في يده ففقه كماله
 وكل من سوا الراهن يرد رهنه فان ساء الراهن قبل اذ ففقه كماله
 بدينه كماله ولو اعار المرتهن الراهن في رهنه او اقله باذنه
 ففقه كماله كماله او بعده فلا يرجع له شيء في يده من ففقه كماله
 رهنه مكانه عندئذ فان كان قايما او جنس او موكلا او موكلا
 فان خالف فاشاء المفسر ففقه كماله رهنه مكانه والراهن بدينه
 مرتهن او مرتهن ويرجع المرتهن بما ضمنه ويرد على المشتري
 وان وافق ويملك عند مرتهن صار مستوفيا لدينه او قدر قيمته
 الراهن لو اقرضه الراهن وطالبه بدينه بدينه ووجبه على
 المشتري شيئا الرهن او قدر قيمته ولو ملكه عند المشتري ففقه كماله
 او بعد ففقه كماله وان كان قد اقله قبله ولو اقرضه المشتري
 الراهن بدينه رهنه كماله عندئذ ففقه كماله ويرجع كماله
 الراهن ولو قال المشتري بدينه يرد قبل الراهن او اقله كماله
 وارضى المفسر بدينه عند مرتهن فافقه كماله او اقله كماله
 ما امره بالراهن به ففقه كماله الراهن مخونه وكذا اجنات
 المرتهن عليه في عتقه بدينه ففقه كماله الراهن على الراهن
 ماله بدينه ففقه كماله المرتهن ولو رهن عبد او ملكا ففقه كماله

موجب فصار قيمة مائة فقتل رجل وفرد مائة رجل الا رجل
المرتهن المائنة فصار غرضه ولا يرجع عارا به ربه ورايه
بالمائة ما يرجع رايته رجوعه بالباقي وان فقهه عبد الله ما
قد رفع به الفد الى ابن بكر الدين وعزله عن ربه ففقهه الى
واحدة اقله بالدين وان جنى الرب حقا فداه اكثر من
ولا يرجع فان ادى فقهه الى ابن او فداه وسقط الدين
ولم يبق الا ابن باع وصيه الرب وفقهه الدين فان لم يكن له
وصيه نصيبه فله وصيته وامه بذكر **فصل** رهن عتيق فقيه
عشرة بعثة فقيه فقهه فقهه ويكسب ويكسب ربه ربه
وان ربه ثمانية فقيه عشرة فقيه فقيه فقيه فقيه فقيه
سباوى ربه ربه ربه ربه ربه ربه ربه ربه ربه ربه ربه
ومره لاربن ويكسب ربه ربه ربه ربه ربه ربه ربه ربه ربه ربه
وبكلا الاصل فقهه فقهه فقهه فقهه فقهه فقهه فقهه فقهه
الكل يوم العتيق وقيمة الفقيه يوم الفقيه فقهه فقهه فقهه
سقط وما كان الفقيه فقهه فقهه فقهه فقهه فقهه فقهه فقهه
يصحح الكثر فلا يترك الرب ربه ربه ربه ربه ربه ربه ربه ربه ربه
رهن عبد الله الفقيه فقهه فقهه فقهه فقهه فقهه فقهه فقهه فقهه
رهن حتى يرد الى رايته وان ربه ربه ربه ربه ربه ربه ربه ربه ربه
مكان الاقول يرد الاول ولو لم يرد ربه ربه ربه ربه ربه ربه ربه ربه
او ويثبت فقهه ربه ربه ربه ربه ربه ربه ربه ربه ربه ربه ربه
منه او من غيره او من ربه ربه ربه ربه ربه ربه ربه ربه ربه ربه

عاقبة فقهه فقهه فقهه فقهه فقهه فقهه فقهه فقهه فقهه
وتنقل الفقيه فقهه فقهه فقهه فقهه فقهه فقهه فقهه فقهه
بالدين **كتاب** الفقيه فقهه فقهه فقهه فقهه فقهه فقهه فقهه
يفرق الدين فقهه فقهه فقهه فقهه فقهه فقهه فقهه فقهه
بنا ربه ربه ربه ربه ربه ربه ربه ربه ربه ربه ربه ربه
الا ان ربه ربه ربه ربه ربه ربه ربه ربه ربه ربه ربه ربه
وموجب الفقيه فقهه فقهه فقهه فقهه فقهه فقهه فقهه فقهه
وهو فقهه فقهه فقهه فقهه فقهه فقهه فقهه فقهه فقهه
سقط فقهه فقهه فقهه فقهه فقهه فقهه فقهه فقهه فقهه
الفقيه فقهه فقهه فقهه فقهه فقهه فقهه فقهه فقهه فقهه
فقهه فقهه فقهه فقهه فقهه فقهه فقهه فقهه فقهه فقهه
واما فقهه فقهه فقهه فقهه فقهه فقهه فقهه فقهه فقهه
بلا اذن فقهه فقهه فقهه فقهه فقهه فقهه فقهه فقهه فقهه
وكما فقهه فقهه فقهه فقهه فقهه فقهه فقهه فقهه فقهه
لا يوجب فقهه فقهه فقهه فقهه فقهه فقهه فقهه فقهه فقهه
فقهه فقهه فقهه فقهه فقهه فقهه فقهه فقهه فقهه فقهه
بلا فقهه فقهه فقهه فقهه فقهه فقهه فقهه فقهه فقهه
بغيره فقهه فقهه فقهه فقهه فقهه فقهه فقهه فقهه فقهه
لا الاصل فقهه فقهه فقهه فقهه فقهه فقهه فقهه فقهه فقهه
ولا الاصل فقهه فقهه فقهه فقهه فقهه فقهه فقهه فقهه فقهه
له وان ورث فقهه فقهه فقهه فقهه فقهه فقهه فقهه فقهه فقهه

اولى او الخطى او الحية او الخيون وكل من لا يحب العيش
وان قتل عبد الرحمن لا يقتل حتى يحضر اربعين ومائة
وان قتل مكاتبه وفاء وله وارث مع سيرة فلا يقتل
وان لم يكن وفاء يقتل سيرة وكذا ان كان وفاء لا وارث
سيرة يقتل خلافا لمحمد ولا يقتل الا بالسيف ولا بالحقنة وان
لا يقتل حتى يقطع يده وقاطب فريته وان قتل لان قتل العبد
كالموت به والله كالا يبيع ويكسر الوتة الآلة لا يقتل
في العتق من قبل وله اولياء كبار وصغار فليكن راتبه
من قبل قتل الصغار خلافا لهما ولو غاب احد البكر
اجامه وقيل قتل كالا يحضره امره يقتل من ان
له جسم وان ظهره او عصابه فلا عليه الدية وحدها
لا يقتل وكذا الخلاف في كل من قتل في التوبة يقتل
وان كان كثر من قتل باجماع ولا يقتل في العتق بولاية
بغير السوط ومن جرح فلم يزل ذا فرائض حتى مات يقتل من
خارج واذا البقية القتل من المسلمين اهل امر يقتل
كالمقتل بغيره عليه الدية والعتاق لا يقتل من ان
يعقل نفسه من حريمه او يهرق دمه في دية ومنه شهر على
المسكين سيفا وجب عليه ولا شيء بقتل من شهر على او
سلاحا ليل او نارا في مصر او غيره او يهرق دمه في مصر
او نارا في غيره فقتل المشرك عليه ولا عاقبة قتل من سرق متاع
ليل او نارا لم يملكه استراجه او دية العتق ويكسر العتق

عاقبة على من شرب مضافا دية مكره او مكره او مكره ولم يقتل
كوتة او كوتة او كوتة على او سيفا فقتل الا في العتق العتق
اولا وله قتل حمله سال عليه حتى قتلته **باب العتق من دية**
يقولون في دية العتق ان كان عتق فقتل العتق العتق
المعتق ومنه دية العتق من دية العتق وكذا الرجل في ما هو عليه
وفي الدية وفي العتق ان دية العتق من دية العتق العتق
على العتق من دية العتق من دية العتق من دية العتق
وفي العتق من دية العتق من دية العتق من دية العتق
فيقتل ان قتل من دية العتق من دية العتق من دية العتق
او لم يجر عتق من دية العتق من دية العتق من دية العتق
ولاية العتق ولاية العتق من دية العتق من دية العتق
والعتق الذي سواه فغير العتق من دية العتق من دية العتق
يد العتق من دية العتق من دية العتق من دية العتق
سيرة العتق من دية العتق من دية العتق من دية العتق
فصل في عتق العتق من دية العتق من دية العتق
مال وان قتل وجب له العتق من دية العتق من دية العتق
من الدية من دية العتق من دية العتق من دية العتق
ووجبة شخصه فامره كوتة وكذا بالعتق من دية العتق
من العتق من دية العتق من دية العتق من دية العتق
وجبة العتق من دية العتق من دية العتق من دية العتق
سيرة وان امر اكسنا فقتل العتق من دية العتق من دية العتق

عشر رجلين فلما قطع عيسى ودية مدينتها ان يخرجها وادعوا من احدها
 وقطع فلما لا الدية ودية ام ارا عبد قبل العمد ويقضي في ودية
 رجله عند انقطع الى اذ فقامت القس الاول وعلى عاقلة الدية ثلث
فصل ودية قطع يد رجل ثم قطع احد يديها مطلقا ان يقطعها
 والا فان قطعها عند اخطا اخطاها لان كان خطا بين يديها
 ودية وفي الدية يقطع يديها وعند يديها يقطع يديها في عاقلة
 سوط جزاء من سبعين ومائة عشرة ودية ودية قطع ودية
 جرحته ودية الا ان لم يمت عيت حجب حكومة عدل ودية قطع
 يده عند دفعه في قطع فقامت منه فعلى فاطمة الدية في ماله
 وعند يديها يقطع في القس وان عفا عن العتق وما عرفت
 منه او في ايمانته فهو عفو عن النفس فلما عفا والدية في القس
 واخطا في ثلثه والدية في قطع وان قطعته ام اذ يد رجل
 فدية جزاء على يده ثمانت فعلى مائة ودية الدية في ماله
 ان عفا او عفا على قتل ان خطا وان تزدحم على اليد وما عرفت
 من اذ على ايمانته ثم في فعلية من ثلثه العمد ويرفع في العاقلة
 حذاره في الخطا والدية ودية لم يفرق في ثلثه سقط والا
 فدية ما في ثلثه من ودية الحكم عند يديها في الثلثه الاولى ودية
 يده فقامت بعد ما اقتص الدية على قتل فاطمة ودية قتل في
 عند قطع يد قاتل ثم عفا عن القتل فعلى الدية في يديها
 يده فاقص في قاتلها فمضى الى نفسه فعلى ودية النفس
 لها في ماله **الشهادة في القس** واعتبار حال العود ودية

للوثر ابتداء لا يبرق الا في القس يكون احد من صناع البقية في كمال
 الام فلو اقام احد الاثنين حج بقتل ابراهيم فلو غاب في
 اعدته بعد عود الغائب فلا لها في الخطا والدية لا تخرج
 ولو لم يبرق القاتل على عفو غائب فاحذر خصم في العود
 وكذا لو قتل عبد رجلين واحدهما غائب لو شهد ودية قصدا
 بعفوا جديها لثقت فان سرقها القاتل فقتلها فكونت ثلثه
 وان كان يديها فدية لها ولا جديها ثلث الدية وان صدر عنها
 فدية عن ثلث الدية ثلث الدية ثم يا حذر ان منه ان اختلف
 القاتل في زمانة او كفاية والدية اقول احدهما مائة ودية والا
 لا ادري بماذا اقله مائة ودية يديها لقتل ودية الدية
 ولو اقر بقتل رجلين بقتل زيد وقال وليه قتلها في جميعها
 وكذا لو قتل زيدا وادان بقتل ابراهيم وادعى وليه قتلها
 والدية كمال الراجح الا الوصول في بدل حال المرحى عند الامام فلو
 رمى سيفا فاذن فموت الديات تجب الدية خلافا لها ولو رمى
 سيفا فموت فموت الديات تجب الديات وان رمى سيفا فموت
 فعلى ثلثه عند وعند محمد فصل ما بين قتيمة مائة ودية
 وان رمى سيفا فموت فموت وجب المهاد وان رمى سيفا
 فموت فموت فموت فموت فموت فموت فموت فموت فموت فموت
 فموت فموت فموت فموت فموت فموت فموت فموت فموت فموت
كتاب النكاح النكاح من الايام المأثورة بالانكاحات
 فقامت من ثلثه لكونه متعاقبا وحدا من ثلثه وعشره ودية

الدية
 النكاح
 النكاح

وعواءه ولو ادعى رجل على الميت ديناً والوصية بقتلته في
صحته وصدرتها الوارث سبع العبد فتيته وتزوج الزوجة
وعندها لا يسع وان جمعت وصايا وخلق الثلث منها
قدمت الفرائض وان افراغان شوت في الوصية او
غيرها قدم ما قدمه وقيل تقدم الزوجة على ما قيل بالنكس
وقدم ما كان وارثاً على الكفار في العزل والنظر واليمين
والفرائض على صدقة العظم وصدقة العظم على الأصحية
وان اوصى بحج الاسلام الجوا عند حلاله ببلده وان كان في
النفقة والافاق حيث يقع وان في جبا جبا في الطريق
واوصى ان يحج عند بلده وعندها من حيث كانت احوال
وعلى سوا العلق اذ لمسا الحاج عن غيره في الطريق **باب**
الوصية للقارب وغيره جارات الابن مطلقاً وعندها
فيمكن محله ويحكم بحجها ويستوفى فيه السائق وان كان
وذلك والافاق اسم والذي يظهر انه هو ذورهم محرم
من امهاته وخسنة هو زوج ذات رحم محرمه ويستوفى
في ذلك محرم العبد والادب والاعبد والقارب واقران وذو
قرابة وارحامه وذو وارحامه وان به الاقران لا يورث على
ذو رحم محرم منه ولا يدخل فيه الوالدان وفي الجدران والبن
لم يكن له ذورهم محرم بلط وكذا لثني فضاة وعندها
يستوفى في اقله اهلها بان اهلها او اذكر الاسلام وان لم يسلم
لمن لمعان وخالف الوصية لعمة وعندها لكل على السواء

لمع وخالف الوصية لعمة وعندها لكل على السواء
فقط ففسخا له وان عم وعمة وخالف وخالف الوصية
والوصية على السواء وعندها الوصية لكل على السواء في جميع
ذلك ولا يلزج رجل زوجته وعندها من يعولهم ونفسه
والد اهل بيته وابوه وحيدة ناهل بيته ولا يلزج ناهل بيته
من الزوجة الابن وحيدة اهل بيته ابيه والوصية لبي فلان
وهو اهل بيته كور خاصة وعندها من يعولهم وانهم الا
يدخل الاثا ايضاً ولورثة فلان المذكور من خط النكاحين
ولول فلان المذكور الاثا على السواء ولا يلزج اولاد ابيهم
عندها من يعولهم اولاد الصلابة من يعولهم عندها من يعولهم
البنات وان اوصى بفلان وهو ابنة فلان لا يحصى في ذلك
وان لا يات محرم وعندها من يعولهم او اوصى بفلان ولا يحصى
منهم وانما والافاق ان كانوا يحصى وللنفقة انهم خاصة
ان كانوا لا يحصى ولموا اليه فليعتقهم في النكاح او
ولا ولا يلزجهم ولا يلزجهم ولا يلزجهم ولا يلزجهم
عندها من يعولهم ان كان له معقون وعندها من يعولهم
ايجمع اثنا عشر الوصية كالمواثيق **باب الوصية بالخدم والخدم**
والتمرة في الوصية بخدمه عبده وكيفية داره وعندها
مدة معينة وابو افان في ذلك في الثلث من المهر
له والافاق المذكور من اثنائه العبد من ايم ويعول
فاذا ما الوصية له ردت الى ورثة الوصية وان مات حي

الموصى بطلت وبنو اوصى له بغيره الدار او المولى لا يجوز له
 ان يتخذ في الدار ولا في المولى او يبيع له بالخدمة وان كان
 يوافق وان اوصى له بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 وان زاد ابا له بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 لم يجرى وما قبل وان اوصى له بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 فلا يجرى ذلك عند موته فقط فان ابا له بغيره بغيره بغيره
قوله ولو جعل في داره بغيره او بغيره في حصة ثم مات
 انما ميراثه ولو اوصى له بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 في غير الميراث فلا يجرى فيه بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 بل ما لم يسلّم اوصى وان اوصى بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 اوصى له ما دام في داره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 يكون بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 الذي في غير بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 ملته للغير في داره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 ورد في عينته لا يجرى في داره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 يرد حصة مات الموصى بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 شيئا من الميراث لم يبق له اقله وان عجز عالم بالاوصاء فان
 رد بعد موته ثم قبل حج عالم بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 للمعدا او فاق او اوصى له بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 غيره فان كان له الوارثه صفارا او خلافا لهما وان عجز
 بطلت لهما ولو كان الموصى عاقل اعز النعمان ما لم يوصيه

اليه

لي غيره وان كان قادرا على ان لا يزوج وان كان النورثه او بغيره
 ما لم يظفر منه بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 الا ان كان له بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 الميراث وقبول البسطة له ورد بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 ميراثه واخلاقه بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 وجميع اموال مناجاة وحقها الميراث وجميع ما ينفق عليه وبغيره
 بغيره الا ان كان مطلقا فان اوصى له بغيره بغيره بغيره بغيره
 ان لم يوصى الى احد وان اوصى الى احد بغيره بغيره بغيره بغيره
 ووصى الوارثه في الميراث ولا ان اوصى الى احد بغيره بغيره
 لهما وبغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 على الموصى بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 معونه على الموصى بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 الوارثه وصحت للعارض لو كان سمي عنه واخذ فسطحه وفي
 الميراثه بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 ما بقي وكذا الوارثه بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 من الثلث ثلثه اقله وعنده الميراثه بغيره بغيره بغيره بغيره
 الوارثه بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 شيء من الميراث والمصرف بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 في يده وصحت الميراثه بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 فاصلا الصغير بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 ذلك ان شاء الله في ما اراد الصغير والميراثه بغيره بغيره بغيره

ووجه كل امر ان يطلق غنط لا يملك عزلا ولو قلنا لا يملك
 كذا اعلى الى غير ذلك فانت وكسبي وطريق عزلا ان يقول غنط
 ثم عزلا ولو قلنا كذا لا يملك ولو قلنا كذا لا يملك فانت وكسبي
 فطريق ان يقول رجعت عن الوكالة المطلقة وعزلا كذا لا يملك
 وقسني بدلا الصلح قبل الترخي شرط ان كان زمانا وبين
 الا فلا ويزاد على كسبي دارا فصالح الوكالة على حال الصلح
 فان كان له بينه وبين جاري الصلح ان كان قبل العتق او اكثر ما يتفق
 فيه وان لم يكن له بينه وبينه وكانت غير عارية لا يجوز ومن قال
 لا يملك الى غير من صح وكذا الوكالة لا يملك في هذه العتقة
 ثم شهد وللامام الذي ولاه الخليفة ان يقطع انسانا من
 طريق الجهاد ان لم يفر بالمارة ومن صادده السلطان ولم
 يعين بيع ماله فباع ماله فخذ ولو خوف امر ان يفر من بيع
 ويستمر من راحة لا يتقيد الية ان قدر على الفرار ان اكرهها
 على الخلع ففعلت بيع المطلق ولا يجبر المالك ولو اختلفت
 بغير على الزوج ثم وبسته من الزوج لا يملك الية ومن اكرهها
 او بالوعة دار فقتلها صاحبها جارية وطلب جويل لا يجبر
 عليه وان شرط المالك بطلان لا يضمن ومن عذر دار وجبة على ما ذكرنا
 فالعارة لها والنفقة دين له عليها وان عجزت بالادارة فافلتت
 لا ويومترع وان عجزت لغيره فافلتت فاعارة له ومن اخذ
 غزاة لم يفرغ ان يفرغ فافلتت على الثاني ومن يفرغ يفرغ
 ماله ان قال له السلطان ادفع الي ولا يقطع يدك وقررتك

مما يملك

محمد بن سوطا لا يضمن لو دفعه ولو منع في القبر او غنط
 لم يضمن جاري جرحه ومعه جرحه في القبر وجرحه الجرح
 جرحه جاريه لا يملك كذا وكذا من انشاء النكاح وان خسر
 وعتقة من انشاء العتقة والمرارة والدم المسفوح والظلمة
 ان يضمن ما لا يملك في الظفر والخطبة ولو كانت خسفة
 الصلح ظاهرة من زنا خطبة تحتها ولا يقطع جرحه كذا
 بحسنة جاريه من خطبة فلو كذا الشئ اسلم وقال ابي الجهم
 لا يضمن لثمنه ووقت الثمن ان عجز معلوم وفيه سبع
 ولا يجوز ان يضمن على غير الانبياء والملائكة الا بطريق البيع
 ولا الاعطاء بما لا يضمنه وهو جاري ولا يضمن لثمنه
 ولان العالم ان يضمن على الشئ مما لا يملك في قوله القرآن
 ان يضمن من يضمن يوما فاب
 بتجسسه ودفعه بلكا في ولا يضمن من يضمنه من يضمنه
 وصداقه من ثمنه ما بقي بعد الدين ثم يضمن في بين ورثته وفي
 الارث يضمن كذا ولو لا يضمن ما لا يملك في قوله جاري
 السنية ثم بالمعقبة ثم غصبتة ثم الرد ثم ذوى الارحام ثم
 حوى المولاة ثم المولى بسبب الموصلة ما كثر ثم اختلفت
 في المثلث ثم يثبت الما ويضع الما في الرق والعقل فاما واختلاف
 المملتين واختلاف الدارين بحقيقة او حكما ولا يملك على ولا يملك
 من الجارية عشرة الا وابوه والاين وابنه والاين وابنه والعم
 وابنه والفرج ومولى النعمة ومن ان سبع الام ومجدة و

ان لم ينفك عن شجرة التوت عند عام في السنة او في السنة
وجوده والنفق على قول الامام واذ انما كانت
الاشجار سقطت من الابن الا ان يكون كذا اشجار او اشجار
ابن ابن فيحصى حذانه ولا فوقه من لبيت من بيت
ويحط به دونه واذ اشكلت الاشوات لاهل البيت
سقطت الاشوات لاب الا ان يكون معين اخر لا ينفك
كل من سقطت بالام والاشوات حذانه بالام ايضا وكل ما ينفك
الا لام والاب في صفة في جرة كانت في جرة اخرى
جره كانت واذ كانت في جرة اخرى كانت في جرة اخرى
ام ام الام واذ اشكلت حذراته من احد هذات قرابة كالم
الا والاب في ذات قرابتين كالم ام ام ام ام ام ام
فمثلت كس لذات القرابة وثلثه للاثني عشر وثلثه
عند ابني وثلثه للاثني عشر وثلثه للاثني عشر
الحكمة وكما لا توفى والاشوات في الاب في جرة
الى الامم **فصل** واذ ازادت سهام القرينة على القرينة ففقدت
عالت واربعة فخرج لاثني الاثني وثلثه والاربعة
وثلثه يقول الثلثة الى عشرة واربعة والاثني عشر الى
وعشرين عولا واحدا في خمسة واربعة وثلثه وثلثه
والاربعة فخرج لاثني الاثني وثلثه والاربعة
في ذاتها على دوي السهام سواء في جرة واحدة
لا ينفك عن شجرة التوت عند عام في السنة او في السنة

او ان لم ينفك عن شجرة التوت عند عام في السنة او في السنة
وجوده والنفق على قول الامام واذ انما كانت
الاشجار سقطت من الابن الا ان يكون كذا اشجار او اشجار
ابن ابن فيحصى حذانه ولا فوقه من لبيت من بيت
ويحط به دونه واذ اشكلت الاشوات لاهل البيت
سقطت الاشوات لاب الا ان يكون معين اخر لا ينفك
كل من سقطت بالام والاشوات حذانه بالام ايضا وكل ما ينفك
الا لام والاب في صفة في جرة كانت في جرة اخرى
جره كانت واذ كانت في جرة اخرى كانت في جرة اخرى
ام ام الام واذ اشكلت حذراته من احد هذات قرابة كالم
الا والاب في ذات قرابتين كالم ام ام ام ام ام ام
فمثلت كس لذات القرابة وثلثه للاثني عشر وثلثه
عند ابني وثلثه للاثني عشر وثلثه للاثني عشر
الحكمة وكما لا توفى والاشوات في الاب في جرة
الى الامم **فصل** واذ ازادت سهام القرينة على القرينة ففقدت
عالت واربعة فخرج لاثني الاثني وثلثه والاربعة
وثلثه يقول الثلثة الى عشرة واربعة والاثني عشر الى
وعشرين عولا واحدا في خمسة واربعة وثلثه وثلثه
والاربعة فخرج لاثني الاثني وثلثه والاربعة
في ذاتها على دوي السهام سواء في جرة واحدة
لا ينفك عن شجرة التوت عند عام في السنة او في السنة

تفتت الفت بحون الملك الوهاب

[illegible]



